

ياعمال العالم، وياأيّتها الشعوب المضطّهدّة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - فاكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الوطن في خطر.. «أبد من قيام جبهة شعبية وطنية ديمقراطية للمواجهة»



ص 2

محمد الأحمد - محمد العبد الله - عبد الله حميدان - محمد حبش - محمد سماق - محمد شعبان عزوز - محمد صوان - محمد طباطب - محمد ياسين الأخرس - محمود حديد - محمود عبد الكريم - مصطفى قلعجي - معذ أبو عساف - معن شيشكلي - منير الحمش - موسى عبود - ميخائيل عوض - نايف فرحان - نذير العظمة - نذير جزماتي - نعمان أبو الفخر - نعيم ابراهيم - هدى الحمصي - وليد رضوان - وغيرهم...

كما اعتذر عدد من الشخصيات عن الحضور لأسباب خاصة متمنين النجاح والتوفيق للاجتماع، على رأسهم الأب موسى الخوري والأب الياس زحلاوي.

أما قوام لجنة المبادرة للحوار الوطني التي شكلها الاجتماع فقد ضمت كلاً من:

❖ د. منير الحمش، ❖ ابراهيم اللوزة، ❖ د. قدري جميل، ❖ د. محمد حبش، ❖ د. صابر فلهوط، ❖ عدنان درويش، ❖ أيمن عبد النور، ❖ جمال قادري، ❖ د. نذير العظمة، ❖ محمد شعبان عزوز، ❖ محمود عبد الكريم، ❖ د. وليد رضوان، ❖ سهيلة رحال، ❖ هدى حمصي، ❖ محمد صوان، ❖ حسني العظمة، ❖ د. حيان سلمان، ❖ فايز ضويحي، ❖ مصطفى قلعه جي، ❖ د. إحسان بعدراني، ❖ معن شيشكلي.

وبالعودة لوقائع الاجتماع، فقد افتتح المجتمعون أعمال جلستهم بالنشيد العربي السوري، ثم ألقى د. قدري جميل كلمة افتتاحية قال فيها:

نجتمع اليوم من أجل بحث وإقرار مشروع الوثيقة الوطنية، جميعكم يعلم أننا خلال العامين الماضيين أجرينا حواراً واسعاً حول جملة من القضايا، تمخض عن هذا النقاش في نهاية المطاف تشكيل لجنة مبادرة، وكلفت هذه اللجنة للحوار الوطني بصياغة مشروع وثيقة، والوثيقة اليوم بين أيديكم وأعتقد أنه من المفيد قراءتها. وهاكم الوثيقة الوطنية بصيغتها النهائية بعد مناقشتها ووضع الملاحظات عليها وإقرارها..

التفاصيل ص 2 - 6

بدعوة من لجنة المبادرة للحوار الوطني، اجتمع أكثر من مائة شخصية تمثل كافة التيارات الفكرية، اليسارية والقومية والدينية السورية في الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم السبت ٢٦/١١/٢٠٠٥ في فندق «البلازا» بدمشق، لمناقشة مشروع الوثيقة الوطنية: «الوطن في خطر.. لا بد من قيام جبهة شعبية وطنية ديمقراطية للمواجهة»، وبعد مناقشات ومداولات دامت أكثر من ثلاث ساعات قدم خلالها المجتمعون المداخلات المكثفة التي تناولت معظم بنود الوثيقة والورقة الخلفية المرفقة واقتراحات التعديل والإضافة، جرى إقرار هذه الوثيقة بالإجماع، بعد إضافة بعض التعديلات والملاحظات الطفيفة عليها، تلى ذلك الاتفاق على ضم شخصيات جديدة للجنة المبادرة، وتكليف لجنة الصياغة المنبثقة عنها بإعداد الوثيقة بصورتها النهائية، ليجري مناقشتها على نطاق أوسع، وصولاً لعقد مؤتمر حوار وطني جامع على أساس حماية الوطن من كل تهديد أو عدوان والتصدي لكافة المؤامرات الساعية لتفتيت سورية وتقويض الوحدة الوطنية فيها.

ومن الأسماء التي شاركت في هذا اللقاء الوطني الجامع: ابراهيم اللوزة - إحسان بعدراني - أسامة ظريفة - أكرم فرحة - إلياس نجمة - أوس عثمان - أيمن عبد النور - برهان بخاري - جبران الجابر - جمال قادري - حسان الشريف - حسني العظمة - حكمت تريكية - حمزة منذر - حميدي العبد الله - حيان سلمان - خالد الشرع - رياض طبرة - زاهر بعدراني - سليمان كفيري - سهيل قوطرش - سهيلة رحال - صابر فلهوط - صموئيل عبود - عادل الهادي - عايدة يشارة - عبد الجبار المردود - عبد العزيز جاموس - عبد الغني العظمة - عبد القادر حيفاوي - عبد القادر نبال - عبد الهادي نصري - عدنان درويش - عرفان كلسلي - علاء الدين عرفات - عودة قسيس - عيسى العتمة - فؤاد دويعر - فاروق ثريا - فاطمة شيشكلي - فايز ابراهيم - فايز الصائغ - فايز عز الدين - فتحي رشيد - فهد دياب - فيصل خير بك - قدري جميل - كمال ابراهيم - ماهر حجار

عمال القطاع العام ضحية التقاعد المبكر؟.. ص 7

من حلم بدولة.. إلى حلم بمعبر... ص 11

الافتتاحية

الليرة السورية اليوم

خط المواجهة الأول

سبقت ارتفاعات أسعار المواد الضرورية للاستهلاك الشعبي، والتي تراوحت بين ١٠ - ٣٠٪ خلال الأسبوعين الأخيرين، حجم الانخفاض الذي حدث في الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية التي تخلت بدورها عن حوالي ١٠٪ من قيمتها الأولية قبل بدء الهجوم عليها.

ونقول الهجوم عليها لأننا أكدنا في الافتتاحية السابقة، أن استهداف الليرة السورية التي هي أحد الأعصاب الأساسية للاقتصاد السوري، هو جزء من الحملة المركبة والمرتبطة ضد سورية لإخضاعها استكمالاً لمخطط الشرق الأوسط الكبير.

إن استهداف الليرة، يعني استهداف الوضع المعاشي للجماهير الشعبية الذي هو أصلاً دون المستوى المطلوب، من أجل خلق وتقوية ذلك المزاج الذي ستستند إليه قوى المشروع الأمريكي - الصهيوني لتنفيذ أهدافها بعيدة المدى.

وإذا كان العدو يستهدف الليرة السورية، فإنه يعتمد في هجموه على سوء تصرف الحكومة وعدم قدرتها على ربط الاقتصاد بالسياسي، مما جعلنا نقول سابقاً: إن القضية الاقتصادية هي قضية جدية كثيراً لدرجة أنه لا يجوز تسليمها للاقتصاديين فقط، فكيف تصرف الطاقم الاقتصادي؟ وما هي الأخطاء التي ارتكبتها فاسحا المجال لتطويع الهجوم على الليرة السورية، أي على لقمة الشعب؟

١ - لم يع من اللحظة الأولى أن خط الدفاع الأساسي عن الليرة السورية هو الاقتصاد نفسه وليس احتياطات الليرة، فلجأ إلى إجراءات مالية نقدية دون أية «حلحة» للقضية الاقتصادية الأساسية، ألا وهي: حجم الفساد والتهب، فكشف ظهر الليرة، فوقعت تحت تقاطع النيران: النهب في الاقتصاد، والمضاربة بالليرة في السوق.

٢ - لذلك لم ترتق الإجراءات المالية - النقدية إلى مستوى الأزمة، بل يمكن القول إنها عمقتها، لأنها لم تتطوّل من منظور بناء اقتصاد مواجهة ضمن الطرف الملموس، بل استمرت الإجراءات بقوة العطالة تسير باتجاه الليبرالية المخففة، التي ما فعلت شيئاً إلا زيادة الضغط على الليرة وعلى الوضع الاقتصادي والمعاشي بشكل عام.

٣ - والسؤال الأهم: من الذي يضغط على الليرة السورية في السوق؟ ومن الذي يدفع الثمن؟

إن الذي يضغط على الليرة السورية بالدرجة الأولى هم الحيتان الكبار الذين يتخلصون من النقد السوري والذي يجنونه يومياً من ظهر الشعب، ليحولوه إلى عملة صعبة، والله يعلم أين تخزن؟ ولكن الأكيد ليس في المصارف العامة في الداخل.

ويدفع ثمن هذه العملية مرة ثانية الشعب، أي أصحاب الدخل المحدود عبر ارتفاعات الأسعار، وهم أصلاً ليس لديهم فوائض لا للتحويل ولا للتخزين. إن توجيه النار باتجاه صغار المدعين، و تحميلهم مسؤولية ما يجري هو تضليل هدفه حماية كبار الحرامية والمضاربين.

والخلاصة: ليس المواطن هو من خفض قيمة الليرة، كما يدعي بعض جهابذة الاقتصاد، بل الناهبون الكبار الذين لا يهمهم مصير الوطن في هذه المعركة المصيرية، ولا مصير الشعب، بل يهمهم الحفاظ على أرباحهم الفاحشة ومضاعفتها وهم في ذلك يرتكبون خيانة وطنية عظمى.

٤ - إن التصريحات الاستعراضية المتتالية التي يدلي بها الطاقم الاقتصادي قد زادت الطين بلة، وفقدت مصداقيتها أمام الشارع السوري، لأنه بعد كل تصريح جديد، كان وضع الليرة والأسعار يسوء أكثر.

إن، لا بد من تسمية الأمور بمسمياتها ووضعها في نصابها الصحيح: ليس بسياسة اقتصادية كهذه، وليس بإجراءات مالية نقدية كالتّي يجري اتخاذها الآن تدار معركة المواجهة، والتي أصبحت أمراً واقعاً، بل إن هذه الإجراءات وقياساً على نتائجها تسير في الاتجاه المعاكس لخط المواجهة السياسي الذي أعلنته القيادة السياسية، ولهذا لا بد من اتخاذ إجراءات سريعة لإحداث قطيعة مع الممارسة الاقتصادية الجارية حالياً، نهجاً وأداءً، وإعادة ترتيبها لتتحول إلى صخرة تتحطم عليها مخططات الأعداء وفي ذلك كل الضمانة لكرامة الوطن والمواطن. ■■



الوثيقة الوطنية: «الوطن في خطر..»

لا بد من قيام جبهة شعبية وطنية ديمقراطية لمواجهة



ضرب مواقع الفساد وخاصة الكبرى منه، وإعلان حملة وطنية ضد هذه الظاهرة الخطيرة التي تشكل نقطة الارتكاز الأهم لقوى العدوان الخارجي

إلى أبناء شعبنا في سورية العظيمة العصبية على الاستعمار قديمه وحديثه! أيها الوطنيون السوريون أينما كنتم: في الأحزاب والقوى والمجموعات والشخصيات الوطنية، يا من ترون في الحفاظ على الاستقلال الوطني، والسيادة الوطنية والدفاع عن الكرامة الوطنية في وجه الامبريالية الأمريكية والصهيونية مبرراً لوجودكم.

تتصاعد الحملة الأمريكية الصهيونية ضد سورية، وهو أمر متوقع لم يكن يستبعده إلا الواهمون بإمكانية تحييد الموقف الأمريكي وعقلنته.

فمنذ إقرار قانون محاسبة سورية، ثم القرار ١٥٥٩ الصادر عن مجلس الأمن إلى جريمة اغتيال الرئيس الحريري وتداعياتها إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية، إلى اجتماع بعض أركان الإدارة الأمريكية إلى ما يسمى بالمعارضة السورية المقيمة في حوض البنتاغون، أصبح واضحاً أننا أمام عدوان أمريكي صهيوني يستهدف وطننا سورية وكل قوى المقاومة والممانعة التي ما زالت ترفض مخطط الهيمنة والاستباحة الأمريكية الصهيونية على المنطقة في إطار ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير!

إن القرار ١٥٩٥ وتقرير «ميليس» وصولاً إلى القرار العدواني الجديد ١٦٣٦ ضد سورية، كل ذلك يثبت أن ما يسمى بالشرعية الدولية وهيئاتها المختلفة قد تحولت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واختلال ميزان القوى الدولي إلى أداة طيعة بيد الإمبريالية الأمريكية لتنفيذ سياساتها الخارجية المسماة بالنزعة العدوانية والتوسعية، وهي تستخدمها لإلغاء السيادة الوطنية للدول المستقلة.

في هذا الظرف العصيب على المستوى الدولي والإقليمي والداخلي، وانطلاقاً من المسؤولية الوطنية الكبرى، ومن الدور الريادي الذي لعبته سورية تاريخياً في مواجهة الأحلاف العسكرية الاستعمارية والمخططات الإمبريالية الصهيونية، لا بد من تحشيد أكبر ما يمكن من جماهير شعبنا، وتبني وتعميق الخيار الوطني الديمقراطي في مواجهة الأخطار الماثلة أمامنا، عبر قيام جبهة شعبية وطنية عريضة للمواجهة والمقاومة تقوم بدور التعبئة وتنظيم قوى المجتمع على الأرض، لأن مواجهة الغزاة الجدد قادمة، والاستهانة بها يفضي إلى التفریط بالسيادة الوطنية وتفتيت الدولة وبنية المجتمع، وهذا ما فعلته قوات الاحتلال الأمريكي في العراق...

من الواضح أن قيام جبهة شعبية وطنية عريضة للمقاومة والمواجهة المرتقبة، لا بد أن تركز على أسس ديمقراطية وطنية، توفر مستلزمات بناء وتعزيز الوحدة الوطنية الشاملة، لتأمين أمن الوطن الذي هو فوق كل اعتبار، وهو أعلى وأقدس من أمن أي نظام أو سلطة.

لذلك لا بد من إنجاز مقومات الوحدة الوطنية الشاملة دون إبطاء والتي أهمها:

أولاً: على المستوى العربي:
■ التأييد النضالي الفعال للمقاومة العربية في فلسطين ولبنان والعراق الموجهة فعلاً ضد قوى الاحتلال الأمريكي والصهيوني لتحقيق الحرية والاستقلال وبناء نظام ديمقراطي مقاوم، باعتبارها حقاً مشروعاً تضمنته شرعية حقوق الإنسان والقانون الدولي، والتفريق بين المقاومة والإرهاب على اعتبار أن الاحتلال هو أعلى مستويات الإرهاب الدولي، وبالتالي مقاومته مشروعة وواجب وطني.

■ العمل على تطوير حركة التحرر الوطني العربية كبدل للنظام الرسمي العربي المنهار والذي أصبح أداة طيعة بيد النظام الدولي الذي تهيمن عليه الإمبريالية والصهيونية.

■ عزل وفضح كل من يروج للتطبيع مع الكيان الصهيوني، وكل الذين يزنيون ما يسمى بمشروع التغيير الذي تحمله الإدارة الأمريكية إلى شعوب الشرق الأوسط والعالم.

ثانياً: على المستوى الوطني:
■ الرفض المطلق للاستقواء بالخارج وإدانته ومقاومته، وعدم التفریط بالسيادة الوطنية ووحدة التراب الوطني، والعمل على تهئية الظروف الاجتماعية لبناء داخل سليم معافي يعزز دور المجتمع لنهوض المقاومة الشعبية الشاملة بكل أشكالها، لأنها الطريق الوحيد نحو الحفاظ على كياننا الوطني، خصوصاً أننا أمام عدوان متسارع في زمن يتناقص.

إن أي موقف لأية قوة سياسية يخلو من موقف واضح ضد الإمبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني وتحميلها مسؤولية التطورات الخطيرة في المنطقة وحول بلادنا، هو تحت الحد الأدنى المطلوب لإدراجه ضمن خاتمة الموقف الوطني. كما أن عدم الاستقواء بالخارج ليست كلمة تقال، بل ممارسة تأخذ مصداقيتها من السلوك الملموس على الأرض.

وفي هذا السياق من المستغرب أن يتجاهل «إعلان دمشق» ما تتعرض له سورية

من ضغوطات ولم يشر إلى نقاط التصادم مع الاستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى الهيمنة على المنطقة.

■ إن الإجراءات التي تتخذها الدولة حتى الآن في مواجهة خطر العدوان الخارجي ومجمل الأوضاع الناشئة بعد تقرير «ميليس» وقرار مجلس الأمن الأخير، لا ترتقي إلى مستوى المخاطر الجدية التي تتعرض لها البلاد. وإذا كنا نتفهم أحياناً أن لسلوك الدولة ضروراته، فإنه في مثل هذه الظروف يجب عدم إخضاع خيارات الشعوب وثوابتها الوطنية إلى ضرورات الأنظمة.

■ الجولان جزء عزيز من تراب سورية، وتحريره كاملاً إلى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ يجب أن يكون على رأس مهام جميع الوطنيين السوريين، ولنا من تجربة المقاومة في جنوب لبنان مثلاً لا يمكن تجاهله.

■ التأكيد على دور سورية في الريادة الروحية باعتبارها الأرض التي انطلقت منها النبوات والحضارات، وازدهرت فيها الحضارة العربية الإسلامية، ورفض المحاولات الرامية إلى النيل من الثوابت الدينية وتكييفها مع ما يتناسب مع مطالب العولة.

ثالثاً: على المستوى الديمقراطي:
تمثل الديمقراطية ضرورة داخلية ملحة لإعادة صياغة وتنظيم شؤون المجتمع على أساس مشاركة كافة الأطراف الوطنية، وذلك من خلال العمل على:

■ رفع الأحكام العرفية وضبط العمل بقانون الطوارئ فيما يخص القضايا التي تمس الأمن الوطني حصراً، ومنع تدخل الأجهزة الأمنية في شؤون الأحزاب السياسية.

■ إطلاق سراح المعتقلين السياسيين دون إبطاء، وحل مسألة المتواجدين خارج القطر لأسباب سياسية والمجردين من الحقوق المدنية.

■ سن قانون للأحزاب يضمن حق الانتماء السياسي لجميع المواطنين على أسس وطنية شاملة، يدفع بالحياة السياسية والأحزاب خطوة إلى الأمام، ويمنع عودتها إلى الوراء إلى ما قبل مفهوم الدولة الوطنية، ويضمن فصل أجهزة الدولة وامتيازاتها عن بنية الأحزاب السياسية.

■ إصدار قانون للانتخابات ديمقراطي عصري، يحد من سلطة المال وأجهزة الدولة في العملية الانتخابية، ويسير باتجاه التمثيل النسبي. وسن التشريعات الضرورية التي تضمن مبدأ التداول السلمي للسلطة.

■ إعادة النظر بقانون المطبوعات بما يكفل حرية التعبير وعدم احتكار الدولة لأجهزة الإعلام.

■ تطوير قانون الأحوال الشخصية بشكل يضمن ويعزز دور المرأة في المجتمع ويلغي جميع أشكال التمييز ضدها.

■ حل مسألة المجريدين من الجنسية من المواطنين السوريين الأكراد بموجب إحصاء ١٩٦٢ الاستثنائي في الجزيرة، وإعادة الجنسية لجميع من حرم منها منذ عقود، ومنع أي تمييز بين المواطنين على أساس قومي أو ديني أو طائفي، وضمان الحقوق المدنية والثقافية والاجتماعية لجميع المواطنين التي تركز على مبدأ المواطنة ضمن إطار وحدة الوطن.

■ ضمان وتعزيز حقوق المواطن السوري بكل جوانبها من حق الحياة إلى حق العمل إلى حق الدراسة والصحة والسكن والاتصال، وصولاً إلى حرية التعبير والتي من أهمها حق الإضراب والتظاهر وحق التعبير عن الرأي عبر النشر والانتماء السياسي.

■ العمل على تأمين استقلالية النقابات والحركة النقابية عن أجهزة الدولة وصيانة حقوقها دستورياً.

■ تأمين استقلال القضاء ونزاهته في إطار الفصل بين السلطات الثلاث.

رابعاً: على المستوى الاقتصادي الاجتماعي:

■ ضرب مواقع الفساد وخاصة الكبرى منه، وإعلان حملة وطنية في كل البلاد ضد هذه الظاهرة الخطيرة والتي تشكل نقطة الارتكاز الأهم لقوى العدوان الخارجي ضد سورية.

■ صياغة دور جديد للدولة بعيداً عن الشكل الوصائي القديم الذي كَبَلَ قوى المجتمع وعطلها، دون الوقوع في مطب الليبرالية الجديدة صاحبة شعار (دعه يعمل، دعه يمر) والذي تستبدله قوى السوق الكبرى والفساد في سورية بشعار يحمل الجوهر ذاته ويلغي دور قطاع الدولة ويمهد الطريق للخصخصة بالقول: «دعه يخسر، دعه يموت».

ومن هنا فإن القوى الوطنية مدعوة للحوار والبحث عن دور جديد للدولة تنموي، عقلاني، منفتح على المجتمع يعزز الإيجابيات ويحارب السلبيات في التجربة السابقة عبر حلول جديدة تفرضها علينا الخصوصيات الوطنية ومتطلبات المواجهة القادمة.

■ إعادة النظر جذرياً بالسياسة الأجرية

المتبعة وصولاً إلى سياسة تضمن ردم الهوة بين الأجور والأسعار وتؤمن المستوى المعيشي اللائق لكل ذوي الدخل المحدود بأسرع وقت ممكن على حساب الموارد التي ستوفرها مكافحة الفساد والنهب الكبير.

■ دفع القطاع الخاص المنتج كي يساهم في تطور الاقتصاد الوطني بما في ذلك امتصاص جزء من البطالة ودعم الإنتاج الوطني بكل أشكاله عن طريق إلغاء جميع العوائق من أمامه.

■ إعادة النظر بالسياسات الضريبية كي تتوافق مع ضرورات النمو والتنمية بشكل يمنع النهب البرجوازي الطفيلي والبرجوازي البيروقراطي ويحقق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

■ إن رفع مستوى المعيشة ومكافحة البطالة في سورية تتطلب اقتصاداً لا تقل نسبة النمو فيه عن ١٠٪، وهذا لا يمكن توفيره دون إعادة توزيع عادلة للدخل الوطني والحفاظ على قطاع الدولة وتخليصه من ناهبيه وسلبياته، كي تلعب سورية دورها المنوط بها على المستويين الداخلي والإقليمي.

■ تأمين الضمان الصحي المجاني للجميع، وإصلاح العملية التعليمية والتربوية، وتخصيص ما لا يقل عن ٢٠٪ من موازنة الدولة للتعليم مع تخصيص موازنة كافية للبحث العلمي وحل أزمة السكن في البلاد.

■ الاهتمام بالاقتصاد الزراعي ودعم الفلاحين والمزارعين وخاصة الصغار منهم وتمهيد مفهوم الأمن الغذائي لما له علاقة بالمواجهة اللاحقة.

■ تأهيل اقتصادنا الوطني للتحديات الاقتصادية العالمية المعاصرة وعدم السماح بإلحاق الضرر بالإنتاج الوطني وبالمستهلكين وبمستوى المعيشة في البلاد.

■ حماية البيئة وتحميل المؤسسات والجهات التي تضر بالبيئة، الضريبة اللازمة لمعالجة التلوث الناجم عن نشاطها.

■ إن كل ما تقدم ليس برنامجاً للحكم وليس هذا هو الهدف، بل هو مرتكزات ضرورية لمواجهة والدفاع عن السيادة الوطنية والتي هي مهمة الجميع دون استثناء أحد. كما أن التوافق على هذه المرتكزات يتطلب حواراً شاملاً بين جميع القوى الوطنية من أحزاب وتجمعات وشخصيات وصولاً إلى مؤتمر وطني يؤسس لجبهة شعبية وطنية واسعة قادرة على تنظيم قوى المجتمع على الأرض. ■■

الوطن في خطر... لابد من قيام جبهة شعبية وطنية ديمقراطية للمواجهة

ما نطرحه ليس برنامجاً للحكم وهذا لا نبغيه، بل هو برنامج لتعبئة كل القوى

الوطنية لتكون جاهزة من أجل الدفاع عن سيادة الوطن ووحدة التراب الوطني



د . محمد حبش



د . نذير العظمة



د . صابر فلحوط



د . منير الحمش



د . قدري جميل

بعدها قدم الدكتور منير الحمش ورقة خلفية تضمنت شرحا للظروف الدقيقة التي تمر بها سورية، هذا نصها الكامل:

تتعرض سورية في هذه الأوقات العصبية إلى ضغوط شديدة من الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف حرفها عن الخط الوطني والأهداف القومية، والانضواء تحت مظلة المشروع الأمريكي . الصهيوني.

والضغوط والتهديدات التي تتعرض لها سورية، ليست جديدة فقد عرفت مثل هذه الضغوط والتهديدات منذ فجر الاستقلال، لكنها اليوم تكتسب معاني جديدة، تتمثل في عدد من العناصر:

١ . إنها تأتي في معرض التغير الحاصل في المناخ الدولي بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على مقدرات العالم وشعوبه، وسعيها الحثيث إلى تدويل هذه الضغوط والتهديدات واستصدار قرار من مجلس الأمن ضد سورية.

٢ . إنها تحدث في ظل نظام عربي إقليمي متصدع، وبدا من ووقوف الدول العربية إلى جانبها، فإنها لا تتلقى سوى النصائح بالانصياع إلى المطالب الأمريكية.

٣ . تتصاعد الضغوط على سورية، مع احتلال العراق، وتصاعد عمليات المقاومة فيه، ومع تعثر مشروع شارون الصهيوني في فلسطين.

الهدف من تصاعد الضغوط الأمريكية على سورية، إنما يتم في إطار سعي الولايات المتحدة إلى فرض مشروع «الشرق الأوسط الكبير» الذي يستهدف ترويض المنطقة الممتدة من المغرب وحتى إندونيسيا، والحاقها في عجلة المصالح الأمريكية ولحساب إسرائيل، وتدعيم تواجدها في المنطقة، وإكراه الشعوب على قبولها في نسيجها، الأمر الذي يتطلب من هذه الشعوب الخضوع لمطالبات هذا المشروع، وتسهيل حصول الولايات المتحدة، والغرب عموماً، على النفط، الذي هو عصب الحياة الاقتصادية المعاصرة، وكذلك ضمان تدوير عائداته في دور رأس المال العالمي الذي تهيم عليه القوة الرأسمالية الأمريكية . الصهيونية.

والمطلوب من سورية، أمريكياً وإسرائيلياً هو أن تمتنع عن دعم الانتفاضة في فلسطين، وأن تمتنع عن دعم المقاومة في العراق، وإذا كانت سورية قد قطعت الطريق عن المؤامرة التي كانت تدبر لها في لبنان، واستكملت سحب قواتها العسكرية الأمنية منه، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل، لا تكفيان بذلك، بل إن المطلوب اليوم من سورية أن تساعد على نزع المقاومة الوطنية والإسلامية في لبنان.

والإدارة اليمينية في الولايات المتحدة لا تكتفي بأن تمتنع سورية عن دعم الانتفاضة في فلسطين، بل إن عليها أن تطرد كل فلسطيني مناهض للاحتلال الإسرائيلي من سورية، وأن تساعد على إخماد الانتفاضة، وأن تبارك قتل الفلسطينيين وتشريدهم.

والإدارة الأمريكية لا تكتفي بأن تمتنع سورية تسلل المجاهدين من أراضيها إلى العراق، بل تريدha أن تعتقل كل من لا يقبل باحتلالها للعراق، وأن تزج بنفسها في أتون الحرب الدائرة فيه، وأن تقوم بدور الشرطي لحسابها من أجل القضاء على المقاومة، وإسكات كل من لا ينضوي تحت ظلال ديمقراطيتها الزائفة.

لقد استغلت الإدارة اليمينية المحافظة المتصهينة في الولايات المتحدة، أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ الدامية في نيويورك وواشنطن، لتشن حربها الطويلة ضد الإرهاب، ولتصفي كل من يقف في وجه مشروعها، باتهامه بالإرهاب أو بمساندة الإرهاب، وابتدعت ما دعت به محور الشر الذي استخدمت من أجله جميع ما لديها من وسائل لحشد التأييد الدولي لمشروعها، واستخدمت الأمم المتحدة في تمرير مجموعة من القرارات ضد العراق، وفرضت عليه حصاراً امتد إلى أكثر من عشر سنوات، حتى أنهكته لتنتقض عليه بقواتها المدججة بأحدث التقنيات، ولتحيله إلى دولة ممسوخة، مفككة، تلعب بها الأمواء والمطامع، وتعيث فيها عصابات المافيا والمخابرات من كل حذب وصوب فساداً وازهاياً وإجارماً.

وتعمل الولايات المتحدة اليوم على إثارة الفتن الطائفية والعرقية والمذهبية في العراق، ضمن مخططاتها الخبيثة لإشاعة ما يدعى «الفوضى البناءة»، بهدف جعلها نموذجاً يمكن تعميمه على المنطقة بكاملها، وهي إذ استطاعت أن تخلق لنفسها موضع قدم في العراق، فإنها تسعى الآن للتمدد باتجاه الغرب، نحو سورية ولبنان، ونحو الشرق باتجاه إيران.

من هنا تكتسب الممانعة السورية للمشروع الأمريكي أهميتها، فالولايات المتحدة لا تريد أن تنهي دور سورية الإقليمي، بل إنها تريد أن تغير طبيعة هذا الدور، بحيث يكون أداة لتنفيذ المخطط الأمريكي . الإسرائيلي، فهي لا تكتفي أن تسحب سورية من لبنان، ولا أن تكف عن دعم الانتفاضة الفلسطينية، ولا أن تمتنع عن تشجيع المقاومة العراقية، إنها تريد من سورية أن تكون الشرطي والحارس والمنفذ والمروج للمشروع الأمريكي . الصهيوني.

ومن هنا أيضاً وبعد أن واجه هذا المشروع

هذا القدر من الممانعة في فلسطين والعراق ولبنان، فإن إسقاط سورية، يكتسب أهمية كبرى لأمريكا وإسرائيل، ولهذا فإن الولايات المتحدة، لا تريد، وقد تكون لا تستطيع، الانفراد بالضغط على سورية، فإنها تلجأ إلى مجلس الأمن لتحضير الساحة الدولية لتقبل العدوان الذي يخطط له بعناية، وليكون العمل العسكري حاضراً، ليقوم بالمهام التي عاجزت عن تحقيقها الضغوط والتهديدات والقرارات الدولية.

ومن هنا أيضاً وأيضاً، نجد كم هو مطلوب

وضروري تعزيز جبهتنا الداخلية. إن اشتداد وطأة

الضغوط قد ضيق هامش الحوار، وقلل من إمكانيته،

ومع ما نشهده على الساحتين الدولية والعربية، فإن

الصدود هو السبيل الوحيد لإظهار وجه سورية

الحقيقي.

ومنذ اغتيال رفيق الحريري في لبنان، بدأت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الدخال اللبناني والمجتمع الدولي بشن حملة واسعة ضد سورية، مستخدمة آلتها الإعلامية الجبارة والأفلام المأجورة والقرارات الدولية لإحراج سورية ووضعها في فقص الاتهام، في الوقت الذي تعتبر سورية من أكثر المتضررين من هذه العملية. ولكن يأتي التحقيق الدولي ليتبنى على نحو بعيد كل البعد عن الموضوعية الحقوقية والقانونية، موقف فئة من السياسيين والإعلاميين اللبنانيين الموثورين والمعادين لسورية، دون أن يضع السيد «ميليس» أي احتمال آخر، وقبل أن تتوضح له حقيقة ما يجري على الساحة اللبنانية من تجاذبات سياسية.

وإذا كانت سورية قد أبدت كل تعاون مع لجنة التحقيق الدولية، فقد أعلنت مجددا عن استمرار تعاونها، حتى بعد أن توضح مدى الانحياز الذي مارسه به لجنة«ميليس» مهامها .

لكن ما يهمنا هو ليس الجانب القانوني والحقوقى من تقرير «ميليس»، وإنما الجانب السياسي، حيث يستخدم الآن مع تقرير «لارسن» بشأن تطبيق القرار ١٥٥٩ في لبنان، وسيلة ضغط إضافية على سورية، بهدف عزلها تدريجياً، وجرحها إلى تنازلات، وإضعافها تمهيداً لتنفيذ مخططها الذي يتناول تقسيمها إلى دويلات طائفية وزرع الفتن داخلها، وبينها وبين لبنان والعراق وباقي العرب.

إن مواجهة هذا المخطط الذي يدبر من القوى الاستعمارية الإمبريالية على سورية، يفرض علينا (قيادة وشعباً) أن نستفيد من عبر الماضي ومن تجاربنا الذاتية وتجارب غيرنا من الشعوب، ولعل أول المهام المطلوبة، هو التأكيد على أهمية البناء الداخلي، وتعزيز القدرة الذاتية، بوصف ذلك هو المشروع الوطني للمواجهة المركزة على بنية سياسية واقتصادية واجتماعية قوية.

وإذا كنا لا نقلل من أهمية دعم الشعب العربي في كل مكان، ولا من أهمية موقف الدول الصديقة، إلا أن وضع ذلك كله على قاعدة صلبة من الوحدة الوطنية سيكون أقوى وأجدى.

إن تصليب وتدعيم الموقف الوطني الداخلي،

يتطلب إتاحة فرصة كاملة أمام هدف توسيع قاعدة المشاركة والسير قدماً على طريق الإصلاح الداخلي، ليكون هذا الإصلاح سبيلاً ليس فقط للنهوض والتقدم، وإنما أيضاً لدعم توجهات الممانعة والوقوف ضد الضغوط الحالية والعدوان الذي يخطط له.

إن التهديدات الأمريكية لا تستهدف النظام السياسي القائم فقط، إنما تستهدف سورية كوطن وكدور وكمستقبل. لهذا فإن مواجهة هذه التحديات هي حق وواجب كل مواطن سوري وكل المجتمع السوري من جميع الفئات والتيارات والانتماءات، وإذا كان الأمر كذلك، فإن من الواجب إزاحة كل ما يعيق إسهام جميع المواطنين في التعبير عن أصالة هذا الشعب وعن سلامة توجهاته في الدفاع عن أرضه ومستقبله. ومن هنا أيضاً يكتسب الإصلاح المنتظر أهمية بالغة، من أجل ترسيخ القواعد الوطنية في العمل السياسي بشفافية مطلقة، تقطع الطريق أمام من يروج لمفاهيم خاطئة عن الديمقراطية والحرية وشعارات أخرى يراد بها تضليل الشعب وحرفه عن مواجهة العدوان.

إننا نفهم الديمقراطية (والعمل السياسي) بمقدار التحامها بقضايا الوطن والمواطنين وبمقدار ارتباطها بمسألة التحرر وعدم الانزلاق في المشاريع المستوردة، والمهمة الرئيسية اليوم، هي مواجهة العدوان، وما تتطلبه هذه المواجهة من تمثين للجبهة الداخلية، وهذا الفهم للأولويات يجب أن يكون فهماً مشتركاً ما بين قوى المجتمع الحقيقي وباقي الفئات السياسية الحاكمة منها والمعارضة، وسوف يقاس الولاء للوطن بمقدار التفهم لهذه المسئلة البسيطة.

تريد الولايات المتحدة الآن إنهاك سورية وعزلها دولياً وإضعافها داخلياً وعربياً، ومن هنا تبدو أهمية وضرورة التركيز على الداخل السوري، بتمتين الوحدة الوطنية، وبهذه الوحدة تستطيع سورية أن تصمد في وجه التهديد والضغط، وأن تستعيد دورها العربي والدولي. أما الطريق إلى الوحدة الوطنية فهو اليوم ممهد أكثر من أي وقت مضى، فالشعب في سورية يعرف كيف يتوحد في وجه التحديات، أما كيف؟ فإن البداية يجب أن تكون بمبادرة يطلقها السيد رئيس الجمهورية بالدعوة إلى لقاء وطني يضم جميع الوطنيين الأحرار الذي يتطلعون إلى دور وطني يقفون فيه في مواجهة المخاطر، جنباً إلى جنب ممثلي حزب البعث العربي الاشتراكي والأحزاب المشاركة في الجبهة، لمناقشة وإقرار المشروع الوطني من أجل الإصلاح والصدود والتنمية، وفي سبيل إقامة حياة سياسية تضمن إسهام جميع فئات المجتمع تحت سقف الوطن والقانون، للتعبير عن تطلعات وآمال مجموع الشعب.

إننا إذ نعلن هذا البيان، موقعاً من مجموعة من السياسيين والمثقفين السوريين المهمومين بمصير وطنهم، فإننا نأمل أن ينضم إليه جميع المواطنين الذين يلتقون معنا بالإحساس بجدية المخاطر التي يتعرض لها بلدنا، وبأهمية حشد جميع الجهود المخلصة لصدد العدوان وبناء سورية المستقبل. ■ ■

❖ استطرد د. قدري فقال: قبل البدء بالنقاش

هناك كلمة لا بد منها، كان المخطط أن يعقد هذا اللقاء منذ ستة أشهر ولكن ولأن هذا اللقاء توافقي ويجب أن يضم كافة القوى وكافة الشخصيات التي تمثل تقريباً كامل الطيف السياسي في البلد، فحتى توفيت اللقاء وليس فقط محتواه يحتاج إلى اتفاق، هذا التوافق حول التوقيت لم يتم بصراحة حتى الآن ولننكلم بصراحة وبشفافية أكثر... الرفاق البعثيين كان يرون ألا يعقد هذا الاجتماع قبل المؤتمر القطري، وبما أنهم جزء هام من الحوار الوطني، أخذنا برأيهم، لكنهم عادوا وتأخروا بعد المؤتمر القطري أيضاً، ربما لأن الرأي عندهم كان، أن المخاطر ليست جدية وتمرد دون اجتماع كهذا .

❖ د. صابر: لا، لكن لكي ننفذ لكم القرارات..

❖ د. قدري

المهم تم الاجتماع وهذا شيء جيد، تأخرنا، لكن يقول المثل أن تأتي متأخراً خير من أن لا تأتي أبداً . والشئ الآخر أن بعض الأخوة الذين شاركوا في لجنة المبادرة متيبون، كما ترون هناك قسم من إخواننا ممن يسمون «المعارضة» لم يحضروا اليوم، لماذا لم يحضروا؟ أنا لا أشك بوطنية أحد ولكن البعض يرى أن النظام محاصر اليوم، وليترك ليسقط، ونحن نقول لهم، إن ما يهمننا هو البلد والدولة بالمعنى العام، بالمعنى الجغرافي السياسي، وليس الدولة بمعنى الأجهزة المختلفة بما فيها الأمنية، هناك خطر كبير على البلد ككل، فالأمريكان لا يسعون لإسقاط النظام فقط كما تبين تجربة العراق، ولكن إسقاط النظام شرط ضروري لاستكمال المخطط اللاحق والذي يتمثل بتهديم بنية الدولة والمجتمع.

حتى فيما يخص إسقاط النظام في العراق، نجدهم أسقطوا النظام بطريقة أدت إلى تغيير بنية المجتمع والدولة، كان هناك خيارات أخرى لإزالة صدام غير الخيار الأمريكي، لكن أمريكا لم توافق عليه لأنه لا يفتح على خياراتهم التي تؤدي إلى الشرق الأوسط الكبير. لذلك نحن اختلفنا مع بعض الأخوة في المعارضة ونرجو أن يكون هذا الخلاف مؤقتاً.

حول موضوع توقيت الندوة وضرورتها، نحن نعتقد جازمين أن هناك خطراً جدياً، لا أعلم ما رأي البعثيين، لكن رأيي أن تقرير ميليس ولجنة التحقيق الدولية هي حجة أشبه بأسلحة الدمار الشامل التي استخدمت في العراق، بغض النظر عن تفصيلات القصة في كل مرة، المكتوب واضح من عنوانه، هناك ضغوطات على سورية تأخذ أشكالاً مختلفة أحدها لجنة التحقيق الدولية، والضغوطات الاقتصادية ستبدأ، والضغوطات الإعلامية والدبلوماسية جارية، للأمريكان مخططهم وللأسف الشديد، إذا نظر المرء إلى المخطط الأمريكي من منطلق ضيق إقليمي بحث لن يرى ما هي الخطوة التالية، أما إذا



رأى مشكلتهم في إطارها الكوني الشامل فسيعرف ما تكون الخطوة التالية؟ لذا ومنذ زمن، كان الكثير من المختصين والعارفين ببواطن الأمر يقولون إن هناك مواجهة قادمة مع الأمريكان، يجب تعبئة الشعب، نعتقد أننا أضعنا الكثير من الوقت، سواء في استطلاع نوايا العدو أو في المناورات.. أضعنا وقتاً ثميناً من التعبئة الشعبية التي هي الحصن الوحيد لنا، لذلك ولأنه ما زال لدينا وقت، دعونا نفكر كيف يجب تعميق هذا الخيار، خيار المواجهة بالاعتماد على الشعب، كل ما نطرحه يلخص بالسطرين الأخيرين للوثيقة الوطنية «ما نطرحه برنامج ليس برنامجاً للحكم وهذا لا نبغيه، ما نطرحه برنامج لتعبئة كل قوى المجتمع على الأرض لتعبئة كل القوى الوطنية لتكون جاهزة لأسوأ الاحتمالات من أجل الدفاع عن سيادة الوطن ووحدة التراب الوطني» وشكراً للإصغاء.

❖ د. صابر فلحوط

بداية يقتضي العرفان بالجميل وتأكيد الحقيقة بشفافية أن أسجل أمامكم بتواضع الشكر والتقدير لهذا الرجل المحترم د. «قدري جميل» على مثابرته ومتابعته وملاحقته وحرصه على أن ينعقد هذا الشمل الذي يشكل قاعدة أو باكورة لمؤتمر شعبي يضم الوطن، كل الوطن، الوثيقة التي قرئت كان إعدادها قبل المؤتمر القطري، وعندما اكتملت، طلب ورغب في أن يعقد هذا اللقاء، قلنا في الوثيقة مطالب وهي جزء من هموم الوطن واهتمامات الناس، لنترث لنرى المؤتمر القطري الذي حسب الدستور يقود الدولة والمجتمع كيف سيتصرف؟ وماذا سيأخذ من قرارات وتوصيات إزاء هذه المسائل التي نبحثها في لقاءاتنا؟ وجاء المؤتمر وجاءت القرارات والتوصيات تتضمن معظم ما كنا نتحدث عنه هنا كمطالب ملحة واجبة التنفيذ من قانون الأحزاب لقانون المطبوعات لقانون الطوارئ والجنسية لمن حرموا منها للوضع العيشي للناس، كل ذلك كان من حصائل عمل المؤتمر القطري، أي أن التأخير حتى يعقد المؤتمر كان له ما يبرره أو بعض ما يبرره. الآن جاء المؤتمر وانتهى وبدأ تطبيق ما وعد الناس به لأن الأحداث الضاغطة والقاهرة والسريعة يبدو أنها دعت لبعض البطء قد لا يكون هذا البطء مبرراً لدى بعضنا أو لدى معظمنا، لكن الظروف حقيقة تقتضي ألا نرتجل قانوناً للأحزاب بعد هذا الغياب الطويل أو بعد هذا الأمل الكبير الذي ينتظره الجميع، شكلت لجان، أنضج قانون الأحزاب في الجبهة الوطنية التقدمية، الآن يدرس في الجهات الأعلى وسينزل إلى الصحافة ليناقش بها أمام الناس جميعاً وبعدما يحال إلى مجلس الشعب ليصبح قانوناً، بدون هذا التدرج المنطقي والطبيعي يكون قانوناً مرجحاً، هذا ما يتعلق بالوقت، أنا لا أبرر إطلاقاً لكن هذا هو الواقع الذي نتحدث عنه.

موضوع الهوية لمن حرموا منها، الجنسية، أعتقد أنه قطعت مراحل جيدة في هذا الصدد، قانون المطبوعات شكلت لجنة وأعد مشروع القانون، ونرجو أن يحال إلى الجهات المعنية الوصائية سريعاً، أي أن هناك حراكاً لكنه حراك بطيء وليس بالسرعة المطلوبة بالنسبة لنا، الوثيقة جاءت على فكرة تقول اتخذت الحكومة إجراءات أقل بقليل مما نطمح، الآن في هذا الحوار سنسمع الآراء والأفكار التي تقول ماذا ننصح الحكومة؟ ماذا نقترح على الحكومة؟ كيف يمكن أن تحقق الحكومة المعنية قانوناً يلبي رغبات الناس ونحن هنا نزعم بأننا نمثل الناس، وخاصة أولئك الذين يشعل الثلج في رؤوسهم وهو يوشى بأن معارك طويلة وميادين واسعة قد خاضوها خلال العمل السياسي أو النقابي أو الشعبي أو الاجتماعي وهو موضوع اعتزازنا جميعاً وشكراً.

❖ د. قدري: الآن ليس المطلوب أن نكون متطابقين في الرأي بكل شيء، فلو كنا متطابقين بكل الأمور لما كان هناك حاجة لتجتمع. الاجتماع هدفه الوصول إلى توافقات حول القواسم المشتركة فإن كانت قواسم مشتركة علياً فالأمر رائع وإن كانت قواسم مشتركة دنياً فجيد، المهم الوصول إلى قواسم مشتركة لأن الشيء المهدد أهم من جميع الاختلافات، مهدد الوطن، المجتمع، الدولة، لكن ثمة تدقيق: نحن قلنا في الوثيقة إن الإجراءات التي تتخذها الدولة وليس الحكومة، والدولة أوسع من الحكومة، ولم نقل أقل بكثير أو بقليل، قلنا أقل تغيير.. الدكتور صابر رأيه أقل بقليل، أنا رأيي أقل بكثير.

❖ د. صابر: كنا قد اختلفنا على عنوان الوثيقة الوطن في خطر، بعد ميليس سنتفق جميعاً أن الوطن في خطر.

❖ د. نذير العظمة

بالنسبة للاتجاه الفكري وإطاره في كلتا الورقتين مقنع، لكن بالنسبة لمسألة الإطار القومي والإسلامي والعالمي وكان سورية تعيش في قوقعة منفصلة عن الأفق العربي والأفق الإسلامي والأفق الإنساني، يجب أن يكون هناك مكتب خاص في



الوطن في خطر... لابد من قيام جبهة شعبية وطنية ديمقراطية لمواجهة

التأييد النضالي الفعال للمقاومة العربية في فلسطين ولبنان والعراق

الموجهة فعلاً ضد قوى الاحتلال الأمريكي والصهيوني

لجنة الحوار ليوصل المنشورات التي تصدر عن

هيئة الحوار إلى الهيئات الشعبية كتنظيم شعبي وليس حكومياً في كل من العالمين العربي والإسلامي والعالم بشكل أوسع، لأن سورية لا تعيش وحدها وهذه الأزمة يمكن أن تستقطب اهتمام مشاركين لنا في الوطنين العربي والإسلامي والعالم جميعاً، مسألة التنسيق مسألة ضرورية ومسألة وصل المعلومات الضرورية لاستنهاض همم هؤلاء الذين يشاركوننا في العالم. النقطة الثانية:مكتب تنسيق ما يسمى PESK يجب أن يكون في هيئة الحوار different desks (لنفكر بالأمريكي قليلا desk للتنسيق العربي أي للتنسيق فيدول الحوار يعني تفكيك العراق) لا يخفى استراتيجيا عليهم وعلى المراقبين، يرشح سورية للتفكيك، ويرشح إيران للتفكيك، ويرشح تركيا للتفكيك، فعلينا أن نخلق وعياً جهوياً، فنحن كوننا قادمين من مؤتمر في اسطنبول هناك من يشاركنا في هذه الرؤية، فإذا استطعنا أن نخلق هذا الوعي الجبهوي ونرفع القضية إلى المستوى القومي والمستوى الحضاري الإسلامي والعربي والعالمي، يمكن أن ننطلق من محلية الطرح إلى أفقية أوسع وهذا مهم، بمعنى آخر مسألة التفكيك عند المحافظين الجدد هو أنهم يريدون نقل الولايات المتحدة من القرن العشرين إلى القرن الواحد والعشرين، فعبقريتهم السياسية النادرة قامت على إزعاج أو خربة أوراق القانون الدولي وأخذ القوة بأيديهم وفرض الحقائق التي تناسب وتخدم الرؤية الأمريكية. فالرؤية الأمريكية لا تقبل بأقل من الهيمنة الكاملة، ليس الاقتصادية والسياسية وحسب. كان الفرنسيون والإنكليز يسيطرون على الأرض ويقسمون الشعوب حسب معاهدات كسابكس بيكو وسان ريمو، لكن العقل الأمريكي اليوم لا يرضى بالسيطرة على الأراضي، بل يريد أن يسيطر على الثقافة والفكر، يريد أن يسيطر على الفكر والثقافة وحتى على الدين، يريد أن يتدخل في كيفية فهمنا لنصوصنا المقدسة ونصوصنا القوميّة، ويلغى فهمنا لهذه النصوص ويحلّ محلها فهماً إمبريالياً، أي يريد أن يجندنا تبعاً وخدمها لهذه الرؤية الإمبريالية التي تصدر إلينا من المحافظين الجدد، فإن مسألة التنسيق مهمة جداً جهوياً وعربياً وإسلامياً وعالمياً وعلى الصعيد الوطني هنا يجب أن يكون لهذه اللجنة desk للتنسيق مع الجبهة الوطنية وماذا نقصننا؟ لماذا لا نسق؟ ليس فقط مع الدولة، بل أيضاً مع الجبهة الوطنية والأحزاب المنطوية في هذه الجبهة، ونحاول أن نفعل ريثماً على الصعيد الشعبي والرسمي والتنظيمي لكل القوى، كما جاء في نص البيانات.

● النقطة الثانية ..

مسألة المرحلة: أنا قليل الإيمان بما يقال: المرحلة ليست مواتية، فقد سمعنا هذا كثيراً، يجب أن نضع قليلا من الوقود في اللجنة وفي الهيئة الشعبية. المرحلة الآن أصبحت مواتية من أجل الحرية وتكافؤ الفرص، وليس كل الأمور التي وردت في البيان . أي أن مسألة المرحلة . ليست مقنّعة، أنا لا أقتنع بها كمفكر، «المرحلة والتوقيت»..كثيراً ما يتدخل ليُلغي الفكر ويقيسه، فأنت تكون في المشكلة ويداك في الجمر، يأتي من يقول لك: «ليس وقتها الآن.. حط مي على إيديك» فالمرحلة والتوقيت يجب أن يعمل عليها وليس فقط الفكر، فالبيانات الفكرية عمل عليها جيداً وختمت النواحي الفكرية بشكل مقنع، لكن مسألة المرحلة والتوقيت يجب أن يبذل فيها وقت لكي تسرع.

❖ د. محمد حبش

السلام عليكم، لدي كلام يتصل بمسائل إجرائية حتى تتم الاستفادة من الوقت على النحو الأتم، أعتقد أن اللقاء اليوم لقاء مهم، وكما تذكرون كان هناك أكثر من لقاء سابق، أنا لا أريد أن نستغرق الوقت في نقاش النصوص التي بين أيدينا وفي الحديث عن بعض الفقرات، لا أعتقد على الإطلاق في أننا مختلفون على القضية الرئيسية التي جمعيتنا، القضية الرئيسية أن هناك استهدافاً أمريكياً مباشراً لهذا الوطن بكل مكوناته، دولة وشعباً وقيماً ومقاصدٍ وكل أشكال بنائه الإداري، إذا كان اللقاء عارفاً لهذا الهدف فأنا أقتح أن تكون الفرصة المتاحة للأخوة المشاركين على هيئة مشاريع لتنفيذ دور هذا اللقاء وليس فقط لمناقشة الفكرة. أعتقد أن الفضائيات العربية تقدم ما هو مطلوب تماماً و أكثر مما هو مطلوب من جهة التحليل السياسي وشرح المواقف المختلفة، ولدينا في هذا المرحلة كفاية تامة في شأن التحليل السياسي، دعونا هنا نحول لقائنا إلى مشاريع، وبالتالي سيقدم كل أخ منا رؤيته، لكن أعتقد أن هذه الرؤية ستشق طريقها لتكون مشروعاً إذا قدمت بشكل مكتوب. الاقتراحات التي يقتنع الأخوة أنها مفيدة لتنفيذ رسالة هذا اللقاء في تقديم مقاومة صحيحة للمشروع الأمريكي واقتراحات مفيدة ضد استهداف سورية سيؤخذ بها، وسيكون مفيداً أن تصل الاقتراحات مباشرة



د .وليد رضوان

م .أيمن عبد النور

د .ميخائيل عوض

د .إحسان بعدراني

حمزة منذر

عليها اسم المقترح والأسباب الموجبة، وبعد ذلك بالتأكيد سيكون هناك لجنة متابعة، وربما كثير من هذه الاقتراحات ستجد طريقها إلى النور، وأنا أؤكد أن الاقتراح المكتوب هو الذي سيحظى بالاهتمام أكثر من الاقتراح الذي يكتبه كاتب محضير الجلسة بتدوينه عندها يصل الاقتراح تاماً .شكرا.

❖ د .وليد رضوان

لا نختلف مطلقاً في مسألة التهديدات الأمريكية على سورية، لكن الشيء المؤسف أننا حتى الآن نتخط في آلية استخدام الموقف الأمريكي ضدنا، كل هذه الورقة وكل التحليلات السياسية نركز الآن على أن ميليس ومجلس الأمن سيكون القوة الضاربة لتركيع الموقف السوري، بالتأكيد مجلس الأمن أصبح منذ عام ٢٠٠٤ أداة الطيعة بيد الولايات المتحدة الأمريكية لكن عودة إلى ٢٣ تشرين الثاني عام ٢٠٠٢، ألقى جورج بوش خطاباً مفصلاً في الكونغرس الأمريكي حدد فيه آلية تركيع سورية، وقال جملة واحدة:«سوف نأخذ سورية من الداخل»أي لن تؤخذ سورية لا بالحصار الاقتصادي ولا بالضربات الجوية، ستؤخذ سورية باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات، هذا هو السلاح الأمريكي الفاعل، والسؤال الذي يطرح نفسه بدل أن نختلف كثيراً أو نتفق، وكلنا متفقون، يجب أن نعرفوا جيداً أن الدولارات الأمريكية تطل برأسها في الشارع السياسي في سورية منذ أكثر من سنة، وهناك أحزاب سياسية متأركة تعمل جهاراً نهاراً يعلم السلطة أو بدون علمها، تعمل وتدفع ٢٠٠ دولار لكل من يسجل ورقة انتساب، وهناك استباحة للشارع السياسي في مدينة حلب، والشيء المؤسف أن فرع الحزب وغيره من مؤسسات الدولة المختلفة تعرف بما يجري، وعندما راجعناهم فوجئنا بأنهم «لا يعرفون» بأن هناك نشاطاً لأحزاب سياسية أمريكية واسعة. أيها الأخوة فلنتفق، إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد

زعزعة الوضع الداخلي السوري عن طريق حقوق الإنسان والديمقراطية فلماذا نعطيلها ما نطلب؟ في حوار لي مع أحد زعماء المعارضة الأمريكيين المقيمين في مدينة حلب، ونحن نتكلم عن قانون الأحزاب قال لي: أنتم القومجيين والإسلاميين ستفوزون في أول انتخابات إن حدثت، قلت له إذا أنت تخاف من قانون أحزاب، قال: نعم، بل نحن نراهن على غياب هذه السلطة، ولهذا فلنتفق هنا كل يوم يمر بدون إصدار قانون أحزاب عصري مهما كانت حسن نوايا السلطة يصب في خانة الأمريكيين والمتأمركين.. يجب أن نعرفوا جيداً أن حزب البعث وأحزاب الجبهة لا تمثل سوى جزء صغير من هذا الوطن، الأغلبية الساحقة في هذا الوطن هم ساكنون، يجب أن نتفق أن تلك الكتلة الكبيرة لن تبقى ساكنة، فهناك من يعمل لا خرافها وهناك من يعمل لشراء رموزها، ولا يكفي الصوت ولا تكفي هكذا بيانات، هذه البيانات أطلقت من

قبل مؤتمرات قومية وإسلامية ومصيرها أن تجف، يجب أن نوجه من هنا نداء إلى السيد الرئيس بشار الأسد شخصياً، كل يوم يمر على هذا البلد الصامد بدون قانون أحزاب يسمح لـ ١٨ مليون سوري أن يتأطر في أحزاب حقيقية فاعلة قادرة على أن تقود الشارع السياسي لا أحزاب تنتظر اجتماع جبهة لتشكيل الحكومات، أن الألوان أن نتصارع هذا الوضع وهذا الوطن في خطر جسيم لم يعد بإمكان لا حزب البعث ولا أحزاب الجبهة أن تقود هذه المعركة، لن يكون ١٨ مليون سوري مع السيد الرئيس ولن يكون ١٨ مليون سوري مع هذا الوطن الصامد العزيز إلا إذا شعر بأنه مواطن من الدرجة الأولى، ولن يكون مواطناً درجة أولى إلا إذا سمح له أن يتأطر في أحزاب نظيفة تؤمن بهذا الوطن.شكرا.

❖ أيمن عبد النور

الحقيقة، هناك كثير من النقاط أريد تقديمها خطياً. بداية هناك موضوع مهم، وردت عبارة: (كأنه كان هناك اختلاف على تسمية الوثيقة إذا كان الوطن في خطر أم لا ولكن بعد تقرير ميليس يبدو أن الوطن أصبح في خطر) الحقيقة أسلوب التفكير والرؤية التي تنطلق منها مثل هذه العبارات يبدو أنها سائدة الآن في إدارة وقيادة حزب البعث، وبالتالي تنفي مبرر أن يكتب الدكتور منير الحمش ورقة خلفية تقول أن هناك مؤامرة أمريكية صهيونية، فإن الوطن مستهدف كله وليس النظام فقط كما ذكر الدكتور قدري جميل، لو كان ذلك حقيقة كنا وعينا ذلك من القرار ١٥٥٩ ولم نتجأً وكنا وعينا أمورا كان يمكن أن تحدث كاغتيال الحريري في لبنان، وأنه سيتم الضغط علينا كي نسحب منه، وأن تقرير ميليس سيأتي ضدنا، رغم أنه كان يحب السياحة في سورية على حد قوله، وأن لا نفاعاً بالقرار ١٦٦٦ وبالتالي إذا كانت هذه الورقة صحيحة، فكان يجب أن يتم الإعداد والسعي لها بشكل يومي ومباشر منذ القرار ١٥٥٩ في لبنان، ولا ننظر أشهراً لنرى المؤتمر القطري ونحن نعرف أن مسودة الأحزاب طرحها السيد الرئيس بسنة في الصحف قبل المؤتمر، لذا كان يجب أن تكون جاهزة وحاضرة في المؤتمر القطري وليس في المؤتمر القطري تبدأ الدالات والمعالجة. إذا بالنسبة للنقطة التي طرحها الدكتور عظمة في استانبول، أنا كنت في مؤتمر في بروكسل وقد يكون أقسى من مؤتمر استانبول، كان أقسى بكثير وضم كل القوى التي تحدثت عن المحافظين الجدد أحاديث لا يجرؤ السياسيون السوريون أن يتحدثوا بها، وضم أمريكان جاؤوا بوثائق مخيفة.الفنزويليون والكوبييون قالوا أشياء عجيبة، والبرازيليون كذلك، إذا يمكن فتح باب الحوار، وهذا الموضوع له صفة دولية الآن، وهناك الكثير ممن يمدون أيديهم ويرغبون بتشكيل جبهة واسعة.

حتى يطمئن الناس الموجودون في القاعة كما



القائمة في سوية وعلى سورية، أقول هناك ثلاثة أخطار يجب أن نتبينها، هناك خطر الاحتلال الجاثم على نصف قلبنا بعيداً ٢٠ كم عن دمشق عاصمتنا، احتلال الجولان، أخذت سورية والعرب قرار السلام الاستراتيجي والمفاوضات وأخذ بعض العرب و بدعم من سورية خيار المقاومة، أي الخيارين الذي أعاد أرضاً، خيار المقاومة، لماذا نحن السوريين نخجل من أن نطرح ضرورة بناء جبهة مقاومة وطنية لإتحرير الجولان باعتبار أن المقاومة باتت قانوناً تاريخياً واسماً لمرحلتنا ومستقبلنا وأقول لكم كيف، القانون التاريخي يعني أن الظاهرة عندما تتكرر ثلاث مرات تصبح قانوناً، فكيف إذا تكررت الظاهرة أربع مرات في مدة زمنية قصيرة، في الجنوب حررت المقاومة، ففي فلسطين غزة حررتها المقاومة، في العراق المقاومة تهزم أعطى إمبراطورية والرئيس السوري أعلن أن سورية دخلت مرحلة استراتيجية المقاومة، هذه أربع ظاهرات فهو القانون فلماذا نحن السوريون نكون خارجهم، الخطر الثاني...

ووكالة التنمية الأمريكية الدولية واحدة من هذه الوسائل كما مؤسسات ومشاريع الشرق الأوسط والإصلاح وكلنا نعرفها ونتبينها بأشكال مختلفة، لماذا نحن الوطنيون السوريون علينا أن نخجل أو نخاف من أن نقول حذار من أن تمدوا أيديكم لتلك المؤسسات، حذار من أن تأخذوا أوامرهم من تلك السفارات، حذار من أن تقيموا أي علاقة مع تلك القوى المعادية، إنها الخيانة الوطنية أقول نحذر كي لانطلق تهم الخيانة، أما كل من يأخذ قراراً من السفارة الأمريكية أو سفارة أوروبية هو خائن خائن يحب أن يعدم وإن لم نأخذ هذا القرار فانظروا ماذا يفعل العراقيون بالخونة وافرقوا ماذا فعل اللبنانيون بالخونة وانظروا ماذا فعل الفلسطينيون بالخونة، لكنك إذا أردنا أن نكون حركة شعبية وجبهة وطنية شعبية جريئة بمطاردة كل المشكلات وتجسيد الخطر خطراً ملموساً كي نستطيع جبهه وكى نستطيع تصليب سورية وكى نقوم بسورية لتتجز بهمة الدولة الوطنية المقاومة وبكل الأحوال هو نموذج فريد اختارته سورية في التاريخ علينا أن نجعل منه نموذجاً مبنياً يحتذى لكل الشعوب، عشتم وعاشت سورية وعاشت هذه الأمة التي فيها أملاككم وفيها وطن كسورية وشعب سوري..

❖ د .إحسان بعدراني

قبل أن نبدأ بتقديم مشروعات جديدة إضافة إلى مشروع الوثيقة الوطنية لابد ونحن نريد أن نخرج موقعين على هذه الوثيقة أن ننظر في بعض أومرها حتى يكون هذا الملتقى متوحداً للانطلاق إلى ما يوحده خارج هذا الملتقى في المجال التطبيقي وعلى سبيل المثال في المستوى العربي في مشروع الوثيقة الوطنية المستوى العربي تقول عزل وفضع كل من يروج للتطبيع مع الكيان الصهيوني وكل الذي يزينون ما يسمى بمشروع التغيير...إلخ، لماذا نحن مازلنا نتخذ بعض الأساليب التي نجدها قد أصبحت بالية في حياتنا السياسية من حيث اللفظ ومن حيث التطبيق، تقول عزل وفضع لماذا لا نقوم بالتوعية لماذا لا نقوم بالحوار لماذا لا نقوم بالترشيد لماذا لا نقوم ونحن في مرحلة لا نحتاج إلى استعاء أضعف حتى الناس ممن حولنا في الوطن العربي وفي الكرة الأرضية؟؟؟

الأمر الثاني على المستوى الوطني تقول الوثيقة: ولنا من تجربة المقاومة في جنوب لبنان مثلاً لا يمكن تجاهله وأنا أؤيد ما ذهب إليه الدكتور ميخائيل عوض وأشير إلى جانب آخر في هذه الوثيقة على المستوى الوطني التأكيد على دور سورية في الريادة الروحية باعتبارها الأرض التي انطلقت منها النبوءات ثم تقول ورفض المحاولات الرامية إلى النيل من الثوابت الدينية وتكليفها مع ما يتناسب من مطالب العولة، ترى هل هذا كمن يكتب في الهواء على سطح الماء أو على رمال الصحراء وإنما نريد أن هذه الفكرة من المؤمنين وليس من المنادين بها على ورق أو لافتة أو في لقاء.

والأمر الثاني الذي يدعوني أيضاً في جانب المستوى الوطني ويتعلق بهذه النقطة حين نقول إعادة النظر بقانون الأحوال الشخصية بشكل يضمن ويعزز دور المرأة في المجتمع ويلغي كل أشكال التمييز ضدها، الآن نحن لسنا بصدد بحث مثل هذه الأمور على مستوى الخطر العظيم للوطن نحن نريد أن نصصح بعض هذه الأمور أو نعيدها إلى مسارها الصحيح المشرق ولسنا بحاجة إلى إثارة بعض المشكلات في واقعنا الاجتماعي الذي له جذور ولا يمكن اقتلاعها لا من حيث أنها بالية وإنما من حيث أنها تركزت على ثوابت لا يمكن تغييرها وليس أحد منا يستطيع أن يخرج من إطارها.

في المستوى الاقتصادي أركز على اللفظ في الفقرة الأولى: ضرب مواقع الفساد يعني لماذا لا نزال نستخدم أسلوب البسطار والبندقية والضرب وهذا الأسلوب الذي نحن قد مللنا منه

عزل وفضع كل من يروج للتطبيع مع الكيان الصهيوني، وكل الذين يزينون ما يسمى بمشروع التغيير الذي تحمله الإدارة الأمريكية



الوطن في خطر... لابد من قيام جبهة شعبية وطنية ديمقراطية للمواجهة

عدم الاستقواء بالخارج ليست كلمة تقال، بل ممارسة تأخذ

مصادقيتها من السلوك الملموس على الأرض



في حياتنا؟ لماذا هذا الأسلوب يعني يد القبضة الحديدية علينا ..

د.قدري: لدينا بالاقترح البديل فوراً ..

المكافحة أو المكافحة بالوسائل وكذا ... يعني فضح وضرب وعزل إلخ.. يعني هذه الأساليب أصبحت بالية، الأسلوب الآن هو الأسلوب العلمي الأسلوب الإداري، الأسلوب القانوني.

د . قدري: لسنا مختلفين في الجوهر و إنما في الصيغة ..

لكن ما تم بهذه الطريقة التي مللنا منها (يعني ملاحظات الدكتور إحسان لتجويد النص) ليس فقط لتجويد النص. يا أخي الكريم عندما أتكلم عن موضوع شيء مؤقت ومرحلي واستراتيجية مرحلية مؤقتة الجانب الروحي هذا ليس شكلي وليس ظاهري وكما تقول أنت وإنما هو جوهري. النقطة الأخيرة وهي تخصيص ما لا يقل عن ٢٠٪ من موازنة الدولة للتعليم وهذه نقطة هامة جداً، ومهاثير محمد قالها في مؤتمر ملتقى العلماء العالي منذ ثلاث سنوات كنا في ماليزيا وقالها في مكتبة الأسد حين سئل ما هو الفرق بينكم وبين أندونيسيا في الجوانب، قال: نحن ننفق ٢٠٪ على التعليم وغيرنا ينفق أكثر من ٢٠٪ على التسلح طبعاً كانت لسورية ظروف خاصة، والآن تغيرت هذه الظروف، ولابد أن نفكر في هذا الجانب الذي بنى أجيالنا على العلم كما تقوم حياتنا على هذا العلم.

د. محمد حبش

تغيب بسيط فعلا على المادة التي وضعناها للتأكيد على دور سورية في الريادة الروحية باعتبارها الأرض التي انطلقت منها النبوءات وازدهرت فيها الحضارة الإسلامية ورفض المحاولات الرامية إلى النيل من الثوابت الدينية وتكييفها مع ما يتناسب مع متطلبات العولمة، في الواقع هذا النص مبدئي وليس مؤقتاً بكل تأكيد وكان هذا النص شرطاً لمشاركتنا كإسلاميين في هذا اللقاء، وكان هناك حوار مطول حول هذه الحقيقة وهناك اتفاق لدى الجميع أن هذه الأرض لها خصوصية إسلامية خاصة وخصوصية مسيحية أيضاً ونحن ننظر لها على أنها أرض الشام الشريف وكل العالم الإسلامي يتحدث عنها أرض الشام الشريف حتى العالم المسيحي يتحدث عنها أرض سورية المقدسة، لا يمكن على الإطلاق الاستهتار برصيد الروح وكنز الروح الذي يعيش هنا في هذا الوطن أريد أن أطمئن الأخ الدكتور إحسان بعدراني إن وجود هذه المادة تحديداً كان الشرط للمشاركة، مشاركة التيار الإسلامي في هذا الجانب ووجود هذه المادة هو السبب أنك بيننا - دكتوراحسان بعدراني - للتأكيد والتعزيز على هذهالحقيقة.

❖ د. قدري: ولكن إذا كان وجود هذه الفقرة شرط لوجود التيار الإسلامي فهي لم تأت في هذا النص أو نحن لم نوافق عليها من باب الإملاء، وإنما من باب القناعة بضرورتها من أجل تهمتين وتعزيز النسيج الوطني وتعزيز مقومات المقاومة في المرحلة اللاحقة، نحن أيضاً كماديين ننهم دور العوامل الروحية في تعزيز الوحدة الوطنية لدى الشعب كي يحسن المقاومة، وهذه الفقرة أخذت بعين الاعتبار أحد المتطلبات الروحية لذلك لدينا قناعة عميقة بها ولسنا براغماتيين في الموافقة المؤقتة على هذه الفقرة.

❖ حمزة منذر

بداية لابد من شكر لجنة المبادرة على ما قامت به من جهود وأنا على علم بعدد الاجتماعات التي عقدت لنقاش مشروع الوثيقة فقرة فقرة، وكي لا تظلم الوثيقة أتوقع أنه من المفيد أكثر أن نتمركز على ما جاء في مضمونها وإبداء الاقتراحات سواء مكتوبة أو شفهية، هذا الشيء مهم جداً وضروري وإذا تمعنا في عنوان مشروع الوثيقة يتضح لدينا الهدف أنه لابد من قيام جبهة شعبية وطنية ديمقراطية للمواجهة وليس للمحاحة وليس للدفاع كل عن نفسه، هذا أصبح خلفنا، الوطن في خطر يجب أن نتجاوز الكثير الكثير وأتمنى أن نتوصل إلى توافقات عليا وليس دنيا، وأعتقد أنه في الاجتماع الأول والثاني في هذا المكان تجاوزنا القواسم الدنيا، ونحن نطمح ونؤكد على ضرورة الوصول والخروج بقواسم مشتركة عليا لأن الوطن أهم من الجميع، هناك في الوثيقة منظومة من المفاهيم علينا أن نتمركز حولها جاءت في المقدمة لتوضح لكل ذي بصيرة أننا مستهدفون ولسنا وحدنا، الاستهداف قاله الأمريكان بالفم المليان من موريتانيا غربا إلى أندونيسيا شرقا وما بينهما ... علينا أن نقّ بأنفسنا ونعيد البهاء لمصطلحاتنا وهنا لابد لي من التأكيد أن الذاكرة هي مستودع الإرادة وليس الذكريات، الذاكرة هي مستودع الإرادة ومنها نستخلص ما يجب أن نعمل على صعيد المواجهة. على المستوى العربي: لاشك الآن أن الوقت لايتسع لنقاش ماهي مرجعية النظام العربي وكيف أصبح الآن، تخيلوا أن هناك ضباطاً من خمس دول

عربية هي الأردن ومصر وتونس والجزائر والمغرب، ضباط أركان حرب يخضعون الآن ونحن هنا لدورة تدريبية مكثفة في هيرزليا مقر القوات العسكرية الإسرائيلية (القوى الجوية) للتدرب على مكافحة الإرهاب!! وعلى ماأعتقد أنهم سيرون هناك أفلاماً توضح كيف اغتال الإسرائيليون يحيى عياش والمناضلين الفلسطينيين، وقد يرون أيضاً كيف اغتالوا مناضلاً من حزب الله في الضاحية الجنوبية، هذا النظام الرسمي العربي له قصص طويلة..

علينا أن نعيد الاعتبار إلى حركة التحرر الوطني العربية وقواها المجتمعية الشعبية، ومن هنا جاء في العنوان أنه لابد من قيام جبهة شعبية وطنية ديمقراطية كي لاذهب دماء الشهداء العرب في المنامة والأردن ومصر عشية غزو العراق. يجب أن نعيد التواصل إلى هذه الحركة، وهنا ولو على عجلة لابد من تسجيل تحية إكبار لشهداء المقاومة الوطنية في لبنان وتلك الماثرة التي أعطت مثلاً لمن تهتز ركبته من مواجهة الإمبريالية الأمريكية أو الكيان الصهيوني، لكن علينا أن تكون قراءتنا صح للأحداث، حتى تتمكن من وضع الحلول المناسبة، هناك ما أريد التأكيد عليه أكثر من أي شيء آخر، هو فيما يتعلق بالوضع الاجتماعي الاقتصادي، ليس هناك مجال للمناظرات حول المخاطر التي تهدد هذا الوضع، لنحدث ونسمي الأشياء بسمياتها، إن محدثي النعمة أولئك الأشرار أولئك الذين وظنهم في جيوبهم يهجمون الآن على متانة الليرة السورية وماأدراك ماقصة الليرة السورية إنها المقدمات الأولى للحل المركب الذي تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع سورية، عندما نقول ضرب قوى الفساد هذه قضية ليس فيها مجاملة قد تكون الكلمة خشنة لكن الواقع أخشن بكثير، بمعنى أن من ينهب ثروة البلاد وقوت العباد فعلاً هذا ليس وطنياً ويجب أن تكون القضايا واضحة جداً، هناك مسألة مهمة جداً، بالأمس قرأت في صحيفة تشرين مقالا لأحد الأكاديميين يقول فيه إن من مصرف طرطوس وحلب صُرفت ١٥٠ مليون دولار على بوالص وهمية، هذه الحقيقة يجب أن نتمعن بها ونقل من الكلام والمصطلحات التي تتناول الموضوع أو تقاربه بشكل مخفف، نحن هنا لسنا لنجالمل احداً، الإحساس الوطني الذي يملأ أفتئرتنا يفرض علينا أن نقول القضايا بصراحة، مثلاً نتمنى أن ينزل الشعب السوري ونحن معه إلى الشارع بدون وساطة أحد ونتمنى أن تتحول البيوت إلى قلاع ليس بالطريقة المظهيرية، بالأمس في ساحة الأمويين عدد من أعضاء مجلس الشعب خاطبوا الجمهور، وكانت هناك وسائل الإعلام، أحدهم قال: على سورية ألا تسلم أحدا ولن نسلم أحدا وكذا وكذا.... القضايا أعقد من ذلك والقضية ليست قضية خطابات، القضية قضية موقف، في هذه الوثيقة هناك مشروع، تعالوا

نجدوه ونتفق على مفاصله، منظومة مفاهيم إذا كان هناك مفهوم لم يدخل هذه الوثيقة فلندخله، إذا كان هناك مفهوم يخالف الوحدة الوطنية أيضاً الكل يوافق على إزاحة هذه المفهوم فلنركز على الوثيقة.

❖ د. قدري: الأستاذ حمزة جاء بمثل يمكن أن يكون صح أو خطأ وهذا ليس بمشكلة ولكن المشكلة أن هناك حسب رأي الاختصاصيين وكثير منهم موجود هنا أن ٢٠٪ من دخلنا الوطني يذهب نهبا وفسادا، ٢٠٪ أقصد ٢٠٠ مليار ليرة سورية سنويا وهذه المبالغ تعرفون ماذا تستطيع أن تفعل من مكافحة البطالة ورفع مستويات النمو وتحسين مستوى المعيشة، من ينهب بهذا الشكل ويخزن في الخارج مستحيل أن يخوض معركة المواجهة، على العكس ينكمش من رقبته ليتحول إلى طابور خامس، ولذلك مراكز الفساد الكبرى هي نقاط اختراق أساسية للعدو الخارجي كما برهنت تجارب جميع الدول ونحن لسنا استثناء.

❖ حسني العظمة

شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة أن هناك الكثير الكثير مما يمكن أن يقال في هذه اللحظة التاريخية التي هي مصيرية بكل معنى الكلمة لكني سأقتصر على مناقشة ماورد في الوثيقة لأنها تعتبر وثيقة تأسيس للمرحلة المقبلة كما أراها، النقطة الأولى: العبارة الواردة في مقدمة الوثيقة حول إعلان دمشق تقول إلى صدور إعلان دمشق الذي تجاهل ماتتعرض له سورية من ضغوطات ولم يشر إلى نقاط التصادم مع الاستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى الهيمنة على المنطقة ولكنها أتت في سياق الحديث عن المؤامرات على سورية، في هذا شيء من الإجحاف بحق من وقعوا على إعلان دمشق من حسن نية ولكنهم لاينتمون إلى المؤامرة الأمريكية، فأعتقد ضرورة نقل هذه العبارة من مكانها إلى نهاية النقطة الأولى من ثالثاً من المستوى الوطني لتأخذ سياقها الصحيح بأن المجتمعين هنا لاوافقون على نهج إعلان دمشق، ولكنهم لايتهمون جميع من ساهموا في هذا الإعلان بأنهم يعملون وفق المؤامرة الأمريكية، وفي هذا تأكيد لما جاء إليه الأخ الدكتور قدري من ضرورة أن يستمر العمل على الأخوة المعارضين أن يشاركونا في لقاءات قادمة.

(الاقتراح: نقل هذه العبارة إلي نهاية الفقرة الأولى من المستوى الوطني من ثانيا، يأتي سياقها الصحيح في هذا المكان).

النقطة الثانية هي تدقيق ولكني أراه هاماً النقطة الأخيرة من المستوى الوطني ثانياً التي هي النقطة التي أشار إليها الأخوة المشايخ الأجلاء هنا أعتقد أن هناك نقصاً. تقول الفقرة: «وازدهرت فيها الحضارة الإسلامية» هذه الحضارة شارك فيها المسيحيون أيضاً وأعتقد بضرورة تصحيحها لتصبح العربية الإسلامية لكي يظهر ويبرز فيها

المكون المسيحي في هذه الحضارة. النقطة الأخيرة في ملاحظاتي هي النقطة قبل الأخيرة من البيان أو مشروع الوثيقة التي تتحدث عن تأهيل اقتصادنا للتحديات التي تفرضها الشراكة السورية الأوروبية، أعتقد أن استمرار الحديث عن الشراكة السورية الأوروبية فات أوانه وأعتقد أن من الضرورة تصحيحها لتصبح تأهيل اقتصادنا للتحديات الاقتصادية العالمية المعاصرة إلى ماهنالك، أما تخصيص هذه الشراكة هذا إذا افترضنا بأنها جيدة لسورية وهذا أمر موضوع بحث، فهذه الشراكة أصبحت عملياً في خبر كان وهي مرهونة بإذعان سورية للإملاءات الأمريكية والصهيونية ولايوجد شراكة قبل هذا الإذعان. وشكراً لكم جميعاً.

❖ أ. عبد القادر نيال

شكراً سيدي الرئيس، ماجاء في الوثيقتين في الواقع ليس موضع خلاف كما أنه اتفاق عام على أن ماتتعرض له سورية هو مؤامرة تستهدف وجودها، وإن الرد الطبيعي على هذه المؤامرة هو المقاومة، لكن للمقاومة مستلزمات وأنا سأقتصر على الجانب الاقتصادي ..

في الواقع، المؤامرة يجب أن يكون الرد عليها المقاومة واقتصاد المقاومة، ونحن الآن بعد اتخاذنا هذا الخيار، خيار أن نسير في خط المقاومة والمجاهة، يجب إعادة النظر في كثير من المنطقات الاقتصادية بحيث نؤكد على اقتصاد المقاومة، اقتصاد المقاومة يستدعي ترشيد الموارد، ويستدعي تعبئة الموارد، ويستدعي ترشيد الاستيراد، يستدعي تفعيل دور المؤسسات، القطاع العام للتجارة الخارجية كمنافس لمنع ممارسات احتكارية وفرض أسعار احتكارية، يقتضي ترشيد الطاقة وترشيد الاستهلاك بالحد من الإنفاق التريفي الحكومي والخاص، فإذا، لابد من بنني اقتصاد المقاومة وبناء اقتصاد المقاومة إذا كنا جادين فعلاً بالمقاومة. وشكراً.

❖ مصطفى قلعه جي

حقيقة اطلعت على الورقة متأخراً، نحن نرى أن المهمة الأساسية الآن هي تسريع بناء عملية الديمقراطية من أجل المقاومة، ليس هناك تعارض بين البدء فوراً بممارسات ديمقراطية حقيقية وبين حالة المقاومة للتحديات الخارجية التي هي حالة أصيلة لدى السوريين الذين هم ليسوا بحاجة لدعوة وإقناع للدفاع عن بلدهم ضد أي شكل من أشكال المساس بسيادته الوطنية وكرامته، لقد مضى خمسون عاماً على مقولة مواجهة العدوان، أين وصلنا؟ إن مواجهة العدوان تقتضي بالضرورة الانتقال بالسرعة الضرورية إلى حالة الديمقراطية التي تؤمن وسائل الصمود والممانعة، نعم ينبغي أن يكون الانتقال هادئاً وأمناً ولكن ليس جامداً أبداً، لابد من الإشارة إلى بعض النقاط التي وردت في ورقة العمل، هناك عبارات فضفاضة وتقليدية شعاراتية حبذا لو تم تجاوزها، ثانياً، لابد من



التمييز بوضوح بين الليبرالية من جهة بوصفها مجموعة الحقوق والحريات للمواطن تمثّل روح وفلسفة الديمقراطية وبين مايسمى زوراً وظلماً الليبرالية الجديدة، إذ أن الاسم الأكثر دقة ومطابقة لفلسفة ميلتون فريغمان وفون هايد هي الداروينية الاقتصادية دوما تسوق بطريقة وكأن المقصود منها تشويه المسألة، وأيضاً عولمة رأس المال وضرورة التمييز هنا تأتي من ضرورة عدم خلط المفاهيم وتسويقها بطريقة غير دقيقة.

ثالثاً: وأظن أن هذا الأمر ضروري جداً لم نفهم مامدى ضرورة تأكيد دور سورية في الريادة الروحية ثم ماهي الثوابت الدينية التي تطرحتها؟ هذه مسألة متممة عليها الكثير من إشارات الاستفهام لدى الجميع، أيضاً بين قوى السوق وقوى الفساد .

يوجد في حديث البعض لهجة الإقصاء والتخوين ونحن نقول إن سياسة الاتهام والتخوين لم تخدم الوطن ولن تخدمه الآن ليكون لدينا قبول للرأي الآخر بكل أشكاله ودعوا المواطن السوري يقرر من هو وطني ومن هو غير وطني.

❖ محمد صوان

أشكر لكم دعوتكم وأود أن أنوه بأنني أعمل في الشأن العام من خلال التجمع من أجل الديمقراطية والوحدة في سورية، الذي رفع شعارا خاصا به ويعتبره من ثوابته وهو إن الوطن ملك للجميع ومسؤولية الجميع.

نجد من وجهة نظرنا ضرورة الدعوة إلى مؤتمر وطني شامل حواري ينتج عنه المشاركة في صنع القرار في التنفيذ، وفي التطبيق، هذا من جهة وقناعتنا أن المؤتمر الحواري الشامل لكافة أطراف التجمعات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية وكل نشاط سياسي في هذا الوطن أعتقد هو البديل الأفضل من أن نتداعى إلى اجتماع وإصدار بيانات.. وقد خطا التجمع من أجل الديمقراطية والوحدة في هذا المجال خطوات كبيرة على أرض الواقع، وهنا لابد أن أتوقف عند العنوان (لابد من قيام جبهة شعبية وطنية ديمقراطية للمواجهة) نحن في نهجنا نقرأ الواقع قراءة جيدة فهل قرأنا واقع الشعب السوري، مآلت إليه أحواله الاجتماعية والاقتصادية منذ ثلاثين عاماً إلى الآن، وفي رأينا من يُندب إلى الدفاع عن الوطن بكامله بحال الملمات والشهداء لابد له من أن يشارك في صنع مصيره ومستقبله السياسي والاقتصادي، فهذا غير موجود فإذا كان هذا اللقاء فقط للتوقيع على وثيقة نمد بها وسائل الإعلام فاعتقادي سيكون هذا اللقاء بلا جدوى نحن نطالب بالنزول إلى الشارع وإلى عقد مؤتمر وطني شامل حواري ينتج عنه المشاركة في صنع القرار في العمل على تقوية الوحدة الوطنية الداخلية.. الجميع متساوون في هذا الوطن ولايفضل مواطن على آخر إلا بما يعمل من خير ولايفضل بانتمائه إلى حزب فلاني أو انتمائه إلى جهة معينة، المواطنون سواسية.. كيف نطالب الشعب بالوقوف بوجه العدو بوجه الخطر وهو مهمش على مدى أربعين عاماً أو أكثر، النقطة الثانية والتي أريد أن أنوه لها، تحدث البعض عن قانون الأحزاب، كيف يصدر قانون أحزاب؟ حتى بعد صدوره سيجعل كل من ينتمي إلى أي حزب أو أن ينخرط في أي حزب تابع إلى غيره أو مصادر رأيه سلفاً، طالما أن هناك حزب قائد للدولة والمجتمع، ونحن نريد في التجمع من أجل الديمقراطية والوحدة دولة فوق الأحزاب بحيث يكون كل حزب في هذه الدولة عبارة عن مؤسسة تابعة لهذه الدولة ومؤسسة فاعلة، ثم محاربة الفساد إذ لم يكن هناك جبهة معارضة هي التي تنظر بعين بقطعة إلى كل من ينحرف أو يستغل هذا الوطن.

❖ د. قدري: نحن عملنا في الوثيقة الوطنية قبل أن تعمل موجة الإعلانات الجديدة والتوقيعات والهدف من التوقيع عندما لم يكن التوقيع، الهدف هو إعلان اتفاق حول الوثيقة من أجل أن ننهي الخطوة الأولى، وهي الاتفاق على الثوابت المشتركة، والخطوة الثانية تحدث عنها الدكتور منير، وهي لجنة مبادرة ثابتة تسير نحو عقد مؤتمر وطني يعزز ويرفع مستوى الوحدة الوطنية إلى مستوى التحديات والمخاطر التي تجابه الوطن. مؤتمر وطني من أجل تعزيز الحوار الوطني والوحدة الوطنية تحديداً، وتناقشنا في المرة السابقة حول محتوى المؤتمر الوطني الذي نريده، البعض قال نريد مؤتمراً وطنياً للمصالحة الوطنية، وكان جوابنا إن مصطلح المصالحة الوطنية وجد تاريخياً في مناطق لها خصوصية، إسبانيا بعد الحرب الأهلية، واليوم في العراق، هناك حاجة للمصالحة الوطنية في هذه البلدان لظروف خاصة جداً، أما الوضع في سورية لم يصل إلى مرحلة المطالبة بالمصالحة الوطنية مع أن البعض إذا كان قصده بالمصالحة الوطنية حوار وطني فلن نختلف معه ولكن دعونا ندقق المفهوم، ماهو: المصالحة الوطنية عندما يكون هناك انشقاق وطني وحرب أهلية، البعض يتحدث عن المصالحة الوطنية ويجوز أنه لم يتفهم الموضوع، لذلك نحن سائرون باتجاه مؤتمر وطني يجمع كل قوى الشعب السوري الحية الفاعلة من أجل التجنيد وتعبئة قواها للمواجهة

تحرير الجولان أولوية لجميع الوطنيين السوريين ولنا في المقاومة اللبنانية والفلسطينية مثل يحتذى



الوطن في خطر... لابد من قيام جبهة شعبية وطنية ديمقراطية لمواجهة

التأكيد على دور سورية في الريادة الروحية باعتبارها الأرض التي انطلقت منها النبوات والحضارات، وازدهرت فيها الحضارة العربية الإسلامية

ومسألة صنع القرار (مقاتلين حالنا عليها)، بالأخير صنع القرار مسألة سلطة والسلطة تتحسس من كل حديث عن تحالفات وجبهات(كل السلطات تاريخيا وليس سلطتنا فقط) ولكن نتكلم بمقاييس أخرى وإحداثيات أخرى، اليوم هناك خطر على الوطن ككل ويهمننا جبهة على الأرض، قصة السلطة والحكم بالنسبة لنا أصبحت ثانوية، إن الخطر الأعظم الذي نواجهه هو خطر تفتيتي، وعندما ننتهي من هذا الخطر الأعظم لكل جُادِث حديث، ومن هنا هذه رؤيتنا إلى الآن، عمليا هذه الجلسة الثالثة ولكننا في الجلسة الأولى والثانية قطعنا مسافة جيدة ولا ندعي أننا ممثلون لكافة أطراف الشعب السوري، ولكننا ممثلون لجزء هام منه ونطمح أن تمثل جلستنا هذه في النهاية كافة مكونات الشعب السوري، ولكن بالمعنى الوطني وليس بالمعنى الذي يستخدم اليوم في العراق، فالיום عندما يتحدثون بالعراق عن مكونات شعبه يتحدثون عن طوائف وأديان وقوميات ولكننا عندما نتحدث عن مكونات الشعب السوري نقصد مكوناته الاجتماعية التي هي موجودة تاريخيا بغض النظر عن انتمائها القومي أو الديني أو الطائفي من أجل تمثين الوحدة الوطنية، والحديث عن مكونات الشعب السوري بالمعنى الذي تقصده أمريكا يهدد ويفتت الوحدة الوطنية وهذه المكونات نحن نفهمها بشكل مختلف نهائيا، وهو شكل يوطد الوحدة الوطنية ويعمقها وهذه خطوة هامة والتوقيع لا يهمننا للإعلان وإنما لأنفسنا لكي نقول إننا وصلنا إلى هذه النقطة لكي نتقدم إلى الامام ولا فرق عندي كثيرا إن أعلن التلفزيون السوري هذه الوثيقة أو لا، فإن أعلنها جيد وإن لم يفعل ليست بمشكلة، ولكن المهم بالوثيقة عندما أننا وصلنا إلى توافقات وهذه التوافقات تضع أساس على الأقل لجزء من الشعب السوري ليسير خطوة إلى الامام باتجاه وحدته الوطنية (هذا فقط للتوضيح)...

مساء الخير.. شكرا سيدي الرئيس، حقيقة أؤيد ما ورد في الوثيقة وفي الورقة الخلفية وأوافق عليها مع بعض الملاحظات البسيطة، بقناعتي كان يجب الإشارة إلى أن سورية مهد الديانات والحضارات، وهنا أستذكر سؤالاً وجه للشيخ كفتارو رحمه الله عندما سأله كم عدد المسيحيين في سورية فقال ستة عشر مليوناً وكان السؤال من أحد السفراء، فظن أنه لم يسمع السؤال جيداً، فاعاده، فأجابه الجواب نفسه، فاستوضحه فقال: لا تكتمل إسلامية إسلم إلا بعد الإيمان بالمسيح وأقول إن البابا أيضاً قال لا تكتمل مسيحية المسيحي إلا إذا حج إلى سورية..

النقطة الثانية: بقناعتي إن نجاح أي موقف ينطلق من زمان ومكان ورؤية أي ظاهرة، فمن دون زمان ومكان تبقى الرؤية وهمية، فسورية هي بلد هنانو والأطرش وصالح العلي وحافظ الأسد وبلد قائد قال لن نركع إلا لله، وقال إن ثمن المقاومة أقل من ثمن الذل والخنوع، لدينا مقومات الصمود، وأنا لا أكثرث إن حضر ممثلو المعارضة أم لم يحضروا، لدينا توجعنا السوري القومي ولدينا الإرادة الصلبة، وأعتقد أنه عندما يتعرض الوطن للخطر فيمكن نسيان كل شيء مع تحفظنا الكبير على بعض الأخطاء..

النقطة الثالثة: سيدي الرئيس أذكر جيداً وبعد تشكيل لجنة ميليس كان هناك خطاب للرئيس الأمريكي جورج بوش وقال بالحرف الواحد إن المطلوب من سورية (واحد...أثنان...) لبنان العراق فلسطين الوضع الداخلي، وهنا أسأل وأقول: إنه فعلاً كان صريحاً وكان منسجماً مع نفسه فيميليس والحريري لا يهمنه بأي شيء، ولا فيلحقق فيمين اغتال كيندي وياسر عرفات.

اقترح حول الفقرة السادسة المتعلقة بالأحكام العرفية، هنا أقول يمكن أن نضيف عبارة حول الأحكام العرفية: «إلا ما يمس أمن الدولة» ونحن نرى ما يجري في أمريكا وفرنسا، بقيت كلمة اتصال لا أعرف كيف وضعت في هذه الفقرة، أقترح تعديلها، وحول معدل النمو أنا أقترح أن يكون بحدود ٨.٧٪ وبحسب أحياناً ثلاثة أمثال معدل نمو السكان حتى يتضاعف الدخل القومي خلال عشر سنوات، بقي عتاب حول الليبرالية تكلمنا، تكلمت الوثيقة حول القطاع الخاص، تكلمت الوثيقة حول الاقتصاد الوطني وهذا القطاع البائس المسكين القطاع العام الذي دمر من داخله وخارجه أما كان يستحق أن يذكر ولو ببعض العبارات لأنه أثبت بأنه القطاع الوطني وبأنه أداة توازن اجتماعي، وكنت البارحة أدرس تبين لي بأن صادراته تزيد عن مستورداته لم أكن أتوقع هذا التجاهل بمثل هذا الوضع أقترح إضافة القطاع العام وشكرا.

د. قدري: عتاب ممثلي المعارضة، لا أعرف إلى أي درجة هم معارضة بالقضايا الأساسية الاجتماعية الاقتصادية، أنا اعتبر الدكتور حيان معارضة أكثر ممن يعتبرون أنفسهم معارضة، وبين من يعتبرون أنفسهم معارضة هناك أناس وطنيون حقاً ومعادون للأمريكان حقاً، ولكن هناك سوء



ابراهيم اللوزة



معن الشيشكلي



فهد دياب



د. نعمان أبو فخر



م. هدى الحمصي

الأحرار، عندما بلغنا دعوة الحضور سرنا ذلك جداً وبعد اطلاعي على الوثيقة سررت أكثر لأن ما تضمنته هذه الوثيقة كان معبراً تعبيراً صادقا عن نبض الشعب بسورية، لي بعض الملاحظات والاقتراحات سأدرجها خطياً .

من سورية بدأ التاريخ نسيجه فكانت أرضها مهدا للديانات ومنارا حمل مشعلا للحضارات البابلية والآشورية والإغريقية والكنعانية والفينيقية والتدمرية والآرامية والسريانية والنبطية والتي توجت جميعها بالحضارة الإسلامية إيماناً منا بعظمة هذا التراث وإيماناً منا بهذا الوطن الذي ليس لنا غيره نجتمع اليوم لتندارس كيف نصد هذه الهجمة الشرسة على هذا الوطن إننا في هذا نعلن ومن هذا المنبر بأننا جميعاً وعلى مختلف مشاربنا وأطيافنا الفكرية والسياسية ملتزمين حول وجوب الدفاع عن هذا الوطن مهما غلت التضحيات نعم أيها الأخوة والأخوات إننا كأفراد أو تيارات أو أطياف أو أحزاب قد نختلف فيما بيننا في آرائنا ونظرتنا وأساليبنا في معالجة مشاكل الوطن وفي طريقة الأداء والبناء إلا أننا جميعاً، لا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نختلف في كيفية وضرورة صون وحماية هذا الوطن لأنه كما قلت ليس لنا وطن غيره إن تراب هذا الوطن مجبول بدماء آبائنا وأجدادنا، وهو الوطن الغالي الحبيب وزادني في السعادة أكثر أقول لقيادتنا الحكيمة ولكافة الأحزاب والتيارات والأطياف الفكرية والسياسية الموجودة على الساحة الوطنية بعد أن ينصرنا الله على هذه القوى الشرسة والهجمية التي تريد أن تتال من استقلالنا وسيادتنا وكرامتنا وقرائنا وقيمتنا بعدها نقول لهم والنصر حليفنا بإذن الله نقول لهم تعالوا إلى كلمة سواء بيننا نتحاور ونتفق ونختلف بدون تعصب ضيق إلى أن نصل إلى الأفضل لأنه مامن أحد يملك الحقيقة ولامن أحد يملك كل الوطن، تعالوا للتعاون وتكاتف لبناء وطن حر على أسس ديمقراطية بأسلوب علمي وحضاري متقدم، وأخيراً أقول لقد سعبت أيضاً بالإضافة إلى سعادتي مع اللقاء بكم جميعاً أيها الأخوة الوطنيون الأحرار الذين تداعون عندما يكون الوطن في خطر أسعدني أكثر عندما وجدت أن هذا الخطاب متطابق مع خطاب الحزب الذي سنعلن عنه قريباً باسم حزب الاتحاد الديمقراطي للتنمية وأنا لأريد أن أدلل أو أروج لعمل هذا الحزب إنما الوقت مخصص لعمل مقدس وهو الدفاع عن الوطن الغالي، إنما لي ملاحظة عابرة إضافة إلى الملاحظات المكتوبة أرجو من لجنة المبادرة التي ستؤدي إلى لجنة شعبية ديمقراطية أو مؤتمر شعبي أرجو الأخذ بعين الاعتبار نقطتين هاتمتين، النقطة الأولى وضع آليات واقعية علمية (لترجمة) ماورد في هذه الوثيقة ضمن جداول زمنية، النقطة الثانية وجوب توازن عملية الإصلاح وجوب توازن عملية التصدي والدفاع والمقاومة مع عملية الإصلاح لأن كما تفضل بعض

حل مسألة المجردين من الجنسية من المواطنين السوريين الأكراد بموجب إحصاء ١٩٦٢ الاستثنائي في الجزيرة، وإعادة الجنسية لجميع من حرم منها



أيضاً لا يوجد التغيير الكافي. ويتساءل الناس ماذا تفعل الحكومة وماذا يفعل مجلس الشعب واتحاد العمال واتحاد الفلاحين والأحزاب حيال هذه المخاطر التي تحيط بحاضر ومستقبل بلادنا، ولا نلحظ حتى الآن تغيرات جدية أو تدابير بمستوى هذه الأخطار الداخلية والخارجية، ونحن في هذا الوضع بأشد الحاجة لنقلة نوعية تؤدي إلى تغيير النهج العام للدولة، والذي يجب أن يستند إلى القوى الوطنية عبر إقامة أوسع جبهة شعبية على أسس ديمقراطية وطنية تتصدى للأخطار والتحديات الخارجية والداخلية التي تواجه البلاد وأعتقد بأن الوثيقة الوطنية في حال إقرارها وتفعيلها ستشكل الأساس الصبح لذلك.

ولكن علينا في هذه الظروف أن نعمل ونحرص كل الحرص على أن تكون الوثيقة بمستوى المخاطر تستطيع خلالها تحشيد كل الطيف الوطني في سورية من السلطة إلى المعارضة وما بينهما .

ومع إدراكنا أنه لا توجد وثيقة كاملة من جميع الجوانب، فإنني أدعو الجميع لتصويبها وجعلها أكثر اكتمالا أما ملاحظاتاتي على نص مشروع الوثيقة هي:

١ . يجب اختصار المقدمة بحذف التكرار منها وتدقيقها وتقويتها وأرى أن إدراج «إعلان دمشق» فيها إلى جانب القرارات الدولية وخطورتها يأتي في غير مكانه الصحيح ولا يساعد على استمرار الحوار مع بعض موقعيه ومؤيديه الذين لا نشك بوطنيتهم وعلينا أن نفرق بين المعارضة الوطنية الديمقراطية وسواها من المعارضة التي تستقوي بالخارج وتتمو في أحضانه ونقصد بالمعارضة الوطنية الديمقراطية تلك التي لها موقف مقاوم للعدو الأمريكي الصهيوني ومشاريعه المشبوهة في المنطقة..المعارضة الأممية لموقفها من رفض التغيير الذي يأتي محمولاً من الخارج.. إن هذا الطيف الوطني الديمقراطي المعارض موجود داخل وخارج إعلان دمشق ولا يجوز وضعه في دائرة الشبهة بل يجب السعي للحوار والتحالف معه لذلك أقترح حذف الإشارة لإعلان دمشق في المقدمة والإبقاء على الإشارة له في الفقرة.
ثانياً: على المستوى الوطني «إن أي موقف لأية قوة سياسية يخلو من موقف واضح ضد الإمبريالية..»
هو تحت الحد الأدنى المطلوب للموقف الوطني...

٢ . تعديل الفقرة الأخيرة من الصفحة الأولى والتي تقول بأن الإجراءات التي تتخذها الدولة...إلخ لا تتطابق مع مستوى المخاطر. فكلمة لا تتطابق تعني قد تكون الإجراءات أعلى أو أخفض... في حين أن الإجراءات المتخذة حتى الآن أقل بكثير من المطلوب ويجب أن نذكر بأن الإجراءات لا ترتقي إلى مستوي المخاطر.. وأيضاً بعد عبارة (إذا كنا ننقهم أحياناً أن لسلوك الدولة ضروراته...) أقترح أن تذكر ما يلي: (إلا أننا سنقف بكل قوة ضد أي مساومة أو أي موقف يمس سيادتنا وثوابتنا الوطنية).

وفي الفقرة الثانية من الصفحة الثانية والتأكيد على دور سورية في الريادة الروحية.. برد عبارة رفض المحاولات الرامية إلى النيل من الثوابت الدينية.. أرى أن عبارة الثوابت الدينية تحتاح إلى شرح وقد تفهم بأشكال مختلفة أقترح أن تبقى العبارة بدونها أي القول (ورفض المحاولات الرامية إلى النيل منها وتكييفها مع ما يتناسب مع مطالب العملة).

٣ . وعلى المستوى الديمقراطي أرى من الهام تدقيق وتوضيح بعض المطالب ووضعها بشكل صريح وأخص العبارات التالية: ضبط العمل بقانون الطوارئ. (وقف العمل بقانون الطوارئ)، منع تدخل الأجهزة في شؤون الأحزاب (والحياة العامة للمواطنين) (حل مسألة المتواجدين خارج القطر لأسباب سياسية..) هذا يشمل السفراء والدبلوماسيين.....إلخ. المسألة تتعلق بالمبعدين قسراً أو طوعاً لأسباب سياسية وكذلك فكرة (سن تشريعات تضمن مبدأ التداول السلمي للسلطة) هل الوثيقة مع بقاء المادة الثامنة في الدستور؟ إن بقاء المادة الثامنة في الدستور لايسمح بتداول السلطة سلمياً .

علينا أن نتصارع وأن نتعامل بوضوح وأن نحدد التخوم فيما بيننا فالخطر يهددنا جميعاً وهو أكبر من أي قوة منفردة ولايمكن مواجهته إلا بالاستناد إلى جميع قوى الشعب الحية والفاعلة خصوصاً إلى جماهير الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم والذين هم سياج الوطن حين يوضعون في الظروف الملائمة والذين عبر عنتره ربما بأسهم حين قال عن نفسه:

ينادوني في السلم يا ابن زبيبة
وعند احتدام الخيل يا ابن الأصائل.
وقيل له: «كر فأنت حر»!!

قاتل عنتره وخلده التاريخ أكثر من أسياده..

■ **بعثة «قاسيون**

❖ **تصوير: أ. هيثم الكواكبي- اسماعيل سويلم**

العمال شهداء الفقر.. وشهداء انعدام المسؤولية...

لطالما نوهنا في صحيفة «قاسيون» عن ضعف أو انعدام إجراءات السلامة في القطاعات الإنتاجية عموماً وفي المرافق السورية على وجه الخصوص، دون أن تلقى مقالاتنا في هذا الخصوص من يقرأها، أو يعطيها ولو قدراً صغيراً من الاهتمام، والآن ها هي «الفاس قد وقعت في الراس» كما يقال، وها هم العمال يسقطون شهداء انعدام المسؤولية بعد أن سقطوا منذ زمن طويل شهداء الفقر والتهميش وقلة الحال..

فقد ارتفعت حصة ضحايا الانهيار في أحد أجزاء صومعة حبوب في مرفأ اللاذقية الذي وقع يوم الاثنين ٤/١٢/٢٠٠٥ إلى ثلاثة



عمال في حصة مرشحة للازدياد أكثر، خاصة وأن عددا من العمال لا يزال في عداد المفقودين.

الشركة السورية للنفط تماطل في تنفيذ الأحكام القضائية المبرمة..



تنفيذه.

٣. تقدمت الشركة بدعوى «إعادة المحاكمة» وقررت الاستئناف بقرار مبرم وطعنت النيابة بهذا القرار فصدر القرار التمييزي رقم ٢٦/٢٩ لعام ٢٠٠٤ متضمنا نفس الفقرات الحكمية في الحكم الاستثنائي الأصلي ١٥/١٧٩ لعام ١٩٩٣ مع استبعاد اسم واحد من بين المحكوم لهم ولا جدوى من إقامة دعوى انعدام ضده وهذا القرار غير قابل لأي طرق من طرق المراجعة.

استنفدت جميع وسائل الطعن ورفضت طلبات وقف التنفيذ ولم يبق أي مسوغ قانوني لعدم التنفيذ، والأمر مشمول بتعميم رئيس

نقابة عمال النقل البري تطالب



إن الدعوة لتسريح العاملين باسم الفساد قد أصبح لها منعكسات ومضار وآثار سلبية على

على الوعد يا كمّون؟

أجل تطوير أنماط الخدمات الاجتماعية والصحية مشيراً إلى أن مشاريع الخدمات الاجتماعية العمالية لعمال دمشق والتي تضم عيادات لكافة الاختصاصات وصيدلية ومخبرا وجهاز تخطيط يسعى الاتحاد إلى تطويرها من خلال رفدها بأجهزة متطورة تلبى حاجات المرضى.

إن هذه الخطوة جيدة وهامة إذا ما كرسنا فعلا لتحسين الواقع الخدمي للعمال وأسرهـم، خاصة وأن هذه الخدمات قد تراجعت إلى الحدود الدنيا مؤخرًا، وهي مرشحة إلى مزيد من التراجع بعد التوجهات الأخيرة للحكومة، وبانتظار أن يترجم ذلك على أرض الواقع، وأن لا يكون مثل سواء من التصريحات العابرة والأحاديث الصحفية.. مجرد كلام.. ■■

وزير صناعة سابق يكشف المستور ويعترف بالحقيقة التي تصر أن تتعامى عنها الحكومات المتعاقبة..

حيث قال: إن المعامل التي تم إنشاؤها في السنوات الماضية هي منشآت فيها الكثير من العيوب التصميمية وذات تكنولوجيا مختلفة ولا يمكنها تحقيق الطاقات التصميمية!! وضرب مثلاً: الشركة العامة للأسمدة، ومعمل الجراررات الذي تم شراؤه من إسبانيا وآلياته ونوعية إنتاجه لا تحقق المواصفات العالمية، وقد أرادت إسبانيا التخلص منه، فتم بيعه لسورية لتحقيق مصالح شخصية! وكذلك معمل الإطارات، وخطوط إنتاجية عديدة في شركات عديدة هامة في

صحيفتنا في عددها القادم. عمليات إزالة الأنقاض للبحث عن مفقودين ما تزال مستمرة تقوم بها فرق الإنقاذ والإغاثة. وكانت عمليات إزالة الأنقاض قد تواصلت للبحث عن العمال المحاصرين وشاركت الفرق والآليات التابعة للجهات العامة في محافظة اللاذقية بعمليات البحث التي استمرت ليلا ونهارا دون انقطاع بإشراف ومتابعة محافظ اللاذقية وقائد شرطتها وبمشاركة الكوادر الفنية والإدارية في شركات المحافظة ومؤسساتها. وقد ذكر رئيس قسم الإسعاف في المشفى الوطني بمدينة اللاذقية أن عدد المصابين بحروق شديدة والذين تم تحويلهم إلى وحدة معالجة الحروق في مشفى طرطوس بلغ /٩ /مصابين ثلاثة منهم بحالة حرجة، وهم يتلقون علاجاتهم في العناية الإسعافية والعيادات التخصصية. ■■

أسئلة برسم الحكومة.. والزمن

هل يأتي يوم يعترف به «الحررون الحكوميون» أن خطوة تحرير الأسعار التي قاموا بها كانت خطوة غير مدروسة.. ولاسيما أنها ترافقت بغياب شبه تام لوزارة الاقتصاد والتجارة؟؟

وهل تمي الجهات المعنية بعد عمر طويل خطورة هذه الخطوة على الاقتصاد الوطني وعلى المواطن بحد ذاته؟؟

وهل سيبقى من يصـر على أن الحكومة الموقرة استقادت من الفوضى التي حصلت من جراء مثل هذه الخطوة الاترجالية؟

وهل سنجد من يقول أن وزارة الاقتصاد استطاعت تطبيق التداول بالفواتير كما تقول الآن؟ تساؤلات كثيرة تطرح اليوم، ولكن على ما يبدو أن وزارة الاقتصاد لا تعنيها هذه التساؤلات.. المهم أنها حررت الأسعار، والتحرير على كافة الأصعدة قد أصبح مطلوباً في هذه المرحلة، وكل يحرر على شاكلته..

فهناك من يحرر الأوطان.. وهناك من يقوِّض الأوطان...

هذه هي سنة الكون!!

الحاسمة والتي تتطلب الدقة والحذر من أي إجراء أو أي عمل قد يسيء إلى الوطن والمواطن. إذ لا يمكن توجيه الاتهام أو إزلال العقوبة بالعامل إلا بموجب أحكام قانونية، والقضاء هو الحكم، ولا يمكن اعتبار الحكم مثل هذه اللجان التي قد لا تكون قادرة على التقييم الصحيح والدقيق، ومنظمتنا النقابية هي التي ستحمل مغبة مثل هذه الإجراءات التي لها منعكسات تنظيمية لإ تصب في مصلحة النقابة كمنظمة شعبية، وأيضاً لا تخدم المصلحة العامة والوحدة الوطنية، وهي قد تخلق مناخا سلبيا في صفوف الطبقة العاملة وتفسح المجال للإساءة إليها كمنظمة شعبية..

إننا نضم صوتنا إلى صوت نقابة عمال النقل البري، ونرى بأن مثل هذا التوجه لا يضر فقط بسمة القضاء ونزاهته، بل يضر بسِمة البلاد التي لا تعطي للقضاء لديها دوراً في كشف الفساد والمفسدين، وهذا إن دل فيدل على عقلية بيروقراطية استعراضية لا يهتما محاربة الفساد بل تكريسه وبأشكال مختلفة. ■■

أما أن وقت الحاسبة؟

قطاع الغزل والنسيج والسكر وغيرها. ومن المعروف لدى الجميع أن إدخال الآلات المستعملة على أنها آلات حديثة كان له الأثر السلبي على تطوير صناعتنا الوطنية وذلك بعلم وخبر الجهات المعنية التي كانت تقض الطرف تحقيقاً لمصالح شخصية شريكة لها «بالبرنس».. فهل نستطيع أن نحاسب وأن نفتح ملفات هذه الآلات التي أضرت بالمصلحة العامة للبلاد. وهل نستطيع فعلاً كشف أسماء وصفات المتورطين ومحاسبة من هانت عليه مصلحة البلاد والعباد. هذه هي الخطوة المطلوبة من الحكومة لإثبات مصداقيتها في محاربة الفساد والإفساد، فهل هي قادرة على القيام بها؟ ■■

بصراحة

نعم سيرفع الدعم!!

منذ عدة سنوات تدور نقاشات واسعة وتتلى تصريحات مختلفة عن تكاليف دعم الأسعار والخدمات التي تقدمها الحكومة والعبء الكبير الذي يقع على كاهل الخزينة نتيجة هذا الدعم، ولاسيما على بعض المواد الهامة كالمازوت والسكر والرز والخبز وغيرها من المواد الأساسية. وهناك آراء متعددة حول هذا الموضوع تتراوح بين مؤيد ومعارض، والإشكالية أن الحكومة لا تنظر إلا بمنظار ما تقدمه للشعب ولا تنظر بمنظار ما تأخذه من الشعب، وهي تتبع أسهل الطرق وأقصرها لحل مشكلاتها في تأمين الموارد للخزينة العامة، فبدلاً من مواجهة قوى النهب الكبرى التي تنهب موارد الدولة، تتوجه إلى رفع الدعم عن المواد الأساسية المذكورة أعلاه لأن هذا الدعم يمس بشكل مباشر ذوي الدخل المحدود الذين تستطيع الحكومة أن تقوى عليهم.

فإذا كان وسطي الأجر في البلاد لا يتجاوز ٦٠٠٠ ل.س فهل يكفي هذا الأجر لدفع فواتير الدولة المستحقة (ماء ـ كهرباء ـ هاتف وغيرها من الضرائب المختلفة) وهل كلفت الدولة نفسها بإحصاء ما تأخذه من المواطن من ضرائب مباشرة أو غير مباشرة بدءاً من ضريبة الإنفاق الاستهلاكي وضريبة الدخل ـ إلى رسم صيانة عداد الكهرباء والماء ومرورا بضرائب النظافة والحراسة والحريق وغيرها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي أرهقت كاهل أصحاب الدخل المحدود.

البعض يقول إنكم لا ترون إلا نصف الكأس الفارغ فالأجور زادت ١٠٠٪، نعم هذه حقيقة، ولكن على ما يبدو أن أصحاب هذا الرأي لا يرون أيضاً إلا البعين واحدة هي عين زيادة الأجور، ولا يرون زيادة الأسعار المتكررة والتي زادت خلال هذا العام بنسب كبيرة تزيد عن نسبة زيادة الأجور ـ إن المناقشة الصريحة لهذه المشكلة تتطلب أن نضعها في نصابها الحقيقي فالقضية ليست من خلال الموافقة أو عدم الموافقة على رفع الدعم. بل من خلال الإجابة الصريحة والواضحة حول ماهية التوجه الاقتصادي للحكومة في المرحلة الحالية، ووفق أي من المعايير تنفذ سياستها الاقتصادية.

إن المتابع للشأن الاقتصادي يرى بأن الحكومة قد فشلت إلى هذه اللحظة في معالجة الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد وهذه نتيجة غياب الاستراتيجية الوطنية للإصلاح الاقتصادي فالحكومة ما زالت تتطلق ببرامجها من خلال نصائح ووصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذين مازالا يلعبان الدور الأساسي في إعادة هيكلية اقتصادنا الوطني وبأشكال مختلفة وعبر بوابات متعددة، بما يتلاءم مع ضرورات الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، أي من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

وهذا الانتقال يجب أن يمر بمراحل متعددة لتحقيق الآثار الاجتماعية المدمرة الناجمة عنه. ولهذا علينا أن نعرف في البداية على النصائح التي تطرحها علينا بيوتات المال الغربية لإعطاء شهادة حسن سلوك للحكومات التي تنفذ هذه النصائح بشكل جيد فأهم البنود هي:

١ ـ تجميد الأجور.
٢ ـ الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص أي خصخصة القطاعات الإنتاجية ووقف الاستثمارات في هذه القطاعات.
٣ ـ تشجيع القطاع الخاص وتقديم كافة التسهيلات له على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى.
٤ ـ رفع الدعم عن المواد التموينية وفق مقولة فصل الدور الاقتصادي للدولة عن الدور الاجتماعي.

٥ ـ تعويم العملة وتحرير الأسعار. هذه أهم الشروط التي تضعها بيوتات المال الغربية للانتقال إلى اقتصاد السوق والتي تثبت من خلالها الحكومة مصداقيتها أو عدمها من خلال المدة الزمنية التي تنفذ من خلالها هذه التوجهات.

من هذه الزاوية يجب النظر إلى قضية رفع الدعم فهذه القضية مقررة ولا تحتاج إلى نقاش لأن التوجهات الاقتصادية تنطلق من رغبات الآخرين وليس من مصلحة المواطنين. ولهذا نرى أن لا يكثر من النقاش حول هذا الموضوع لأنه يبعد الناس عن الانشغال في وضع الخطوات العملية لمواجهة مثل هذه المواقف، فعلينا جميعاً أحزاباً ونقابات وشخصيات وطنية وقف هذا التوجه وليس نقاشه، مستخدمين كافة الأساليب العملية لمنع تمرير هذا التوجه الاقتصادي الذي يمس كرامة المواطن ويمس كذلك السيادة الوطنية بكل أشكالها...

■ **سهيل قوطرش**

بيان الحكومة المالي لعام ٢٠٠٦

نشرنا في العدد الماضي جزءاً أولياً في قراءة وتحليل البيان المالي للحكومة لعام ٢٠٠٦ وركزنا في تلك القراءة على بعض النقاط الأساسية التي وردت فيه، والتي حملت مغالاة في طرحها وابتعادا عن الواقع، ومنها كيف تم تضخيم أرقام الاستثمار على القانون رقم ١٠ وذكر كلفة المشاريع المشملة وإخفاء كلفة وعدد المشاريع المنفذة فعلا من أجل الاستفادة من الرحالة النفسية التي تتركها الأرقام الكبيرة، وإبعاد المطلع عن الدلالات الحقيقية لواقع تلك المشاريع وناقشنا كيف قال البيان بوجود هيكلية جديدة للموازنة رغم أنها جاءت مغرقة بالتقليدية والتكرار والعمومية، ومشابهة لسابقاتها من حيث المضمون والشكل والنسب والأرقام. نتابع في هذا العدد تحليل بعض من الجوانب الأخرى المهمة في البيان المالي للحكومة لعام ٢٠٠٦ ونبحث عن أشياء جديدة فيه، ونقارنها مع الواقع لنستدل من خلال هذه العملية البسيطة على أن هناك انحرافات مرتكبة دائما يتم كتمانها لأسباب لا يعرفها إلا كتبة البيان، المالي وأن هناك وعودا تنسج لنا بخيوط الأمل واقعا مخمليا، لكن الحقيقة الملموسة مازلت خسنة جدا، اليكم بعضا مما توصلنا إليه.

التعليم أول ضحايا الإنفاق

يتلقى التعليم الحكومي العام في سورية بشقيه ما قبل العالي والعالي لكما ت موعة من منافسيه الآخرين بطريقة مباشرة ومن سكرتير أعماله الأول (أي الحكومة) بطريقة غير مباشرة. انتهت الجولات الأولى والثانية والثالثة وبدأت الجولة الأخيرة منذ العام ٢٠٠٠ عندما بدأت الحكومة بالتدريج تسمح لأنواع التعليم الأخرى من خاص ومواري ومفتوح وافتراضي بالعمل ضمن جهاز التعليم العام، هذه الجولة دخلها التعليم الحكومي، وهو ينوء تحت ثقل الأعباء التاريخية المتراكمة على كتفيه من تدني كفاءة الجهاز الإداري والتعليمي وتخلف المناهج وتدهور البنى التحتية، وتراجع عام في سويته وتتأخر شديد مع متطلبات سوق العمل واكتظاظ طلابي مرهق، وضمن هذه الظروف التي تطوق التعليم العام ارتفعت تصريحات البعض بأن الإنفاق على هذا القطاع سوف يتضاعف خلال

في ضوء تصاعد الضغوط الأمريكية على سورية، والتي بلغت ذروتها في إصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٦٣٦، بات من المؤكد أن المخطط الأمريكي الصهيوني الهادف إلى تفتيت المنطقة العربية وإعادة رسم خريطتها عبر إشاعة الفوضى في ربوعها قد دخل مرحلة جديدة عنوانها إنهاء المانعة السورية للمخطط الذي يعني بالمحصلة إلغاء وجود سورية على خريطة المنطقة إزاء المخاطر المحدقة بها لم يكن أمام سورية من خيار سوي المقاومة. ولكي لا تكون المقاومة انتحارا، فإنه يتعين الإعداد لها بمنتهى الدقة والإتقان. وكما أن الهجمة الأمريكية متعددة الجوانب، فإن الإعداد للمقاومة ينبغي أن لا يغفل أي جانب منها.

في جعبة الإدارة الأمريكية أدوات ووسائل عديدة لتحقيق هدفها تجاه سورية باتت معروفة ومعلنة، من بينها العقوبات الاقتصادية. ومع أن سورية تمتلك من بعض عناصر القوة الاقتصادية ما يخفف إلى حد ما من تأثير العقوبات الاقتصادية عليها، فإن من الخطأ الفادح التقليل من خطورتها على الاقتصاد السوري وتدايعياتها الاجتماعية والسياسية.

من أجل مواجهة العقوبات الاقتصادية، فإنه لا غنى عن اعتماد منهج اقتصاد المقاومة وإتباع سياساته وأدواته التي يمكن إيجاد أبرزها فيما يلي:

١ . الاعتماد على الموارد المحلية بالدرجة الأولى لتمويل الإنفاق الإنمائي، ففي ظل ظروف العقوبات الاقتصادية من غير المتوقع



السنوات القادمة، وبأن التعليم سيشهد قفزة نوعية باتجاه الأمام لإخراجه من ذلك الطوق الخائق، لكن الأرقام تنقض تلك التصريحات، وتؤكد بأن شدة العناق الشعراتي قد خنقت قطاع التعليم، تقول الأرقام بأن قطاع التعليم العالي لن يحصل في موازنة عام ٢٠٠٦ على أكثر من ١٨.١ مليار ليرة، وهذا المبلغ يشكل ما نسبته ٢.٦٪ فقط من إجمالي الموازنة العامة للدولة، كما أن قطاع التربية سيحصل على ٣١.٣ مليار ليرة أي ما نسبته ٦٪ من إجمالي الموازنة العامة. النقطة الأولى التي نريد قولها هي أن هذه الأرقام المتواضعة جدا لن تكون قادرة على إحداث قفزة نوعية في التعليم العام في سورية، ولن تكون قادرة عل تغيير نوعية التعليم وتطويره وتجديد دمه، وخاصة إذا ما عرفنا أن جزءا كبيرا من هذه الأرقام، وهو يصل إلى أكثر من نصفها مخصص للرواتب والأجور والمصاريف الإدارية البحتة مثل القرطاسية والطبوعات والوقود ومصاريف النقل ومصاريف الإيفاد للخارج، وما شابه ذلك في حين أن ما تبقى منها سيكون مخصصا للاستثمار في هذا القطاع هذا مع العلم أن البيان المالي للحكومة يعترف بوجود مدارس طينية ومدارس آيلة للسقوط ومدارس مستأجرة، وبوجود ضغط شديد في قاعات التعليم الأساسي والثانوي، وبوجود نقص في أبنية فروع الكليات الجديدة في المحافظات، ويعدم كفاية السكن الجامعي للطلاب، ويعدم اكتمال العديد من أبنية الكليات، وينقص في مستلزمات المخابر العلمية، الأمر الذي يستلزم إنفاقا استثماريا كبيرا لتجاوز هذا الوضع. مريبط الفرس إذا أننا أمام مبالغ مالية متواضعة جدا غير قادرة على بناء بنية

هذه الاقتصادية

بناء الوهم على الطريقة السورية (2)



من الأيام إلى القول بأن من يملك النقود هو من سيحصل على نوعية تعليم جيدة وعالية، ومن لم يملك النقود لن يحصل سوى تعليم سيء ربما يكون هو التعليم الحكومي؟ وهل سيدفع كل أفراد المجتمع الضرائب والرسوم لتمويل التعليم العام بكل مراحله في حين لن تحصل إلا فئة قليلة منه على حقها في تعليم جيد؟ بالرغم من مئات الملايين التي صار يقدمها قطاع التعليم في سورية لخزينة الدولة إلا أنه مازال في الصفوف الأخيرة من حيث أهميته في رأي الحكومة، وبما أن التعليم لا ينفصل عن التطور والنمو الاقتصادي بما يؤمنه من ذخيرة معرفية لعملية النمو، فإننا نبشر الذين يخططون للاقتصاد بفشل تخطيطهم حتى يحظى التعليم بغير النظرة الحالية له.

مشاريع من ورق وعلى ورق

يحاول البيان المالي طمس وإخفاء معالم الحقيقة و"استغفاء" الناس البسطاء الذين لا خبرة لهم بالاقتصاد، ويمرر ضمن قائمة المشاريع الاستثمارية التي تنوي الحكومة تنفيذها العام القادم عشرات المشاريع التي يحتاج تنفيذها إلى أضعاف حجم الموازنة السورية كلها، ولكن كالعادة وباستخدام لغة الخطابات وحرف السين وكلمة سوف نمر هذه المشاريع وتتحول إلى واقع محقق في خيال الناس، ولا تحتاج إلا إلى مدة عام واحد لتكون منجزة فعلا، هذا مع العلم أن الزيادة في الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠٠٦ لا تتجاوز ١٥ مليار ليرة عن موازنة عام ٢٠٠٥، حيث بلغت مخصصات ما سينفق على الاستثمار في عام ٢٠٠٦ حوالي ١٩٠ مليار ليرة، واليكم ما ستتوي الحكومة فعله في عام ٢٠٠٦ بهذا المبلغ المتواضع لنترك لكم متعة اكتشاف جنة عدن

الاقتصادية القادمة على ידי حكومتنا الغراء. تنوي الحكومة الحد من الفقر من خلال زيادة وتحسين الإنتاجية والدخل، والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، كما ستساهم في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، وستقوم بالتركيز على تأمين الطلب على الطاقة الكهربائية وتخفيض الفاقد، وسوف تستكمل كهريه الريف، يضاف إلى ذلك أنها ستؤهل معامل الإطارات والأسمدة والكونسروة والزيوت ومصفاة حمص، وتستكمل مشروع إنتاج السيارات مع إيران وترفع مهارات الموارد البشرية في قطاع السياحة وتوسع المرافئ والمطارات القائمة، وسوف تحل أزمة السكن، وستنظم سوق العمل وتفعّل الحوار الاجتماعي وتحقق العدالة في توزيع الخدمات الصحية، وترفع المستوى الثقافي للمجتمع، وتخلق جهاز إعلامي متطور، أما السوبر إنجاز مستقبلي للحكومة في عام ٢٠٠٦ فسيكون خلق مجتمع معري وبناء القدرات البشرية ونقل التقانات وتوطينها. ألا تشعرون وأنتم تقرؤون ما "سوف" يحصل أننا أمام ثورة اقتصادية، تولد من رحم البيان المالي لحكومتنا وخلال عام واحد فقط؟ ولكن ألا تشعرون أيضا بأنهم قد تهادوا في نفخ أحلامنا بوعودهم حتى كادت تنفجر؟ رغم حاجتنا الشديدة لكل هذه الأشياء إلا أن ما نطلبه من الحكومة أبسط من ذلك بكثير، نطلب منها مشاريع صغيرة يمكن تحقيقها ولا نطلب منها يافطات لا تتحقق، نطلب منها أن تحل أزمة السير، وتطور كتابا جامعييا واحدا، وتشترى أجهزة مخبرية للكليات العلمية، ولا تحفر الشوارع والأرصفة كل شهر، وتنتهي العمل بالأنفاق التي حولت العاصمة إلى ما يشبه منزل الخلد، وتنتهي مشروع محطة الحجاز، وبناء مجمع يليغا، وتكمل المتحلق الجنوبي، والقصر البلدي بحلب، وتربط كل وزارة مع مؤسساتها بالانترنت، وإنهاء انقطاع التيار الكهربائي في فصل الشتاء، وتحسين نوعية رغيف الخبز، وإلى ما لا نهاية من هذه المطالب التي نأسف حقيقة لذكرها في هذا الزمن، إن تنفيذ هذه المشاريع الصغيرة هو شهادة حسن السلوك الوحيدة التي سيمنحها المواطن لحكومته لسبب واحد فقط هو أنه سوف يلسمها بشكل مباشر، أما ذلك التفضيم والتعظيم لأسماء وأنواع المشروعات فلن يكثرث لها المواطن مهما تحدثتم عنها لأنها مجرد عموميات ملها الناس من شدة تكرارها دون تحقيقها، بل إنها أوقّعت عرى الفصام بين الشارع والحكومة، وخففت من مصداقية الحكومة إلى دون الصفر أمام المواطنين.

نلتقي عام ٢٠٠٧

لو أردنا أن نفند مضمون البيان المالي أكثر وما جاء به من أرقام ومشاريع لاحتجنا لعشرات الأعداد الأخرى كي ننهي النقاش حوله، لكن المشكلة الأساسية هي أن هيكلية وشكل ولغة هذا البيان لم تتغير منذ سنوات طويلة، وكأنه لا يتأثر بمن يأتي وبمن يذهب من وزراء، أو كأن فكر جميع من صاغوه مبرمج بطريقة واحدة، كأن البيان المالي الذي يمثل الناطق الرسمي باسم موازنة الدولة هو حالة محايدة تماما، ويكتب في غرف مغلقة وبعيدة عن ظروف الاقتصاد وظروف الناس، فالأرقام معزولة عن المنطق، والمشاريع معزولة عن الواقع، والشعب معزول عن الحقيقة، وإلى اللقاء في البيان المالي لحكومتنا في عام ٢٠٠٧.

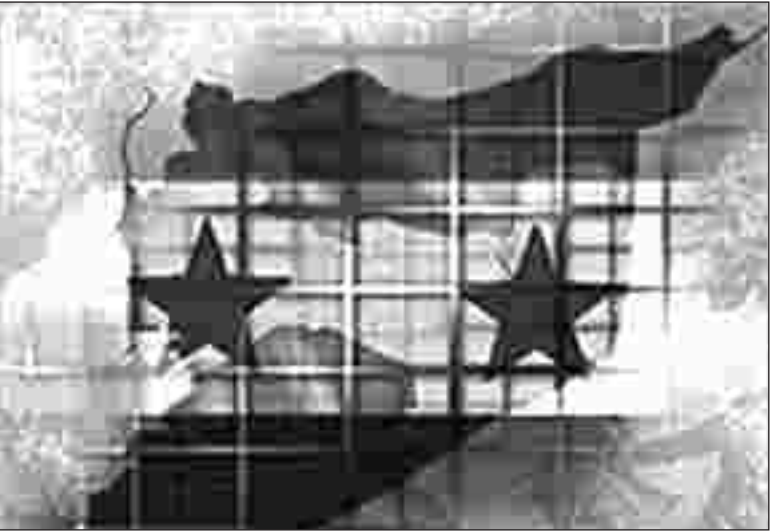
■ **أيهم أسد**
aasad@kassioun.org

- ١١ . ترشيد استخدام القطع الأجنبي والحفاظ على الاحتياطي المتوفر لاستعماله حين الطوارئ.
- ١٢ . الحد من السياحة الخارجية السورية وتشجيع السياحة الداخلية.
- ١٣ . منع استيراد السلع الأمريكية المصنعة في الولايات المتحدة والمنتجة بترخيص من البلدان الأخرى.
- ١٤ . اتخاذ إجراءات فعالة لضبط الحدود ومنع التهريب.
- ١٥ . تحسين أداء المؤسسات العامة الخدمية في قطاعات الصحة والتعليم والنقل والاتصالات والكهرباء.
- ١٦ . ترشيد استخدام الطاقة بإيقاف التعدي على الشبكة، والحد من الضياع، وتقنين استهلاك السيارات الحكومية للمحروقات، وتخفيض المواطنين على تجنب الإسراف.
- ١٧ . اتخاذ إجراءات فعالة لتضييق الفجوة في الدخول.
- ١٨ . معالجة حالة الارتخاء وتراجع الانضباط المسلكي التي تعاني منها الإدارة الحكومية في مختلف المؤسسات، ومعاقية المسئين ومكافأة المجدين، والإسراع في تنفيذ خطوات الإصلاح الإداري.

بقي أن نقول أن اقتصاد المقاومة يتطلب من المواطنين قدرا من التضحية ومزيда من الجهد والالتزام، وأن نجاحه يتوقف على حنكة الحكومة وحكمتها في التعامل مع المشاكل والصعوبات من ناحية وعلى قناعة المواطنين بضرورتها واستعدادهم لتحمل تبعاتها بطوعية من ناحية أخرى، ما يستدعي تعزيز المناخ الديمقراطي وتوسيع فرص مشاركة المواطنين في الشؤون العامة والتعامل مع المسائل بشفاافية ومكاشفة من الحكومة.

■ **عبد القادر النيال**

اقتصاد المقاومة



٣ . ترشيد استخدام الموارد المحلية عن طريق ترشيد عملية تخصيص الموارد من ناحية، وترشيد الاستهلاك العام والخاص، من ناحية ثانية يمكن ترشيد عملية تخصيص الموارد بعدم تركها لأليات جهاز السعر(العرض والطلب)، والتدخل المباشر وغير المباشر للدولة عبر أدوات السياسات الاقتصادية. أما ترشيد الاستهلاك فيمكن تحقيقه بوسائل متعددة منها رفع أسعار السلع الكمالية ونصف الضرورية، وزيادة الضرائب على الحفلات الخاصة التي تقام في الأماكن العامة، والتي تتسم بالبذخ المفرط، وإيقاف الدعاية المسرفة

تدقق استثمارات خارجية جادة وهامة. وليس المقصود هنا إغلاق الأبواب في وجه الاستثمارات الخارجية، بل عدم الرهان عليها. ويقضي حسن استخدام الاستثمارات الخارجية الضئيلة التي قد تأتي توجيهها نحو القطاعات والمشاريع الإنتاجية ذات الأولوية العالية والتقانة المتقدمة لإنتاج سلع معدة للتصدير في الغالب.

٢ . زيادة الموارد المحلية بما يمكن من رفع نسبة الاستثمار، وذلك عن طريق إيقاف الهدر، والحد من التهرب الضريبي، وتشجيع الادخار، والقضاء على بؤر الفساد الذي يستنزف جزءا كبيرا من الناتج المحلي الإجمالي.

قانون التقاعد المبكر

نزاع حكومي جديد والضحية عمال القطاع العام



ضمن حزمة جديدة من السياسات التي ترمي إلى زيادة التثبيت والتكيف الهيكلي، والتي ترافقت بداية بمشروع يدرس حالياً لتعديل قانون العمل رقم ٩١ / لجهة إلغاء المرسوم (٤٩) يحمي العامل من التسريح التعسفي واستبداله بقانون آخر يقوم على أساس العقد شريعة المتعاقدين خلافاً لكل قوانين العمل الدولية التي وقعت عليها سورية. لجأت الحكومة مؤخراً إلى إقرار مشروع مرسوم للتقاعد المبكر، الذي ينص حسب آخر التوافقات التي تم التوصل إليها بين الجهات المعنية على حق العاملين المدنيين في الجهات العامة والمؤمن عليهم لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتأمين والمعاشات، بالحصول على معاش تقاعدي مبكر لمن بلغت خدمته عشرين عاماً فما فوق بناء على طلب العامل وموافقة الإدارة بالإضافة إلى إعطاء العامل تعويضاً مقداره أجر شهر عن كل سنة تزيد عن ثلاثين عاماً وبما لا يتجاوز الخمس سنوات.

لكن المشروع الذي تبدي الجهات الوصائية حماسة كبيرة في تطبيقه لأنه يوفر حسب زعمها ٢٧ مليار ويساهم في حل أزمة البطالة، اعترض عليه الاتحاد العام لنقابات العمال وليس هناك «أي حاجة ملحة وعاجلة وراهنة لهذا القانون نظراً لأن قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٨ لعام ٢٠٠١ ينص على أحكام تتعلق بالخروج للتقاعد المبكر بناء على المشروع واردة أيضاً في أحكام قانون التأمينات الاجتماعية والمتعلقة بإعطاء أجر شهر عن كل سنة خدمة تزيد عن ثلاثين سنة خدمة».

ويرى اتحاد نقابات العمال أنه: «إذا كان الهدف من مشروع المرسوم هو خروج ما ستمتهم المذكرة بالعمال الفائضين والمرضى والعجزة للتقاعد المبكر، فإن ذلك لن يحقق لغياب أنظمة الضمان الصحي للمتقاعدين مما سيجعل البقاء في العمل هو أساس اختيار العمال» بالإضافة إلى الأبعاد المالية للمشروع ومصادر تمويله خاصة وأن صندوق الدين العام غير قادر على التمويل وما حول من اشتراكات تأمينية تم قطع حساباته للسنوات السابقة، وأصبح بحكم المسد للخرزينة العامة، ولا يمكن استرداده، وبالتالي فإن اللجوء إلى الاقتراض من المصارف المتخصصة كما ينص «مشروع المرسوم» سيزيد من الأعباء المالية للشركات والمنشآت والتأمينات الاجتماعية، ويزيد من

خسارتها وبالتالي تحقيق عكس ما يطمح إليه المشروع في الجوهر، أما فيما يخص الوفر الذي تتحدث عنه الحكومة في حال إقرار قانون التقاعد المبكر، فهو وفر ظاهري سيرتب على المشروع أعباء جديدة أهمها كلفته المالية في ظل محدودية موارد التأمينات الاجتماعية وعدم قدرة الشركات الإنشائية على تسديد ديونها، لأن المعاشات التقاعدية التي ستدفع في النهاية تعادل كتلة الأجور المسددة بعد حسم الضرائب والرسوم، وبالتالي الحديث عن وفر بنسبة ٢٤٪ تأمينات هو ليس وفراً باعتبار أن المعاشات التقاعدية تستحق لطالبي المعاش المبكر قبل ١٥ سنة من أوانها، وهو ما سيرتب معاشات تقاعدية خلال هذه السنوات تفوق بكثير الوفر الذي تتحدث عنه الدراسة إذا تم حساب مردود عمل العامل خلال هذه السنوات.

كما أعرب الاتحاد العام لنقابات العمال عن خشيته من إصدار مشروع التقاعد المبكر لمحاذيره الاقتصادية والاجتماعية والعمالية والتي تكمن في خروج اليد العاملة المؤهلة والخبيرة وإفراغ جهاز الدولة من هذه الخبرات مما سيؤثر على الأداء والإننتاجية، كما سيؤدي المشروع إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل في ظل قصور الطلب على اليد العاملة وقلة الاستخدام في القطاع الخاص والأعباء المترتبة على زيادة عدد العاطلين وخاصة في الفئة العمرية ٤٠ - ٦٠ سنة. بالإضافة إلى أن

المشروع في حال أخذ طريقه للتطبيق سيرتب على التنظيم النقابي أعباء مالية نظراً لأنه يسدد إعانات نهاية الخدمة وسطياً بحدود ٣٠٠٠٠ ل.س، وهذا الرقم بشكل في حال خروج ١٢٥ ألف عامل يشملهم المشروع حوالي ٢.٧٥ مليار ليرة سورية. وأكد إبراهيم اللوزة عضو المجلس العام لاتحاد نقابات العمال في تصريح لقاسيون: «أن مشروع التقاعد المبكر هو في النهاية مشروع للتسريح المبكر ويهدف إلى إفراغ مؤسسات الدولة من العمالة كي تصبح عملية استثمارها وخصخصتها أكثر سهولة، خاصة وأن المشروع يتزامن مع مشروع آخر، هو التعميم الذي أصدره رئيس مجلس الوزراء بشأن مكافحة الفساد في دوائر الدولة والذي سيستخدم كسيف مسلط على رقاب العمال من أجل دفعهم إلى التقاعد، خاصة وأن التعميم يعطي صلاحيات واسعة للمدراء بفصل العمال من دون اللجوء إلى القضاء». وأضاف اللوزة: «إن الحكومة الحالية هي حكومة خصخصة وتعمل خلافاً لكل التوجهات السياسية والوطنية وهي فشلت في تحقيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، منها بأن معالجة البطالة تتم من خلال زيادة الاستثمارات وفتح الاعتماد لصناعات جديدة وليس عبر تقليص الإنفاق وطرح الشركات العامة للاستثمار».

على صعيد آخر أكد مدير مؤسسة

castro@kassioun.org ■

مشروع مصفاة النفط الجديدة

مشروع لاستثمار سورية وليس مشروعاً للاستثمار في سورية



بين الحكومة السورية، وبين الشركة الأجنبية، ونحن أمام مشروع يلتمز بتخصيص / ١٤٠ ألف برميل نفط يومياً لمصلحة هذه المصفاة الجديدة، والشركة الأجنبية. إذا نحن أمام مشروع يحتم على الحكومة السورية قطع إمدادات النفط الخام عن مصفاتي بانياس وحمص، وتحويل كامل إنتاج النفط إلى الشركة الأجنبية في حال انخفاض إنتاج النفط السوري إلى النصف.

ونحن أمام حالة تعاقدية تشكل مساساً بالقانون العام من حيث انعدام الشفافية ومن حيث عدم السعي لخيارات متعددة وعروض متنوعة، كذلك عدم وجود دراسة مسبقة من وزارة النفط لهذا المشروع.

والغريب في الأمر أيضاً أن الشركة العارضة قد تم تكليفها نفسها بدراسة الجدوى الاقتصادية، وإذا تم هذا المشروع بهذه الطريقة المبكرة، فإنه يجب علينا أن ننظر وأن نقبل عرضاً من شركة أجنبية ما لإنشاء معامل للأسمدة مع التزام الجانب السوري بتقديم مناجم الفوسفات لهذه الشركة وأيضاً وفق القانون رقم / ١٠ /.

كذلك علينا أن ننظر عرضاً من شركة أجنبية لإقامة معامل للغزل مع التزامنا بتخصيص القطن السوري لهذا العمل.

وعلياً أن نتوقع مشاركة أجنبية لإقامة المطاحن والمخابز مع التزام الحكومة بتقديم القمح السوري.

وأنا هنا لست ضد إقامة شركات أجنبية بمشاركة سورية، ولكني أنقذ أن تلزم الحكومة السورية وبالتالي الشعب السوري بتقديم خامات بكميات ملزمة إلى هذه الشركة أو تلك.

وإذا كان لشركة ما أن تقيم مشروع مصفاة في سورية فلا مانع من منحها ميزات القانون رقم / ١٠ / وإعافاته ولكن عليها بالمقابل أن تؤمن

مرة ثانية أجد نفسي مضطراً أن أذكر بالاحتجاج الذي قدمته في العدد السابق على التجاوب التلقائي من وزارة النفط مع عرض الشركة الروسية لإقامة مصفاة للنفط في سورية. وذلك على الرغم من إيماني المطلق بأن أي عمل اقتصادي في سورية هو خير لهذا الوطن. وعلى الرغم من إيماني المطلق بالنيات الطيبة للجميع. ولكن هذا الأمر هو في غاية الأهمية وهو يتعلق بارتهاق نصف النفط السوري الخام على الأقل لمصلحة هذه المصفاة أو لنقل لمصلحة هذه الشركة الروسية التي سوف تستثمر نصف نفط سورية الخام يومياً، إضافة إلى استثمارها ميزات القانون رقم / ١٠ /

وإذا أخذنا في الاعتبار توقعات خبراء النفط بأن الاحتياطي النفطي السوري هو في تنازل، وأن إنتاج النفط سوف يتناقص خلال الأعوام القادمة، فربما نكون في ذلك قد ارتهنا كامل النفط السوري وليس نصفه لمصلحة هذه الشركة بعد عدة سنوات، هذا التجاوب السوري كان بالموافقة على تخصيص / ١٤٠ ألف برميل يومياً لصالح هذه المصفاة وليس بتخصيص نسبة من الإنتاج اليومي كالنصف أو الثلث أو غير ذلك.

إن هذا الصمت الغريب تجاه هذا المشروع يثير الارتياب، في حين نرى أن آلاف الأقلام تكتب لانتقاد خلل بسيط في إحدى الجهات العامة، وهي جميعها تصمت الآن أمام مشروع ربما يكون جيداً، وربما يكون غير جيد، ولكنه مشروع فائق الحساسية، وبالغ الأهمية، وهو المشروع الأكثر تأثيراً من حيث الاستثمارية، ومن حيث الآثار المستقبلية سواء كانت إيجابية أم سلبية.

فنحن أمام مشروع له التزامات تعاقدية



دمتم بخير

واقع السيارات في سورية بألف خير

أتهم دائماً بتطريفي في التفاوض عند الحديث عن المستقبل، خصوصاً عندما أنبري للتصدي والدفاع عن كثير من الظواهر التي قد لا ترقى لطموحات المواطن السوري، لدرجة بات البعض فيها، يلزم الصمت في مجالس الحوار حول الواقع الاقتصادي أو السياسي المحلي لمجرد دخولي حلقة النقاش.

آخر حلقات النقاش هذه، كانت حول اسعار السيارات.

أحدهم كان يسأل بسخرية إن كنا في سورية نحتاج مؤتمراً دولياً لحسم معضلة أسعار السيارات! ويضيف آخر بضرورة الإكثار من الندوات وورشات العمل والاجتماعات لحل قضية السيارات..! يتحدثون أيضاً عن وزير يقرر ولا ينفذ، وعن آخر يقرر شيئاً ويتراجع في اليوم اللاحق، وعن وكلاء سيارات يتحدثون الحكومة ويقولون للزائين من يريد أن يقرر سعر السيارات بدلا عنا اذهبوا إليه وليبعكم بنفسه! هذا البعض كان يقول ويتحدث عن أسعار تفوق قدرة الموظف، وتفوق راتب الموظف بعشرات المرات، مع احتساب كل التعويضات التي قد يجنيها علاوة على الراتب مثل تعويضات التدفئة، اللباس، الإطعام، النقل بالهوب هوب، سجاثر الحمراء، بدلات الشاي والقهوة والمئة، أدوية الضغط، مراهم تساقط الشعر...إلخ.

هنا تدخلت لأضع. حسب ما أعتقد. الأمور في نصايها بروج من التفاوض التي أتصف بها لأذكر الحاضرين والمشاركين في جلسة النقاش هذه بكثير من التسهيلات الممنوحة للمواطن، وأنه يستطيع الحصول على السيارة بالسعر المناسب مستفيداً من كثير من الاستثناءات.

من هذه التسهيلات التي ذكرتها وعلى سبيل المثال:

– إذا كان لديك سيارة قديمة موديل عام ١٩١٠ قبل الميلاد، بإمكانك استبدال النمرة القديمة بأخرى جديدة شريطة أن تثبت أنك اشتريتها في العام المذكور من إحدى الوكالات المعتمدة على الطريق العام بين قلعة حرسنا ونهر دوما.

– إذا كان لديك عربة بأربع عجلات وحصانين بإمكانك استبدال العربة. عفوا الحصانين. بنمرة سيارة بيك جديدة، لكن بعد أخذ الموافقات اللازمة من لجنة أصحاب الأحصنة، ونقابة شوفيرية البيك آبات، وجمعية المعجلات الحديدية، والاتحاد العام لنصرة الأوكسجين ومكافحة المازوت؟!!

– وما دمننا في الحديث عن البيك آبات بإمكانك أخي المواطن أن تقتني وتتمر سيارة بيك أب إذا أثبت أن لديك دجاجة وثلاثة صيصان أو دجاجة وديكبن وصوص، بعد الاتفاق أو إرضاء الرابطة الفلاحية المعنية بشؤون الفراخ!!؟ الأمر ذاته يجوز إذا أثبت أن لديك بقرة حلابة أو خروف قابل للنضف، مع اختلاف المرجعية المختصة!

– بإمكانك أخي المواطن توفير ٥٠٪ من سعر السيارة إذا اشترت هيكل سيارة (س) وجهازها بموتور سيارة (ع) وإكسسوارات السيارة (ص) وعجلات السيارة (ج) وطبونة السيارة (ل) وفرش السيارة (م) ودركسيون السيارة (ر) وفرامل السيارة (ط)!!؟

– بإمكانك أن تشتري سيارة دون نمرة من المنطقة الحرة في عدا وتتفق مع أحد المعارف أو الأصدقاء العاملين في (.....) ليتولى بيعك أو تأجيرك النمرة المطلوبة وباللون المناسب، وتذكر عزيزي أن ثمة أسعار متنوعة لأنوان عدة، فهناك النمرة الزرقاء، والصفراء، والحمراء، وثمة تسعيرات قادمة لكل من البرتقالية، والفوشي، والتركواز والعسلي؟! حسب الذوق، عفوا حسب الطلب!؟

– إذا أثبت أنك تمتلك منشأة أو مكتباً أو حتى كولية تدبر نشاطاً خدمياً لصالح الحكومة ولك مقرر أو حتى رقم فاكس وهمي في دولة أجنبية حتى لو كانت نيكاراغوا أو جزر المالديف فلك أن تطلب نمر سيارات خدمة حسب حجم الكولية!؟ (أقصد حسب حجم النشاط الخدمي)

– إذا كنت من أصحاب الاحتياجات الخاصة لك أن تطلب نمرة سيارة والأفضلية في الدور لمن له ساق واحدة ويفضل أن يكون أبكم وأصم وضريراً!!

– كذلك الأمر إذا كنت رياضياً متفوقاً شريطة أن يكون التفوق محصوراً بالميدالية الذهبية وعلى مستوى أولومبيادات عالمية، لعدة مرات متتالية فقط!؟

– يحق لك ذلك أيضاً، إذا كنت من المحاربين القدماء، شريطة أن تثبت أنك شاركت في جميع المعارك الوطنية بما فيها معركة ميلسون عام ١٩٢٠!؟

– قد تحصل على استثناء إذا خرجت على التقاعد و أثبت بالوثائق أنك عملت في خدمة المؤسسة بكل تقان وإخلاص دون أن تتلقى إنذاراً أو تنبيهاً أو عتاباً، ولم يسجل عليك غياب دون مبرر أو تأخر عن الدوام ولدة خمسين عاماً على الأقل؟

والأمثلة كثيرة وكثيرة...

وأضيف لمن تبقى في الجلسة قائلاً: هل نسيتم القرار الذي سبق وأن صدر كرمى لمصلحة أبناء الوطن والقاضي باعتماد لائحة أسعار السيارات المعتمدة والصادرة من جزر القمر!؟

وآلم تسمعو مؤخراً بقرار السيد الوزير حول تخفيض الجمارك بنسبة س/ص+ ع ضرب لوغارتم ١٢ تقسيم تجب الزاوية ٤٦ إذا كانت السيارة أكثر من ١٦ ب ب ونسبة س/ص+ ع ضرب لوغارتم ١٧ ظل الزاوية ٤٦ إذا كانت السيارة أقل من ١٦ ب ب.

عش عزيزي في نعيم التسهيلات وتمهل عند حديثك عن غلاء السيارات.

لكن.....لماذا لا انفض الكل من حولي في تلك الأمسية النقاشية!!؟

■ هاني الملاذي

إلى مرشد الإخوان: لقد أعذر.. من حذر وأنذر جماعة الإخوان والحزب الوطني.. وجهان لعملة واحدة... فاسدة



مرشحهم(العامل) الذي حصل على المركز الأول في الجولة الأولى دفعهم لفتح فمهم.. لكن لسانهم لم يخرج لإغاطة الجميع كما كان مخططا، بل أبقّت النتائج فمهم مفتوحا ستة أيام متصلة.. حتى جولة الإعادة..استقبل- فمهم- خلالها كل السخط وردود الأفعال المتوقعة من قطاعات واسعة من جمهور الدائرة الذي رأى فيهم مجرد مخادعين ناقضين للوعود خائنين للعهود.. مطبق عليهم الحديث الشريف «آية المنافق ثلاث»، لقد ارتفعت أعداد ونسبة الأصوات التي حصل عليها المرشحون الثلاثة في جولة الإعادة ما بين ٩٠٪ إلى ١١٠٪ إلى ١٢٥٪ بينما تراجعّت أعداد ونسبة أصوات مرشح الإخوان مقارنة بما حصل عليه في الجولة الأولى، وبمثل ما رفضت جماهير الدائرة مرشح الحزب الوطني رفضت مرشحهم خصوصا بعد تحالفهما معا فلم يحصل أي منهما على أكثر من ٤٣٦ صوتا من قرية كمشيش وكان هذا هو أبلغ رد شعبي على جماعة مخادعة تتستر بالدين، وعلى حزب يحكم الوطن بالحديد والنار.

لقد شعر أهالي الدائرة وخصوصاً أهالي كمشيش أنهم ردوا الصفعة بأقوى منها.. رغم بقايا المرارة التي ظلت في حلوqهم من آثار تلك المعركة التي رغم عدم تدخل الشرطة في أغلب دوائرها كسابق عهدها وحياد من أداروا لجان التصويت، إلا أن سلوك الحزب الوطني المتمثل في إرسال

العيون.. ولأول مرة نرى مؤتمراً «لمرشح لم ينجح» يضم حشودا تبلغ ضعف حشود مؤتمراته قبل يوم الانتخابات، لقد خرج من المؤتمر متظهرا من رجز الإخوان.. وأقوى مما كان وأكثر تفاؤلا وارتياحا . وانفض المؤتمر..وسرت أخباره فيقرى الدائرة.. ولامست الوتر الحساس في قرى أخرى لعبت فيها جماعة الإخوان الدور نفسه الذي لعبته في كمشيش. لقد كانت أبرز الملاحظات هي الحس التلقائي لقطاع واسع من الجمهور بمخاطر التحالف مع الإخوان الذي أبرمه مرشحهم. كانت خطة الإخوان: هي التحالف مع مرشحي الفئات في كل قرية من خلف ظهر بقية المرشحين في الدائرة مع إيهامهم بأن تحالفهم معه هو التحالف الوحيد الذي أبرموه في الدائرة .. وكان هدفهم هو إنجاح مرشحهم في الجولة الأولى دون إعادة.. وإخراج لسانهم للجميع.. ونجحت خطتهم في دوائر أخرى لكنها فشلت في قلا، وكانت فتاواهم التي تتمثل في ذلك تتمثل في(الضرورات تبيح المحظورات- الكذب مبرر- التآمر جائز- شراء الأصوات مباح- المرأة التي لا دور لها في نظريهم سوى في حجرة النوم تتحرك بمفردها في جنح الليل وتدخل المنازل الخالية من المحارم دون محاذير..تستنطق الفلاحات وتستحلف الفلاحين، الجماعة في حرب..«والحرب خدعة».. لقد كانت «الجماعة تخوض معركة بدر» على حد قولهم. وآتت النتائج بما لا تشتهي سفنهم فتجاح

كانت نتائج الجولة الأولى لانتخابات مجلس الشعب المصري ٢٠٠٥ هي الشرارة الحقيقية التي أشعلت السهل في قرية «كمشيش» _ إحدى قرى دائرة تلا_ عندما عاد أهل القرية من مركز شرطة مدينة تلا حيث كانت تجري عملية فرز الأصوات - في حالة من الغضب العارم بسبب تيقنهم من الخديعة التي تعرض لها مرشح القرية علي مقلد (فئات) على يد جماعة الإخوان المسلمين، وانزعاجهم من تنصل الجماعة من تعهداتها بدعم مرشحهم خارج «كمشيش» في مقابل تصويت أهل القرية لمرشح الجماعة.. وحثّت الجماعة بيمينيها الذي قطعته على نفسها.. بل وتفسير بعض أعضائها وتبريرهم لما حدث منها بأن «الحرب خدعة» فقد تنالت ردود الأفعال بدءا من يوم الخميس ١٠ نوفمبر حيث تجهمر الصبية تلقائيا (بين العاشرة والرابعة عشرة من العمر) سائرين في شوارع القرية مرددين الهتافات المعادية للجماعة ومرشحها «عمال» حارقين للافتاتة.. وعندما يتجهمر الصبية عادة يكون الحدث جللا.. والأمر مهولا ..

■ الإهامي الميرغني
كل أهل القرية بعضهم ببعض!؟! لكن علي مقلد مرشح «كمشيش» والذي توحدت القرية والتفت بكل فئاتها حوله.. قد قبل التحالف مع الإخوان في المعركة الانتخابية متصورا أن تمثيله لما يسمى بالجبهة الوطنية للتغيير في الدائرة سيكون أقوى بقبوله لدعوة التحالف مع الإخوان وسيزيد فرصته في النجاح.. ولم ينصت علي مقلد لكل التحذيرات التي ذكرها كثير من المحيطين به.. ولتأكيداتهم له بأن حاضِر الجماعة هو امتداد لماضيها المعروف فقد كانت تناصر الملك.. وتعاوي الشعب والقوى الوطنية قبل عام ١٩٥٢، فضلا عن أن الإخوان موافقون الآن على طرد فلاحى الإصلاح الزراعي بكمشيش من الأرض التي حصلوا عليها منذ ٥٠ عاما بقانون الإصلاح، وموافقون على طرد العمال من مصانعهم بالمعاش المبكر وعلى بيع القطاع العام.. وبينما أصدر الحزب الوطني قوانين تلغي قانون الإصلاح الزراعي.. وافق الإخوان على إلقاء الفلاحين في الشوارع دون مورد رزق ودون مأوى.. فهم لا يهتمون عن النظام الحاكم في شيء.. بل هم أكثر منه دموية وتخلفا.. لقد رفضهم الشعب قديما عندما أسقط زعيمهم السياسي حسن البنا في الانتخابات البرلمانية في الأربعينيات كما أسقط زعيمهم الفكري سيد قطب عام ١٩٥٠ في الانتخابات نفسها إسقاطا ذريعا.
تحدث علي مقلد بصراحة شديدة أدمعت

انتفاضة أسرى معتقل عوفر... بين إجراءات المحتل الفاشية ولامبالاة العالم



حولتهم حكومة العدو لحقل تجارب للأدوية الخطيرة التي تنتجها مخابر وزارة الصحة.
إن قوى العمل الوطني الفلسطيني «داخل السلطة وخارجها» مطالبة بوضع قضية تحرير الأسرى في مقدمة مهامها، وهذا يتطلب متابعة كل الجهود الرسمية والشعبية لتشكيل عوامل ضغط على حكومة العدو لإطلاق سراحهم، كما يدفع بقوى المقاومة المسلحة لاستنباط الأشكال الجديدة والجدية الأكثر تأثيراً لتحقيق هذا الهدف، ويبدو أن هتافات الآلاف الذين احتشدوا في ميادين غزة ورام الله وشوارع المخيمات في الداخل والخارج، للتضامن مع القائد «ملوح» ورفاقه رسمت أحد أشكال العمل القادم (اخطف جندي واطلق مية ولوي ذراع الصهيونية) ففي تجربة المقاومة الفلسطينية واللبنانية بتحرير الأسرى عبر عمليات التبادل ما يساعد على تحويل الهتاف إلى خطة عمل. ■

الاحتلال بحق الأسرى والمعتقلين، مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على حكومة العدو للالتزام بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة وكافة المواثيق والقوانين الدولية ذات الصلة، من أجل توفير الحماية للأسرى وصيانة حقوقهم.
على الرغم من أهمية تحريك الهيئات الدولية للتعامل مع قضية الأسرى، إلا " أن السياسة المتبعة من حكومات الاحتلال المتعاقبة تؤكد على الاستهتار بكل النداءات والمناشدات الدولية، فقد تعرض للاعتقال منذ الاحتلال عام ١٩٦٧ ولآن أكثر من ٦٥٠ ألف مواطن فلسطيني (٢٠٪ من إجمالي السكان المقيمين) ومازال تسعة آلاف منهم يخضعون لأبشع أنواع القهر والتعذيب في سجون ومعتقلات العدو التي تزيد عن العشرين، كما أن الحركة الأسيرة قدمت ما يقارب المائتي شهيد، سقطوا نتيجة التعذيب أو القتل العمد بعد الاعتقال أو الإهمال الطبي المقصود، حتى أن الآلاف منهم

■ محمد العبد الله
المياه الحارة، مندفعة نحو أقسام (١ و ٢ و ٦) لترش المعتقلين بالغاز مما أدى لوفوق العديدين منهم نتيجة حالات الاختناق، ودارت مواجهات عنيفة امتدت لأكثر من ساعتين بين المعتقلين العزل إلا من عدالة قضيتهم، وبين الجنود المدججين بالسلاح، خاصة في قسم (٢) الذي ابتدأ عشرات الجنود بالهجوم عليه مستخدمين كل الأساليب الوحشية _ تخريب الخيام وحرقها، تمزيق الفرشات، رش الغاز، استخدام أعقاب البنادق للاعتداء على الأسرى الذين أحاطوا بالأسير القائد عبد الرحيم ملوح عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير،نائب الأمين العام للجبهة الشعبية" واشتبكوا معهم لأكثر من ساعة. مما أدى لإصابة خمسة وعشرين أسيرا بجراح في الرأس والوجه والأطراف، مارست خلالها الإدارة إهمالا ً واضحا لنقلهم للمستشفى لأكثر من ساعتين، وقد أصيب عبد الرحيم ملوح بجروح حادة في الوجه وفي فكه الأسفل، تطلب نقله للعلاج في مستشفى "تسعاري لصديق" في القدس.
النائب العربي «أحمد الطيبي» تحدث عقب زيارته للقائد ملوح في سجن «هداريم» بعد انتهاء علاجه بالمستشفى ونقله مع ثلاثة من رفاقه للسجن الجديد بقوله " أجريت له سبع غرز في الذقن، ويعاني من آلام في فكه الأسفل، ومن رضوض في أنحاء مختلفة من جسده «مضيفا» أن ملوح أبلغه بأن الاعتداء الذي تعرض له ورفاقه في سجن عوفر كان مبيتا واصفا معنويات الأسرى بأنها «عالية وأعلى من أسوار السجون وحصار الاحتلال ولا تتأثر بهمجية السجانين».
الدماء النازفة من أجساد المناضلين في معتقل عوفر، حَرَكَتْ حملة واسعة من الإدانة والشجب للممارسات العسكرية الوحشية للمحتلين، فقد أدانت السلطة عبر رئيسها«الانتهاكات الخطيرة ضد المعتقلين»، كما عبرت جميع فصائل العمل الوطني والهيئات الأهلية، عن استنكارها للأعمال الإجرامية والهمجية التي تمارسها سلطات

أعلن الميكروفون عن إقامة مؤتمر شعبي بالقرية مساء الجمعة ١١ نوفمبر.. وتجمع الفلاحون قبل الموظفين..والعاطلون قبل العاملين..وسبقهم الفتية حتى بلغت أعداد المتجهرين أكثر من ثلاثة آلاف مواطن بعضهم من قرى أخرى بالدائرة وخارجها. اختفى أعضاء الجماعة وتواروا عن الأنظار وتعرض الكثير منهم ممن صادفهم الأهالي في المساجد للغضب
في المؤتمر سرد على مقلد تفاصيل ما حدث بدقة متناهية.. زادت من غضب الجمهور، وقلبت المنضدة تماما على جماعة الإخوان ليس في كمشيش» فقط بل وفي أغلب قرى الدائرة. وكان اعتراف علي مقلد في شجاعة بخطئه في التحالف مع جماعة الإخوان أحد العوامل التي ألهمت خطابه لأهل قريته، وآثار تذكره بمسلك الإخوان مع صلاح حسين وفلاحي القرية حق الفلاحين على الجماعة.

فكمشيش قرية- في أغلبها- معادية للنظام الحاكم في مصر.. ولجماعة الإخوان مع أهلها تاريخ كريه عندما رفضت مساندة فلاحى القرية في صراعهم مع الإقطاع الدموي لأسرة الفقى.. بل وفتحت الجماعة قناة سرية للتعاون مع الإقطاع من خلف ظهر صلاح حسين الذي كان آنذاك أحد أعضاء الجماعة.. وزعيم المقاومة الفلاحية بالقرية قائلة له: «لقد خلقنا بضعكم فوق بعض درجات» فكيف نعاونك في تسوية

كشوف للناخبين تمنع أكثر من نصفهم من الإدلاء بأصواتهم..مازال غصة تضاف إلى تاريخه الأسود مع القرية. ولم تأت المرارة فقط من سلوك الإخوان والحزب الوطني.. بل شارك فيها حجم الرشاوى العينية والنقدية التي قدمها العديد من المرشحين.. وسعى البعض لتفتيت الأصوات مما أبعد المعركة الانتخابية عن تحولها لمعركة سياسية حقيقية.. التي ستزداد في المرحلتين الثانية والثالثة من الانتخابات حيث ستشتغل الحرب الضروس باستخدام البلطجة والتزوير والرشاوى من أطراف اللعبة الانتخابية خصوصا الحزب الوطني وجماعة الإخوان.

لقد أدركت بعض قطاعات الرأي العام في المنوفية بأن الإخوان المسلمين والحزب الوطني وجهان لعملة واحدة وتأكد واتضح التحالف بينهما في جولة الإعادة باستثناءات قليلة، فبرنامج الحزب الوطني مجرد حبر على ورق لأن الواقع يكذب كل كلمة فيه.. بينما تتخفى جماعة الإخوان وراء شعار«الإسلام هو الحل» الذي يفيهم من مغبة الحديث في السياسة ويجنبهم النقاش في برنامج محدد مفصل واضح المعالم.. يعلنون شيئا.. ويفعلون غيره.. إنها حكمة الفيلسوف الأشهر ميكافيللي «الغاية تبرر الوسيلة».

لقد صرح مهدي عاكف إمام جماعة الإخوان ومرشدها لمجلة أمانا عدد نوفمبر٢٠٠٥ ص١٠٤ بالحرف: نحن نتحالف مع الشيطان طالما ذلك يحقق مصالح الجماعة!!

لقد استثمرت جماعة الإخوان الفرمان (الإنذار) الأمريكي الموجه لنظام الحكم في مصر أفضل استثمار بوجود وجود تمثيل قوي للإخوان في البرلمان.. فأخرجت كل ما في جعبتها من جهد وأموال ومواهب وألقت بها في المعركة.

لقد أعادت أحداث الانتخابات البرلمانية لذاكرة الناخبين ما قامت به جماعة الإخوان والحزب الوطني معا من شحن للمواطنين الغاضبين من سلوك الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضد العراق عام٢٠٠٣ وتجميعهم في الاستادات الرياضية قبيل عملية الغزو في مسرحية هزلية تمتص احتجاج الشعب وغضبه من تخاذل الحكام العرب.. وأبقت عليه متفرجا على تظاهرات شعوب العالم أجمع في قاراته الست ضد ما تفعله الولايات المتحدة وحلفاؤها بشعب عربي شقيق.. ولم نسمع للمرشد العام إمام جماعة الإخوان تصريحاً واحداً يندد بنظام الحكم المصري أو الأنظمة العربية الحاكمة تبلغ قوته واحد على عشرة من قوة تصريحات بابا الفاتيكان الراحل بمنع جورج بوش وبليز من دخول كنيسة الفاتيكان عقابا لهما..فقط.

■ **قاسيون - يتصرف**

متارس الحزب الحاكم عند حاجز الثلثين!

سياسة القمع الأمني للمرشحين والناخبين والقضاة، التي طبقتها قوات الشرطة المصرية بعد أن بدا أن جماعة الإخوان المسلمين تسعى لأكثر مما جرى الاتفاق عليه تحت الطاولة برعاية أمريكية، جاءت بالنتائج المرجوة، وجاءت قوائم الناجحين في الجولة الأولى من المرحلة الثالثة، وعلى عكس المراحل السابقة، خالية من أسماء مرشحي جماعة الإخوان المسلمين، والبالغ عددهم ٤٧ مرشحا، حيث بقي مصير ٣٥ منهم معلقا بانتظار جولة الإعادة.

وستكون نتائج هذه الجولة حاسمة، بالنسبة للإخوان وبالنسبة للحزب الوطني الديموقراطي الذي يقيم حواجزه ومتاريسه عند حدود «الثلثين» – أي ثلثي مقاعد البرلمان – التي تمكنه من تمرير القوانين والتشريعات، وهو أمر متوقع حدوثه عبر انضمام مستقلين إليه، ولا مجال هنا للمفاجآت، فهذا هو الخط الأحمر الذي لا يمكن لأحد تجاوزه!!

غير أن هذا الانتصار في نهاية المطاف، لن يمنح الحزب الوطني أغلبية كاسحة، كما ظلت تدعي قياداته طيلة فترة الانتخابات، كما أنها المرة الأولى، خلال الحقبتين الماضيتين، التي يبقى فيها حصد الحزب الوطني للغالبية معلقا حتى جولة الإعادة من المرحلة الثالثة. وهو ما يدل على الشراسة التي تميزت بها الانتخابات الحالية عن سابقتها، خاصة وأنها شهدت وفاة شخصين وسقوط عدد من الجرحى أثناء الاشتباكات التي حدثت في بعض الدوائر خصوصا في دلتا مصر.

وقد جاءت نتائج فرز الأصوات لتشهد سقوط أكثر الشخصيات جلدا بين المرشحين، وهو رئيس نادي الزمالك مرتضى منصور، ورئيس اللجنة التشريعية في مجلس الشعب محمد موسى. وسيخوض جولة الإعادة عدد من الشخصيات ، بينها رئيس حزب الكرامة حمدين صباحي، ورئيس الحزب العربي الناصري ضياء الدين داوود، ورئيس نقابة المحامين سامح عاشور، وفؤاد بدرأوي من حزب الوفد، ورئيس الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين في المجلس المنتهية ولايته محمد المرسي، وسكرتير عام حزب الوفد محمود أباطة الذي يخوض الانتخابات ضد شقيق مسؤول ديوان رئيس الجمهورية زكريا عزمي. ■■

الصهاينة يعلمون المطّعين كيفية قتل الفلسطينيين.. لكي يقتلوا شعوبهم



الشيخ صلاح شحادة التي أدت إلى استشهاد خمسة عشر من المدنيين الفلسطينيين، بعد أن ألقت طائرة عسكرية إسرائيلية قنبلة بزنة طن على البيت الذي كان يتواجد فيه الشهيد شحادة. وأشارت جيروزاليم بوست إلى أن سلاح الجو الإسرائيلي أشرك أعضاء الوفد في تكتيكاته المستخدمة لمكافحة ما أسمته بالإرهاب الفلسطيني . ونقلت عن المراسل العسكري للقناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، روني دانيئل، قوله إن الزوار كانوا مهتمين على وجه الخصوص بسياسة إسرائيل الناجحة والمثيرة للخلاف حول الاغتيالات، على حد تعبيره. واتفق الزوار على ضرورة التعاون في تبادل المعلومات الاستخباراتية لمكافحة الإرهاب. وكتبت جيروزاليم بوست أن الدولة العبرية زادت من تعاونها مع حلف الأطلسي وأنها تعزز مشاركتها في أمن هذا الحلف ولكن على أساس مهمات مكافحة الإرهاب وعلى قاعدة قصيرة الأمد ومحدودة. غير أن نشرة سلاح الجو الإسرائيلي التي نشرت

الأمريكان «يشترون» الصحف العراقية «الرخيصة»..



مميزة ومناسبة لها في صحف بغداد .

وتشير الوثائق التي حصلت عليها الصحيفة الأمريكية والمقابلات التي أجرتها مع صحافيين عراقيين وعسكريين أمريكيين في العراق، أن صحيفة «المؤتمر» في بغداد، والتي يديرها مساعدو نائب رئيس الوزراء، أحمد الجليبي، قد تقاضت مبلغا كبيرا لقاء نشر مادة بعنوان «العراقيون يصرون على العيش رغم الإرهاب»، في السادس من آب الماضي. وحول ذلك، قال رئيس تحرير «المؤتمر»، لؤي بلدانوي، إن هذه المواضيع ترد إليه عبر الإنترنت، وبأن «سياسة الصحيفة تنص على نشر كل ما يدعم أميركا».

ومن ضمن الفضائح التي كشفت عنها الصحيفة، هي تلك المتعلقة بجريدة «الدستور» التي تعتبر نفسها «مستقلة»، فقد تقاضت مبلغ «١٥٠٠ دولار» من أجل نشر موضوع بعنوان«المزيد من المال يذهب إلى تنمية العراق». وقال رئيس تحرير«الدستور»، بسام شيخ، بأنه لا فكرة لديه «من أين أتى الموضوع!!»، وبأنه أضاف ملاحظة «خدمة

... ويحقنون العراقيين بفيروس «الإيدز»

فما كان منهم إلا أن ادعوا أنهم يريدون حقن الشباب بإبر خاصة من أجل متابعة تحركاتهم عن طريق العدسات!!

وهكذا أخذوا بحقن الجميع، الواحد تلو الآخر، ومن كان يبدي أية ممانعة كان يتعرض للضرب المبرح ولتهديد بالقتل.

بعد يومين، قام بعض شبان القرية بمراجعة طبيب أخصائي وشرحو له ما حدث معهم، فأجرى لهم جملة من الفحوصات والتحاليل والتي أكدت بشكل لا يقبل الشك بأنهم باتوا يحملون فيروس الإيدز!

الحرية لجورج عبد الله

القومي. وتضمّن الحكم الصادر في ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٤ الاحتفاظ بجورج عبد الله في السجن.

تقدّم جورج بطلب جديد في أواخر العام ٢٠٠٤. لكن القرار الذي صدر في الشهر الماضي عن محكمة البداية كان سلبيا منذ البداية. لنذكر أنّ المحكمة قد اتبعت بذلك توصيات الأجهزة السرية الفرنسية التي تطرّقت في الجلسة للمصالح المشتركة بين فرنسا والدولة الصهيونية.

وهكذا تتجلى حقيقةً جديدة، فالدولة الفرنسية، بسياستها الإمبريالية تجاه العالم العربي ولبنان خصوصا، لا ترى أيّة مصلحة في إطلاق سراح جورج عبد الله، المناضل المبكر والخارج عن أيّ انتماء طائفيّ أو ديني ضدّ التواجد الإمبريالي الأمريكي والصهيوني في المنطقة، وبذلك فالدولة الفرنسية تظهر تواطؤها مع الدولة الصهيونية والإمبريالية الأمريكية. وتؤكد ذلك زيارة الدولة التي قام بها مؤخرا إلى فرنسا المجرم أرييل شارون.

كما أنّ البعض في الحكومة اللبنانية لا يهتمهم الدفاع عن السجناء السياسيين اللبنانيين، في حين أنّ هؤلاء كانوا أول من دعوا للعفو عن المتعاملين مع الدولة الصهيونية أثناء احتلال البلاد.

يتطور التحرك من أجل إطلاق سراح جورج عبد الله على المستوى الدولي. وقد انعقدت عدة لقاءات ومظاهرات منذ عامين في بلجيكا وفرنسا . وفيّ لبنان، تجعل قوى شعبية وتقدمية من ذلك الأمر رهانا لتقدّمها .

فلنتنزع هذا المناضل الثوري الأممي من زنازين الإمبريالية الفرنسية!

■ **التجمّع من أجل إطلاق سراح جورج إبراهيم عبد الله**

من حلم بدولة إلى حلم... بمعبرا!

المؤمن بدور حزب العمل «اليساري» في تلميع صورة إسرائيل لدى بعض العرب ولدى الغرب عموماً والذي لا يختلف كثيراً من حيث الجوهر عن كلا الاثنين. الاختلافات بين هؤلاء القادة الصهاينة الثلاثة وما يمثلونه من قوى وأحزاب رغم اتساعها المفترض - على الأقل من وجهة نظر الشارع الإسرائيلي- تكاد لا ترى، فموقفهم من النزاع العربي الإسرائيلي، ورؤيتهم لضرورة الاستفادة من السياسة الأمريكية في المنطقة قدر الإمكان يكاد يكون متطابقا. جميعهم مصرون على إبقاء العرب في حالة ضعف تحت وطأة أنظمتهم الاستبدادية الوضيعة والذليلية.

إن خريطة الطريق بالنسبة للإسرائيليين هي التي خلقت أفضل علاقة مع أميركا وأوروبا، كما أنها استطاعت أن توفر مناخا مؤاتيا لقبول رسمي عربي، بما يحصل على الأرض وتحييد دول عربية مركزية وأمنت الظروف للاستمرار في بناء الجدار، وفي الاستيطان، وفي تثبيت الاحتلال في المناطق التي يطلقون عليها صفة المناطق الأمنية، وفي كل المناطق التي يرونها ضرورية لإحكام الحصار وعزل المناطق الفلسطينية، لذلك هم متمسكون بها إلى أقصى حد، ويعتبرونها بديلا نهائيا للقرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن.

إن ما يريدونه هو كيان فلسطيني ضعيف ومنقاد، لا حدود واضحة له ولا صلاحيات، تسهل السيطرة عليه، وإبقاء الاحتلال في القدس والمستوطنات وغيرها، ومنع اللاجئين من العودة، والإمسك بالمعابر وفرض التسوية المحدودة، ولكن المديدة، وللأسف فإن قادة السلطة الفلسطينية مازالوا غارقين في أوهامهم، يفرحون بالانتصارات الصغيرة، حتى لو كانت على مستوى معبر ليس إلا، ولا يدركون أنهم شيئا فشيئا يعضون نحو التفریط بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني... ■ ■

● **محرر الشؤون العربية:**

جهاد أسعد محمد



الأمريكان والمتعاونين معهم، خاصة في هذه المرحلة التي تكثر فيها مثل هذه الفضائح التي تكشف الوجه اللا إنساني للإمبريالية الأمريكية التي لا نستغرب قيامها بأي سلوك متوحش بغية تحقيق أهدافها ومآربها في الهيمنة على مقدرات العالم من أقصاه إلى أقصاه.. ■ ■

سيكون يوم الجمعة ١٦ كانون الأول ٢٠٠٥ الساعة الثامنة مساءً يوما تضامنياً من أجل إطلاق سراح المناضل الثوري جورج عبد الله فوراً.

وتجمّع المساندة هذا سيتم برئاسة هنري أليغ وبمشاركة المناضلة الشيوعية سهى بشارة المحتجزة في الزنازين الصهيونية لعشر سنوات.. ومحمد صفا، مدير مركز إعادة التأهيل في الخيام، سيعرض خلاله فيلم حول إطلاق سراح سهى بشارة من سجن الخيام (جنوبي لبنان)، يليه نقاش حول الوضع السياسي في لبنان.

العنوان: FIAP, 30 Rue des Cabanis

Paris ١٤e Métro : Glacaire

جورج عبد الله ثوريّ لبناني يناضل من أجل قضية شعبه ومن أجل قضية جميع الشعوب العربية، - ولاسيما الشعب الفلسطيني، وقد انخرط منذ فترة طويلة في النضال ضد الدولة الصهيونية وضدّ الإمبريالية. وهو محتجز في فرنسا منذ العام ١٩٨٤ ، وأصبح إطلاق سراحه ممكنا منذ العام ١٩٩٩ .

لم يتردد جورج أبداً حتى وهو في سجنه في مساندة نضال الشعوب المضطهدة وحركات المقاومة في مواجهة القمع.

اليوم، يعيش جورج عبد الله، الذي يبلغ الرابعة والخمسين من عمره، سنته الحادية والعشرين في السجن. وقانون العقوبات يسمح بإطلاق سراحه بمجرد إصدار وزارة العدل لقرار إداري بعد خمسة عشر عاما من الاحتجاز. في تشرين الثاني ٢٠٠٢، سمحت الصلاحية القضائية حول الإفراج الشرطيّ بالإفراج عنه بشرط وحيد هو مغادرته للأراضي الفرنسية. لكن أنثيابة ألعامة استأنفت ذلك القرار على الفور بأمر من وزير العدل، متذرّعة بالقضاء

السلطة الفلسطينية التي لا تزال تؤمن أن طريق المفاوضات سيوصلها إلى ما يصبو إليه الشعب الفلسطيني، تفرض شيئاً فشيئاً بالحقوق الفلسطينية، ولا تلبث تخرج من مطب حتى تقع في غيره..

وما حدث في معبر رفح مجرد مثال على رضوخ هذه السلطة للعروض التي يطرحها الصهاينة وحلفاؤهم الأمريكيون والتي من شأنها محاولة الإجهاز على الحقوق الوطنية الفلسطينية!! فعلى ماذا تراهن هذه السلطة في هذه الظروف التي أثبتت الواقع أنها لا تعترف إلا بالمقاومة وبالمقاومين؟؟

الإسرائيليون عموماً وعلى اختلاف مواقفهم واتجاهاتهم مؤمنون أن الطرف الدولي مؤات جدا لهم، خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاستراتيجية، وأن الولايات المتحدة ، بتوافق شبه تام مع أوروبا السياسية، ستستمر بالضغط الجدي على العرب ليقدموا المزيد والمزيد من التنازلات. جميع الإسرائيليين سواء كانوا في معسكر اليمين أو في معسكر اليسار، يرفضون أي انسحاب من بقية الأرض الفلسطينية ويؤكدون أنه يجب الاكتفاء بما تم في قطاع غزة، فهم يرون أن كل كيان فلسطيني هو قاعدة للإرهاب. لذلك فإن السماح للسلطة الفلسطينية بإدارة بعض شؤون الفلسطينيين في تجمعاتهم المنعزلة، إحدى أهم غاياتها هو الحد من المقاومة ، أو كما يسمونها هم : الإرهاب، إلا أن ذلك يجب أن يتم حكما، تحت السيادة الإسرائيلية على المعابر والأجواء ومصادر المياه والاقتصاد والأسواق والتسلح وغيرها ...

فمن بنيامين نتنياهو وهو الابن البار لليمين الصهيوني، إلى أرييل شارون مجرم الحرب الخارج عن جميع القوانين الإنسانية التي عرفتها البشرية منذ الأزل ، إلى عمير بيرتس اليهودي الشرقي

هذا الحدث نقلته شبكة البصرة العراقية، وتجاهلته وكالات الأنباء ووسائل الإعلام كافة، ولعل من المفيد البحث بتفاصيله والاطلاع على مجمل حبياته، فإذا كانت هذه المعلومات أكيدة، فيجب على الإعلام الوطني الحقيقي المنتمي فعلا للمنطقة ولأبنائها وتراها إشارة فضيحة كبرى ضد الغزاة بعد يومين، قام بعض شبان القرية بمراجعة طبيب أخصائي وشرحو له ما حدث معهم، فأجرى لهم جملة من الفحوصات والتحاليل والتي أكدت بشكل لا يقبل الشك بأنهم باتوا يحملون فيروس الإيدز!

الرأسمالية الفرنسية لم تكن ولن تصبح صديقاً

أكثر من أسبوعين مضت على ثورة العرب والأفارقة من مدن الصفيح في فرنسا. ثورة مدن السود على مدن البيض، ثورة الفقراء على الأغنياء، وثورة المقيم على المواطن. فالعرب والأفارقة في الغرب الرأسمالي، وإن حملوا جنسيات حتى منذ عدة أجداد، لا يُنظر إليهم، ولا يُعاملون كمواطنين حقيقيين بل يُنظر إليهم باعتبارهم أجانب أتوا للعمل وليس للاستثمار (رغم أنهم جلبوا بالقوة). لهم ثقافة مختلفة، لا بل إنهم لا يمكن أن "يتأوربوا". هذه هي الثقافة المركزية الأوروبية والأمريكية التي ترى في نفسها ليس الأعلى وحسب، ولكن الثقافة التي لا يمكن لغير الأبيض أن يفهمها وأن يتمثلها حتى لو استدخلها (انظر كتاب، عادل سمارة، أبعد من فك الارتباط: التنمية بالحماية الشعبية في مواجهة التنمية بالدولة، الفصل الثالث (بالإنكليزية).

بعبارة أوضح، فإن مختلف النصوص القانونية التي تتضمنها قوانين الأحوال الشخصية في الغرب الرأسمالي لا تعني بالنسبة لأكثرية المواطنين هناك شيئاً. كما لا تعني بالنسبة للشرطة وحتى القضاء شيئاً طالما أن الثقافة نفسها عنصرية. صحيح أنه في بعض الأحيان يضطر القضاء لحماية حق هذا أو ذاك، ولكن بالمجموع العام، فإن الثقافة تطفئ على النص القانوني وتلقي به خلفها. فتحت جلد القانون تكمن ثقافة عنصرية دموية، يعرفها جيداً ما عاش في الغرب شريطة أن لا يكون قد ذهب هناك من مدخل دوني.

لا يشعر العربي في الغرب أنه مواطن حقيقي،



ولا يشعر أنه سائح، حتى لو كان النفط يتدفق من عينيه. وحتى الطلبة لا يشعرون بأنهم متراحون وأحرار. أما بُنى المجتمع المدني هناك، فهي لصالح الأبيض ابن البلد. وليست لصالح المهاجرين سواء القدامى أو الجدد.

في عصر الاستعمار الرأسمالي المباشر، لم تكن هناك وسائل للهجرة إلى أوروبا تحديداً إلا عبر الدولة الاستعمارية نفسها. هي التي قادت ملايين العمال للعمل في اقتصاداته حينما كانت أوروبا تحترب على ثروات العالم. كانت أوروبا "المدنية" تدبح أبنائها لمصالح الرأسمالية في هذا البلد أو ذاك. وعندها كان لا بد من حشد الشباب من المستعمرات سواء ليُذبّحو في الحروب أو للعمل حيث يحلون محل الجنود الذين ذهبوا للحرب كي يقاتلوا أو يُذبّحو أو يعودوا معطوبين.

وحتى في أمريكا، فهي كقوة استعمارية أبادت سبعين مليوناً من الهنود الحمر في مذبحه تاريخية بدأها كولمبوس. وهذا لم يكف كافة الرؤساء



الأمريكيين وآخريهم جورج بوش الحالي حيث يعيد المذابح على صعيد عالمي مدفوع بمصالح رأس المال ويهوس رجال الدين الايفانجيليين الذين يشحنونه باتجاه مذبحه مجدو المنتظرة! ما تزال الولايات المتحدة تستجلب قوة عمل من مختلف بلدان العالم لتعاملهم كالقطعان ولاسيما العرب.

إن المجتمع المدني في الغرب «أبيض أوروبي غربي في الأساس» ثم أوروبي شرقي، ثم أصفر وأخيراً، في الدرك الأسفل، للسود والعرب إن بقي هناك متسحّ.

هناك جزء من التاريخ البشري والاقتصادي لا بد للبشرية أن تبحته وتكتبه وهو: ما عدد مواطني المستعمرات الذين ذبحهم الرجل الأبيض منذ بداية الاستعمار "الحضاري" وحتى اليوم وما هي مقادير الثروات المنهوبة من هناك. فربما نجد أن ما تم نهبه من المستعمرات هو الذي خلق للغرب الرأسمالي هذا التقدم ولاسيما بسبب الاستثمار في «البحث والتطوير» وكأننا نقول: كان ولا يزال

النزعات الحالية للرأسمالية..

ما البديل الذي يطرحه الشيوعيون؟

❖ بيان صحفي

اجتمع ثلاثة وسبعون حزباً شيوعياً وعمالياً من جميع القارات في أثينا من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٥ بمناسبة المؤتمر الدولي للأحزاب الشيوعية والعمالية، والذي كان موضوعه: «النزعات الحالية للرأسمالية - التأثيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية - البديل الذي يطرحه الشيوعيون»

وقد أرسلت الأحزاب التي لم تتمكّن من المشاركة في المؤتمر برسائل مساندة ومساهمات مكتوبة، جرى إدراجها ضمن مجموعة وثائق المؤتمر. وقد سمحت أيّام المؤتمر الثلاثة بالتبادلات الخلاقة حول الوضع الدولي والتجارب الخاصة بعمل الأحزاب داخل الحركات الجماهيرية، ونضالات الشعوب، ونشاطات الأحزاب الشيوعية والعمالية. وتبنّى المشاركون والمشاركات نداعات تضامنٍ تخصّ عدداً كبيراً من المسائل الدولية.

عاج المشاركون والمشاركات المظاهر والنزعات الحالية للرأسمالية. وقد أبرزوا العدوانية الإمبريالية في جميع الميادين والهجمات على الحقوق الاجتماعية للعمال والعمالات. وتناولوا تبادل خبرات الحركات ونضالات الشعوب في مختلف البلدان، وكذلك دور الشيوعيين في هذه المجالات. كما أشارت النقاشات إلى الطابع الملائم للاشتراكية وحلّت الإجراءات الواجب اتخاذها لعرض هذا الهدف وتنفيذه في القرن الحادي والعشرين.

وأظهر المؤتمر ضرورة التطوير الفعال لصلات التضامن السياسي والدعم بين الأحزاب الشيوعية والعمالية، وعلى نحو أعمّ، بين الحركات الشعبية. وتناولت المناقشات أشكال العمل المشتركة.

أبرز المشاركون والمشاركات أهمية عقد اجتماعات ومبادرات مشابهة، ومواصلة المبادلات والإكثار منهاً على المستويين الدولي والإقليمي، وتعزيز الآثار الإيجابية الناجمة عن التعاون، ولاسيما بين الأحزاب الشيوعية والعمالية، وتسسيق وتطوير النشاطات المشتركة مع القوى الديمقراطية والوطنية والمعادية

للإمبريالية والمناهضة للاحتكارات، كما أشاروا إلى الأهمية الفائقة للمبادلات والنقاشات النظرية حول مسألة الاشتراكية اليوم.

أثناء المؤتمر، جرى اقتراح سلسلة من المبادرات بوصفها مراحل لتطوير صلات التضامن والنشاطات المشتركة:

١. حملة مشتركة لإطلاق سراح خمسة من الوطنيين الكوبيين المعتقلين في الولايات المتحدة، يمكن أن تتضمن إرسال وفود من النواب والنقابيين والشخصيات الأخرى إلى السجون في الولايات المتحدة.

٢. إرسال كتائب دولية للتضامن مؤلفة من أعضاء من أحزابنا إلى كوبا وفنزويلا. المساندة الفعالة لجميع المبادرات ضدّ اتفاقية التبادل الحرّ للأمريكيتين (ALEA). المطالبة بتسليم كارليس لفنزويلا.

٣. عمل مشترك ضدّ المذكرّة المعادية للشيوعية التي أصدرها المجلس الأوروبي. إصدار قرار مشترك، وحملة جمع توقعيات واحتجاجات في بلداننا.

٤. حملة حول راهنية الاشتراكية بمناسبة الذكرى التسعين لثورة أكتوبر الاشتراكية الكبرى في العام ٢٠٠٧.

٥. في الأول من أيار ٢٠٠٦، حملة حول حقوق العمل وضدّ الفقر والبطالة والتسريحات ولبرلة أوقات العمل، وضدّ الانقلابات في الضمان الاجتماعي، وضدّ برامج التغييرات الهيكلية وضدّ سياسيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأخيراً من أجل إلغاء الديون الخارجية للبلدان التي تدعى ببلدان العالم الثالث.

٦. لقاء للمدرّسين الشيوعيين في بلدان أوروبا لتفحص تأثير إعادة البناء الرأسمالي وما يدعى باستراتيجية لشبونة حول التعليم. نشاط مشترك من أجل نشر الأيديولوجيا والقيم الشيوعية بين الشباب.

التعاون حول المسائل المتعلقة باستخدام الإنترنت.

٧. حملة أوروبية ضدّ إجراءات الاتحاد الأوروبي ضدّ الإرهاب. مساندة نشاطات الحزب الشيوعي الفنلندي – أثناء قمة الاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من العام ٢٠٠٦.

٨. متابعة منهجية للمسائل المتعلقة بالملاحقات ضدّ الأحزاب الشيوعية والقوى الأخرى المناهضة

للإمبريالية، مثل منع الأحزاب الشيوعية بسبب اسمها، والأحزاب الشيوعية السريّة، والمحاكمات والاعتقالات والتتصّص. إقامة مجموعة عمل مكلفة بهذه المسائل.

٩. المساندة الفعالة للقاءات الإقليمية للأحزاب الشيوعية. كاللقاءات في أمريكا اللاتينية.

١٠. مساندة المبادرة الأوروبية للحزب الشيوعي البرتغالي في آذار ٢٠٠٦ الخاصة بالتطورات في أوروبا وفي الاتحاد الأوروبي.

١١. لقاء الأحزاب الشيوعية البلقانية والحركات المناهضة للحرب والمعادية لتغيير الحدود وللتدخلات الإمبريالية لكل من حلف شمالي الأطلسي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

١٢. إقامة حملات من أجل انسحاب قوى الاحتلال الأجنبية من العراق. وضدّ حلف شمالي الأطلسي والقواعد العسكرية الأجنبية. مساندة مبادرة الحزب الشيوعي الكندي في فانكوفر في حزيران ٢٠٠٦ والمبادرات المماثلة الأخرى.

١٣. التضامن مع جمهورية كوريا الشعبية التي تواجه الحصار الأمريكي والتهديدات الإمبريالية بالهجوم عليها، وكذلك مع شعوب جميع البلدان التي تواجه تهديدات إمبريالية.

١٤. العمل ضدّ خطة «الشرق الأوسط الكبير». التضامن الفعال مع شعب العراق لوضع حدّ للاحتلال وإعادة السيادة في البلاد. التضامن مع شعبي لبنان وسورية في نضالهما ضدّ الضغوط الإمبريالية والتدخلات في شؤون بلديهما الداخلية.

رفض التهديدات الإمبريالية لإيران والتضامن مع الشعب الإيراني في نضاله من أجل السلام والتقدم والحقوق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. تعزيز التضامن مع القوى السلمية في إسرائيل. تكريس يوم عالمي للعمل والنشاطات المتنوعة ضد الجدار العنصري الإسرائيلي في فلسطين. إرسال وفد تضامن من ممثلين للأحزاب الشيوعية إلى لبنان وسوريا وفلسطين وإسرائيل.

١٥. مضاعفة النشاطات التضامنية مع شعوب إفريقيا ضدّ الاستغلال الإمبريالي وتعزيز التضامن والتعاون والعمل المشترك مع الأحزاب الشيوعية والعمالية الإفريقية.

أثينا، ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٥

❖ **الذاكرة المريضة للطبقات الحاكمة التابعة منشغلة دائماً بتدمير الذاكرة الجمعية للأكثرية لحقنها باستدخال الهزيمة، والمساومة والهرولة وخيانة الذات والتاريخ والأخطر خيانة المستقبل.**

❖ **ما عدد مواطني المستعمرات الذين ذبحهم الرجل الأبيض منذ بداية الاستعمار "الحضاري" وحتى اليوم؟ وما هي مقادير الثروات المنهوبة من هناك؟**

❖ **من يُفترض أن يكونوا حاملين للذاكرة الجمعية العربية، يلحقون بها "إيدز" الثقافة والذاكرة.**

لنفكر قليلاً بالجدل الذي دار في مصر قبل بضعة أعوام في تقييم حملة نابليون ضد مصر. فقد جادل مثقفون مصريون وعرب لصالح الحملة كدفعة «حضارية». مع أن نابليون نفسه جاء مقاتلاً وبأهداف استعمارية معلنة. بل واستخف بالعقل العربي حيث لبس «العمامة». فبدل أن يتم تجليس العدوان في موضعه الطبيعي انبرى مثقفو "الأنجرة" لتزيين العدوان!

أما لبنان، فها هو الشبق الطائفي والطبقي للاستعمار الفرنسي يلقي بنفسه مستسلماً للفحولة الفرنسية. لا بل إنهم يلقون بسورية ولبنان معا في مخدع المستعمر العتيق.

يحصل تزيين الاستعمار الفرنسي والغربي عامة في مصر ولبنان والأرض المحتلة ومختلف البلدان العربية على يد من يُفترض أن يكونوا حاملين للذاكرة الجمعية العربية، فإذا بهم يلحقونها بـ«إيدز» الثقافة والذاكرة. ومن أجل ماذا، فقط لأن وراء ذلك دراهم !!!

ألي يكفي هذا ليشعر الفرنسي بأنه سيدنا جميعاً، وأن يشعر نعم أن استعمار له قديماً وحديثاً كثير علينا! في أحيان معينة، تكفي ديانة مواطن لإهانة أمة بأسرها، حاكم عربي مثلاً دون ضرب الأمثلة، بينما يرفعها مواطن آخر. ألم يرفع جول جمال شأن أمة بأكملها حينما أغرق جندارك عام ١٩٥٦ وهي أكبر مدمرة في العالم آنذاك؟

■ د. عادل سمارة

عقد من الركود ينتظر ألمانيا



الضرائب على الاستهلاك هي أسوأ تدبير اقتصادي تتخذه حكومة كبرى منذ انتهاج الحكومة الأمريكية تعرفه «سموت هاولي» (وأسهمت هذه التعرفة في مفاقمة الأزمة الاقتصادية الكبرى وأثرت سلباً في التجارة العالمية) في ١٩٣١.

وإذا سارت ألمانيا على خطى التجربة اليابانية، حُكم عليها بركود اقتصادي طوال العقد المقبل. وقد يفجر هذا الركود أزمة في اقتصاد أوروبا الشرقية على غرار الأزمة الآسيوية المالية. وهناك احتمال ضئيل لنجاح تدبير حكومة ميركل الاقتصادي. فالتعقدان الماضيان شهدا أحوالاً نجحت فيها الحكومات في إدارة زيادة على الضرائب، على ما فعل بيل كلينتون (الرئيس الأمريكي السابق) في منتصف التسعينات ونورمان لامون (وزير المالية البريطاني السابق) بعد الأربعاء الأسود في ١٩٩٢، ومارغريت ثاتشر (رئيسة الوزراء البريطانية) في ١٩٨١. وشرط الانتعاش الاقتصادي عندما تزيد الحكومة الضرائب على الاستهلاك هو تدني مستوى الفائدة وتخفيض قيمة العملة. ولكن البنك الأوربي المركزي لا ينوي القيام بخطوات مماثلة. فهو يخطط لزيادة نسبة الفائدة والمحافظة على قيمة اليورو. ومن المرجح أن تواجه ألمانيا عقداً من الخسارة على الطريقة اليابانية.

■ **أناتول كالتسكاي**

بعد شهرين من المفاوضات السياسية، اتفق الائتلاف الألماني الحاكم على برنامج الحكومة. وعلى الرغم من كون ألمانيا أكبر اقتصاد أوروبي وحلولها في المرتبة الثالثة عالمياً، لم يثر هذا البرنامج مناقشة كبيرة. فالحكومة الألمانية تخوض أكثر التجارب جرأة في تاريخ الاقتصاد، أو بالأحرى في تاريخ الاقتصاد المضاد. وفي الأعوام الثلاثة الأخيرة، كان الاقتصاد الألماني من أكثر الاقتصادات ركوداً في العالم.

وفي حين وجد طرفا الائتلاف الألماني صعوبات في التفاهم على معظم القضايا السياسية، اتفقا في حماسة، على أن زيادة الضرائب تحفز الاقتصاد الرازح تحت وطأة البطالة وركود الاستهلاك. وخطة معالجة الفشل الاقتصادي الألمانية تنتهج نهجاً يخالف علم الاقتصاد الحديث كله.

ويسبو أن فكرة أنجيلا ميركل عن التوصل إلى حل وسط يرضي الحزب المسيحي الديموقراطي والحزب الاشتراكي الديموقراطي، هي الجمع بين أكثر خطوتين غير شعبيتين في برنامج هذين الحزبين. ولفت انتباه واحد من أكبر خبراء الاقتصاد الألماني إلى أن زيادة الضرائب على الاستهلاك يؤدي الى تراجع معدلاته، وهذه نتيجة أثبتتها تجربة عدد كبير من الحكومات. فأجابني: «ربما، ولكن نحن الألمان مختلفون عن غيرنا. وأنا متأكد من أن زيادة الضرائب تزيد ثقة المستهلك وتدفعه إلى الاستهلاك أكثر. فعجز الحكومة المالي يقلق الألمان أكثر مما تقلقهم قيمة الرواتب التي يتقاضونها»

ولكن أقرب نموذج إلى السياسة الاقتصادية التي تتوي الحكومة الألمانية انتهاجها في ٢٠٠٧، هو النموذج الذي انتهجته حكومة رئيس الوزراء الياباني هاشيموتو في ١٩٩٧. وأدت زيادة الضرائب في اليابان إلى تراجع معدلات الاستهلاك ثلاثة في المئة عن معدلاتها في ١٩٩٦. وهذا التراجع في الاستهلاك الياباني فجر الأزمة الاقتصادية الآسيوية، وأدى الى التفكك الاقتصادي الذي تبعها. فزيادة

الأشوريون سوريون حتى العظم



نذكر هنا أن نسبة انتشار الأمية كبيرة جداً رغم ميل الناس لتعليم أولادهم وأيضاً تطوير العمل التعليمي والتربوي من خلال تحسين ظروفه، والاهتمام بالنواحي الخدمية الأخرى مثل شبكة الطرقات والكهرباء والمياه والتي أصبحت مشكلة تهدد المحافظة بشكل جدي إذا لم يتم معالجتها بأسرع ما يمكن، وأخيراً لن تكون الهجرة الحل الأمثل أمام شبابنا لو توفر لهم الحد الأدنى من الحياة الكريمة، ولا أحد يرغب أن يعيش ظروف الهجرة القاسية – هنا يذكر كثيرون ممن هاجروا خلال زياراتهم أنهم غير مرتاحين حيث يعاني هؤلاء من عدم قدرتهم على التجانس أو الاندماج في المجتمعات التي انتقلوا إليها من ناحية ومن ناحية أخرى يعيشون ظروفًا حياتية صعبة في أعمالهم حيث اضطر الكثير منهم وخاصة أصحاب الشهادات من أطباء و مهندسين .. الخ للعمل بمجالات لا تليق بتأهيلهم العلمي- وبهذا تكون الهجرة مشكلة حقيقية سواء للوطن أو للمهاجرين منه يجب حلها دون إبطاء من خلال تحسين ظروف الإنسان حتى لا يضطر لمغادرة بلده تحت أي ظرف كان ويبقى الشعور الوطني والانتماء مرتبطًا بالحقوق وليس بالحدود فقط وليس لأحد أن يصيد في الماء العكر ويتهم الأشوريين (المواطنين أبا عن جد) بعدم الانتماء وخاصة في الظروف الحالية التي تتطلب مزيداً من التكاثر والوحدة .

■ **ياسمين العبدلله**

وإذا عرفنا أن الجزيرة السورية- وهي من أعمدة الاقتصاد في سورية- تعاني من الإهمال بكافة جوانبه مع أنها تقدم للاقتصاد السوري الكثير من المحاصيل الاستراتيجية مثل القطن و الحبوب، فضلاً عن النفط، ومع ذلك لا يوجد بها صناعة أو معامل ولا تقوم الدولة بإقامة مشاريع أو صناعات رغم توفر الإمكانيّة لذلك حيث تتوفر المحاصيل والأيدي العاملة وكل الإمكانيات الأخرى لإقامة صناعات زراعية مثلاً .

– ومن ناحية أخرى يجري إهمال المحافظة من النواحي الإدارية والقانونية فما زالت تعاني في ضعف الناحية الحقوقية وفيها قوانين استثنائية بحجة أنها محافظة حدودية وكأنها دولة داخل دولة . فكيف لا يفكر الشباب بالهجرة ونسبة العاطلين عن العمل في هذه المحافظة أكثر من أربعين ٪ من القوى العاملة فيها علماً أن نسبة الشباب تشكل أكثر من ٦٠ ٪ من السكان .

وهناك مشكلة أخرى تتعلق بالناحية الخدمية مثل التعليم و الطرقات و مختلف جوانب البنية التحتية للمجتمع، فامتداد المحافظة و توزع القرى يتطلب مزيداً من الاهتمام بالتعليم خاصة بعد إقرار التعليم الأساسي ليس فقط من حيث بناء المدارس والذي يتطلب من الدولة مضاعفة الاهتمام بها بسبب التفجر السكاني وتضايف عدد الطلاب سنوياً في هذه المنطقة الريفية،

الإخوة الأعزاء في هيئة تحرير

قاسيون : تحية طيبة وبعد :

أرجو منكم نشر هذه المادة لأهميتها واعتذر عن كل ما وقع فيها من أخطاء و لكم الحق في حذف أو إعادة صياغة ما ترونه مناسباً للضرورة المهنية أو حتى تغيير العنوان إن أردتم لأن هديّ هو إظهار الحقيقة وطرح الفكرة مهما كان شكلها .

يتهم البعض الأشوريين في سورية بعدم الانتماء و يحاولون إثبات دعواهم بطرح موضوع الهجرة و التي أصبحت حسبياً يدعون هاجسا وهما لكل الأشوريين خاصة الشباب منهم .

و الحقيقة أن الاشوريون مثلهم مثل غيرهم في هذا الوطن يعانون – خاصة الشباب منهم – من كل ما يعانيه أي مواطن سوري سواء كان عربياً أو سريانياً أو كردياً الخ، لأنهم ليسوا معزولين عن المجتمع السوري ككل، بل على العكس من ذلك، إنهم يشكلون جزءاً لا يتجزأ من النسيج الوطني في سورية .. يعيشون على أرضها ويفخرون بالانتماء إليها . وأما من يقول إن ميل الأشوريين للهجرة – خاصة الشباب منهم – سببه عدم شعورهم بالانتماء، فهذا مجانب للحقيقة وليس صحيحاً أبداً، لأن الهجرة مشكلة مجتمعية عامة لها أسبابها الاقتصادية و الاجتماعية و ليست مقتصرة على الأشوريين فقط .

أما ارتفاع نسبتها بينهم فيعود إلى أسباب كثيرة سأحاول إلقاء الضوء على بعضها :

– يتركز الأشوريون في الجزيرة السورية ويعيشون على ضفاف نهر الخابور، ويعمل القسم الأكبر منهم في الزراعة (القطن – الحبوب – كروم العنب)، لكن في السنوات الأخيرة تراجعت الزراعة بسبب قلة المياه والتي كانت نتيجة لجفاف نهر الخابور الذي يزود المنطقة بالمياه اللازمة للزراعة و الشرب، وهذا بدوره جاء نتيجة الاستثمار الجائر للمياه الجوفية مما أثر على البينابيع التي ترفد هذا النهر مما أثر بشكل سلبي على المورد الاقتصادي الذي يعيش عليه السكان ، واضطر الكثير منهم حتى إلى اقتلاع الأشجار (كروم العنب التي زرعوها بأنفسهم) وإذا :

كيف لا تصبح الهجرة هاجساً وحلماً للشباب الذي لا يجد عملاً يقوم به في القرى الواقعة على ضفتي النهر شماله و جنوبه خاصة في ظل عدم توافر عمل بديل عن الزراعة .

شركة ألبان حمص.. المدير العام سقط بالضربة القاضية

٣. نبيل غاثا بن بهيج مواليد عام ١٩٥٠ وزوجته نائلة هزيم لقاء مبلغ ٤٥١.٧٣٨ ل س فقط ثلاثة ملايين وأربعمائة وأحدى وخمسون وسبعمائة وثمانية وثلاثون ليرة سورية لاغير .

٤. حسين حلاق مواليد ١٩٤٠ وزوجتيه أمنة الرفاعي وأمل كسيبة لقاء مبلغ ٢.٢٦٥.٧١٣ ل س فقط ثلاثة ملايين ومثتان وخمسة وستون وسبعمائة وثلاثة عشر ليرة سورية لاغير .

٥. محمد خير قاسم لقاء مبلغ ٢.٦٠٠.٥٠٨ ل س فقط ثلاثة ملايين وستمائة ألف وخمسمائة وثمان ليرات سورية لاغير .

٦. رامز حرش وزوجته لقاء مبلغ ١.٦٢٩.٩٥٦ ل س فقط مليون وستمائة وتسعة وعشرون ألف وتسعمائة وست وخمسون ليرة سورية لاغير .

٧. نصر عيسى وزوجتيه وردة سعود وسميرة نصرة لقاء مبلغ ٦٦٦.٩٤٠ ل س فقط ستمائة وست وستون ألف وتسعمائة وأربعون ليرة سورية لاغير .

٨. جابر خضور وزوجته نهاد زيتون لقاء مبلغ ١.٠٢٨٦٩٦ ل س فقط مليون وثمان وعشرون ألف و تسعمائة وست وستون ليرة سورية لا غير .

٩. حيدر علاوي وزوجته أميرة بستاني لقاء مبلغ ٩٣٢.٦٩٦ ل س فقط تسعمائة واثان وثلاثون ألفا وستمائة وست وتسعون ليرة سورية لاغير .

ولأن التستر عن الفساد ووضع شركة ألبان حمص ومديرها العام فايز البستاني لم يعد ممكنا بعد كل هذه النتائج في جزء من التحقيقات التي أجريت حتى الآن، وكذلك قرار الجهاز المركزي للرقابة المالية فإن السيد وزير الصناعة المهندس غسان طيارة أصدر القرار رقم ٤١٧ في تاريخ ٢٧/١١/٢٠٠٥ الذي اعتبر فيه المهندس فايز البستاني العامل بصفة مدير عام في شركة ألبان حمص مكتوف اليدين عن العمل اعتباراً من تاريخ تبليغه هذا القرار ريثما يصدر قرار الصرف من الخدمة أصولاً موضوع كتاب الجهاز المركزي للرقابة المالية.

وقد تم تكليف السيد سليمان الأخرس بتسيير الأمور.

وفي هذه المناسبة نؤكد وقوفنا إلى جانب الزميلة الصحفية سوزان إبراهيم التي قامت بجهود هامة في إظهار حالة الفساد التي كانت تجري في شركة ألبان حمص وبسبب ذلك قام المدير العام السابق فايز البستاني بإقامة دعويين ضدها، فهل يتدخل القضاء ويسقط هاتين الدعويين بعد الذي جرى نأمل ذلك.

حمص ٢٠٠٥/١١/٦ ■■

كان لصحيفة «قاسيون» السبق في فتح ملف الفساد الذي كان جارياً في إحدى أهم شركات الصناعات الغذائية في سورية وهي «شركة ألبان حمص» والتي قام من خلالها المدير العام «فايز البستاني» وأزلامه وشركاؤه بتحويلها من شركة تحقق معدلات ربح جيدة إلى شركة خاسرة، أو إذا صح التعبير مخسرة، وصلت الخسارة فيها عام ٢٠٠٣ إلى ١١٣ مليون ل.س وهذا يؤكد وجهة نظرنا أن القطاع العام في بلدنا تعرض ويتعرض إلى النهب المنظم والفساد المتعمد من أجل استنزافه وإظهاره ضعيفاً وخاسراً وتسهيل عملية خصخصته وطرده العاملين فيه عندما تسنح الظروف الملائمة لقوى الليبرالية الجديدة..

ونتيجة لكل الحقائق التي نشرناها سابقاً في أعداد قاسيون ذوات الأرقام ٢١٤، ٢١٦، ٢١٩، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٣٢، عن المخالفات التي قام بها المدير العام فإنه يمكن القول أن التحقيقات التي قام بها الجهاز المركزي للرقابة المالية وفي كتابه إلى السيد المحامي العام بحمص رقم ٢/١٠٤٤/٢/١٢٨/٢٠٠٥ تاريخ ١٤/١١/٢٠٠٥ أكد على العديد من المعلومات الواردة في المقالات التي أشرنا إلى أعدادها وتم التأكيد بأن التحقيق سيكتمل أيضاً في تحقيقات لاحقة لكل المخالفات المتبقية.

وبناء عليه واستناداً إلى التقارير التحقيقية رقم ١/ تاريخ ٢٢/٣/٢٠٠٤ ورقم ٢/ تاريخ ١٤/٧/٢٠٠٤ ورقم ٢/ تاريخ ٢٢/٨/٢٠٠٥ المعدة بنتائج التحقيق بالمخالفات المرتكبة لدى شركة ألبان حمص، فقد صدر قرار حجز احتياطي رقم ٤٢٨ تاريخ ١٤/١١/٢٠٠٥ من السيد رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية أحمد زيتون على كل من الأسماء التالية:

١. فايز البستاني بن علي وخديجة تولد ١٩٥٤ وزوجته ملك علاوي لقاء مبلغ ٨.٥٦٢.٨١٧ ل س فقط ثمانية ملايين وخمسمائة واثنتان وستون وثمانمائة وسبعة عشر ليرة سورية لاغير .

٢. يوسف الصالح بن خضر وتولد عام ١٩٥٥ وزوجته سفتيلانا صالح لقاء مبلغ ٨٢.٣٢٨ ل س فقط لاغير ثلاثة ملايين واثنتان وثمانون وثلاثمائة وثمان وعشرون ليرة سورية لاغير .

إهمال لرياضة البوكمال

وأحيطك علماً بأن جميع اللاعبين والمدربين يعملون دون أي مقابل عكس جميع أندية القطر وهذا يعود لعدم وجود من يساندنا حتى اللجنة التنفيذية بدير الزور عندما وُزعت المعونات كان التوزيع غير عادل فناله فقط خمسون ألف بينما نال نادي البيقظة مئتي ألف ونحن وهم في نفس الدرجة الثانية وفريق شبابنا يتصدر مجموعته الآن في مرحلة الذهاب وكل ذلك وما زال عطاؤهم مستمرا، نحن نتمنيا أن يحضر أي مسؤول في البوكمال أي مباراة لنا من باب التشجيع فقط حتى هذا محرومون منه.

ونحن بدورنا نرفع صوتنا إلى إدارة النادي ولاعبيه وجماهير الرياضيين في البوكمال ونطالب بإنصاف هذا النادي وفريقه ورصد المبالغ اللازمة للقيام بعملية تعشيب أرض الملعب التي لاتصلح في وضعها الحالي سوى سوق لبيع الماشية ونطالب السيد المحافظ والقيادة الرياضية بدير الزور أخذ هذا بالحسبان فاعقل السليم في الجسم السليم وتبقى كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار...

■ **البوكمال. تحسين الجهجاه**

نادي البوكمال من النوادي القديمة جداً والعريقة أيضاً، هذا النادي الذي خرج من مدرسته الكثير من اللاعبين ففي فترة ماضية رقد نادي الفتوة بدير الزور ببعض اللاعبين ولو أتيتحت الفرصة الجيدة لهم لكانوا نجوما كبارا وهذا عائد لعدة أسباب أهمها: عدم وجود ملعب يتمتع بصفات الملاعب المعروفة فلا أرض معشبة ولغاية هذه الساعة فإرض الملعب عبارة عن أرض مرتفعة ومنخفضة ذات نتوعات واضحة بالعين المجردة. أما السبب الثاني، لا يوجد مدرجات لهذا الملعب والموجود فقط بطول ٤٠٠ مترا وارتفاع عشرة درجات فقط ومن جهة واحدة، أما الحاجز الحديدي فهو مثله مثل المدرج فلا يفي بالغرض وفي منع الجمهور من النزول إلى أرض الملعب وإعاقة اللعب وإثارة الشغب، هذا كل ما في الملعب وهذا ما قاله عضو مجلس الإدارة السيد جاسم المطبخ وتابعه في الكلام السيد جاسم العليوي مسؤول المنشآت في نادي البوكمال فقال: يا أخي حتى مشالح اللاعبين والحكام لا يوجد شيء منها



المناطق المنخفضة.
. هضبة الحماد: تتلقى أدنى المعدلات للهطول المطري في سورية أي ما يزيد قليلاً عن الـ ١٠٠/ ملم بالعام، ورغم ذلك فيمكن اعتبارها الأقل تعرضاً للتعرية الريحية في البادية السورية حيث تتحصر الفلاحة في بعض الفيضات الصغيرة.

. المناطق الزراعية وسرير نهر الفرات في منطقة أبي ذر الغفاري في محافظة دير الزور حيث تعمل الرياح في هذه المناطق على تشكيل الكثبان الرملية، وتعمل على طمر ٤٠/ دونما سنويا من هذه الأراضي الخصبة في سرير النهر، إضافة إلى زحف الرمال النهرية بشكل كبير في منطقتي الكسرة والضفة.
. منطقة جيروود وتتعرض لزحف الرمال الجبسية على خط سكة القطار.
فهل يكون التصحر مورداً اقتصادياً بديلاً؟ دعونا نفكر بجدية أكبر.

■ **عروب المصري**
aroub@kassioun.org

وهناك أمثلة عديدة للمناطق المعرضة للانجراف ومنها مثلاً:

. جبل البشري والمناطق المحيطة حيث يغطي مساحة ٥٠٠٠/ كم٢ وعرف تاريخياً بأنه أحد أفضل مواقع الرعي في البادية السورية، إلا أن هذه الصورة تغيرت خلال السنوات الماضية نتيجة للممارسات الزراعية الخاطئة مما أدى إلى تدمير الغطاء النباتي، وتفاقم ظاهرة التعرية الريحية في المنطقة.

. سهول الرصافة: التي تتعرض منذ مدة طويلة للحرثة والزراعات البعلية، نظراً للارتفاع النسبي بمعدلات الهطول المطري مقارنة بالمناطق الأخرى من البادية السورية ويعتقد بأنها تشكل مصدراً كبيراً للعواصف الغبارية في المنطقة الشرقية، وكذلك الرمال الزاحفة منها باتجاه الشرق حيث الفلاحات المحددة نتيجة لانخفاض الهطول المطري، وتتراكم الرمال على الشجيرات الرعوية، وتغطي سطح التربة بارتفاعات لا يستهان بها في

ماذا تقول يا صاحبي



«موسوعة اللصوص»

■ اشتقنا لِسْماع الشعر، ولعلك تحسن بإسماعنا بعضاً من آخر ماطالعتَه في ميدان الأدب والتراث العربي.

– إن آخر ماقرأته هو الجزء الثالث والأخير من موسوعة اللصوص «أشعار اللصوص وأخبارهم» التي جمعها وحققها الأديب العربي المعروف الأستاذ عبد المعين الملوحي «الشيوعي المزمّن» والموسوعة تقع في ٩١٠ صفحات، وقد بذل فيها أستاذنا جهداً يستحق كل الشكر والتقدير والإعجاب، وهي ترصد وتعكس جوانب هامة من حياة ومعيشة وأدب الأسلاف والطريف أن تلك الجوانب تماثل في الكثير من أحداثها ووقائعها الكثير من الأحداث والوقائع التي نعيشها هذه الأيام، لدرجة أن من يطالعها يحسب أنه يقرأ شعراً معاصراً على الرغم من أنها قبلت قبل أكثر من ألف عام.

■ هلا أسمعنا نماذج من تلك الأشعار؟
– سأسرد مقتطفات متنوعة من الموسوعة مع يقيني أن ذلك لا يشفي غليلاً، ولكنه حافز إلى الرجوع للموسوعة لقراءتها فهي جديرة بالمطالعة والقراءة المتأنية. وهذه بعض من أبياتها:

❖ يقول عبيد الله بين الحر الجعفي:
– حلبت خلود الدهر كهلاً وبافعا
وجربت حتى أحكمتي التجارب
– ولا تحسبن الخير لاشر بعده
– ولا الشر سرجوجاً على من ترتبا
ولكن خليطاً من نعيم وشدة
فإن يأت خير فاحش شراً مقبياً
❖ ومن أقوال عبيد الله أيوب العنبري:
– أسجنا وقيدا وغارتبا وحسرة
وذكرى حبيب؟ إن ذا لعظيم
وإن امرأً دامت موافيق عهده
على مثل ملاقيته لكريم
– وأول عجز القوم عما ينوبهم
تدافعهم عنه وطول التواكل
وأول خبث الماء خبث ترابه

❖ ومن أقوال الأحيمر السعدي:
– عوى الذئب فاستأنست بالذئب إذ عوى
وصوّبت إنسان فكدت أطير
وإني لأستحيي من الله أن أرى
أجر حبلأ ليس فيه بغير
وأن أسأل المرء اللئيم بغيره
وبعران ربي في البلاد كثير
– أرقّت وأبتني الهموم الطوارق
ولم يلق ملاقيت قبلي عاشق
❖ ومن أقوال بكر بن النطاح الحنفي:
– العين تبدي الحب والبغضا
وتظهر الإبرام والنقضا
– أرانا معشر الشعراء قوما
بأسنتنا تنعمت القلوب
إذا انبعثت قرائحنا أتينا
بألفاظ تشق لها الجيوب
– هل يبتلئ أحد بمثل بلتي
أم ليس لي في العالمين ضرب
قالت عنان وأبصرتني شاحبا
يا بكر مالك قد علاك شحوب
فأجبتها: يا أخت لم يلق الذي
لاقيت إلا المبتلى أيوب
قد كنت أسمع بالهوى فأظنّه
شيئاً يلذ لأهله ويطيّب
حتى ابتليت بحلوه وبمره
فالحلو منه للقلوب مذهب
والمر يعجز منطقي عن وصفه
للمر وصف يا عنان عجيب
فأنا الشقي بحلوه وبمره
وأنا المعنى الهائم المكروب
يا در حالفك الجمال فما له
في وجه إنسان سواك نصيب
كل الوجوه تشابهت وبهرتها
فوجهك في الوجوه غريب

❖ ومن أقوال آخرين:
– وكم بيت دخلت بغير إذن
وكم مال أكلت بغير حل
– معاذ الله من سرّق لبيل
ولكني أجاهر بالنهار
❖ وأخيراً من أقوال الخطيم بن محرز:
– ولست بقوال إذا قال صاحبي:
بك الخير مرني أنت ماشئت أفعل
فماذا تقول يا صاحبي؟

■ محمد علي طه

مهرجان دمشق السينمائي..

حضور الألق الفني والظلال السياسية



خاص الفيلم الفرنسي «المراوغة» والصيني «رسالة من امرأة مجهولة» والبرازيلي «مذكرات راكب الدراجة النارية» الذي يتحدث عن المناضل الكبير تشي غيفارا، والبريطاني الجنوب أفريقي «فندق راوندا» والإسباني «ساعات الضوء» والتونسي «بابا عزيز» وذلك من خلال المواضيع التي تناولتها والتمثيل والرسائل الإنسانية في هذا الوقت نتيجة ما نعيشه من عدم الاستقرار في العالم وانهايار البنى الاجتماعية.

من وحي المهرجان

❖ الفنان فارس الحلو لم يحضر افتتاح فيلمه وكان الاعتذار لأسباب شخصية والحقيقة الاعتذار كان نتيجة ملاحقته ومتابعته للدعوى القضائية التي رفعها ضد كل من وزير الإعلام والهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون ومنهج أحد مسلسلاته.

❖ استغرب الحضور ظهور الفنان ماهر صليبي كمخرج للافتتاح والختام بدلاً من عبد المنعم عمايري.

❖ فنيو الديكور تلاسوا بالكلمات أثناء حفل الافتتاح، وسرعان ما تطورت الأمور وكادت أن تفضي إلى أكثر من ذلك لولا تدخل بعض العقلاء وكأننا بحاجة لمزيد من الفضائح.

❖ بعض الفنانين السوريين قاطعوا المهرجان واعتبروه عيد ميلاد لبعض المشرفين الإداريين على المهرجان.

❖ شهد عرض فيلم علاقات عامة إقبالاً كبيراً، وعاد المئات أدراجهم ولم يتسن لهم الدخول لامتلاء الصالة الرئيسية عن آخرها.

❖ كالعادة حصلت مشادات كلامية بين بعض المشرفين وبعض الفنانين في دار الأسد ووصلت بعضها للمحاكم والصراعات والردود الأترنيتية ما تزال على أشدها، ويقال بأن الفنانين أخطؤوا بحق المشرفين بكلمات لا تصلح لمقامهم «الرفيع».

❖ الأفلام الأمريكية لم تحصل على أية جائزة (وبدك ما يطالبوا الأمريكيان به الحقيقية» ويرفعوا المسألة للجنة التحقيق للتحقيق مع لجنة التحكيم» يعني صايرة وصايرة» من أجل رد الاعتبار).

❖ أحد الضيوف، وضمن إحدى الندوات الخاصة بالعروض قال مازحاً إنه بحاجة إلى عتال ليحمل عنه كراس المهرجان... «يا أخي شي ثقيل عن جد»

تحيا السينما

هكذا كان شعار المهرجان الرابع عشر الذي أعاد بعض الروح للسينما ولكن لأيام معدودات، إذ بتنا لا نسمع بالسينما إلا أيام المهرجانات لذا صدق من قال يجب العمل على إقامته سنوياً بدلاً من كل سنتين لتستمر السينما السورية بأداء دورها الوطني بكل حرية وجرأة وإنتاج الأفضل، والعمل من أجل أن يصبح المهرجان دولياً فعلاً.

■ علي نمر
nmer-1@hotmail.com

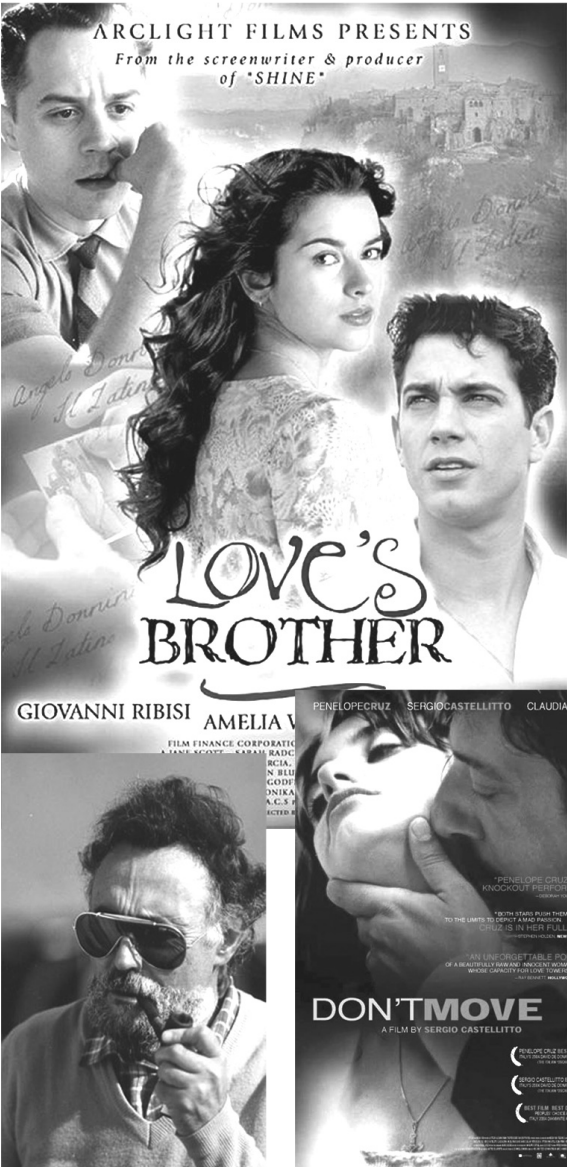
بالمشاهدة مع كل المنغصات التي وقع فيه سواء من ناحية الصوت أو حركة الكاميرا في بعض المشاهد. المهم أن الفكرة العامة أو الرسالة وصلت، وغايتها نشر الوعي الوطني والدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي السياسي الاجتماعي والديمقراطي.

الفيلم سيناريو وحوار سمير ذكرى، تمثيل فارس الحلو، سلوم حداد، سلافة المعمار، ديمة قندلفت، نجوى قندقجي، جمال قبش، بالإضافة إلى فريق الخرسان الذي يمثل جهة ما أو كما قال أحدهم «المعنى في قلب الشاعر».

جائزة لجنة التحكيم الخاصة

نالتها السينما الإيرانية التي لفتت الأنظار إليها في الآونة الأخيرة عبر فيلم «شجرة الصفصاف» للمخرج ماجد الماجدي، ويمكن اعتبار الفيلم من المدرسة الواقعية حيث يتحدث عن بروفييسور يعلم الفارسية في جامعة طهران وهو فاقد البصر منذ أن كان عمره ثمانية أعوام بسبب حادث، ولكنه لم يرضخ للواقع وانحساراته، بل تابع حياته بقوة وجدل، إلى أن جاء الفرج على يد أحد أقاربه يارساله إلى فرنسا للمعالجة وإعادة نظره بزرع قرنية، تتجج العملية ويستعيد البروفيسور الرؤية ولكنه يتحول إلى إنسان آخر مختلف تماماً عما قبل، ويتكرر حتى لزوجته ووالدته ويصبح مولعاً ومهووساً بجمال امرأة أخرى، وأخيراً يصاب باضطرابات نفسية تصل به إلى نهاية عدوانية.

وكانت اللجنة قد قدرت في بيانها وبشكل



أنهى مهرجان دمشق السينمائي فعاليات دورته الرابعة عشرة بعد سبعة أيام حافلة بعروض متنوعة من شتى أنحاء العالم ومن جميع أنواع المدارس السينمائية وصل عددها إلى ٥٠٠ فيلم وهذا رقم قياسي لا تحققة معظم المهرجانات العالمية، وقد اكتسب المهرجان هذا العام أهمية خاصة، واستطاع استقطاب ثلة من أهم الأفلام والمخرجين العالميين ومجموعة من كبار الفنانين العرب والأجانب، رغم كل الضغوطات الخارجية وتصادد التهديدات، ومن هنا كان أحد وجوه المهرجان سياسياً خاصة وأن بعض المدعويين اعتذروا عن الحضور خوفاً من الأوضاع القائمة.

يستفيد من العلاقة المتدهورة بين الزوجين فيدخل في عالم الطفل الصغير بالحب والثقة والمسؤولية، هذه المعاني التي أفقدها إياها والداه بخلافهما الدائم، فينشأ بينهما – أي للص والطفل – علاقة صداقة قوية فيرحلان معاً.. المغزى العام للفيلم واضح، يبين أن ارتباط الإنسان مرهون بمن يهتم به ويعطيه من ثقته وحنانه ومحبته من دون مقابل مهما كانت صفته لصاً أو مشرداً كبيراً أو صغيراً في ظل الخلل والانهيار الذي يسود العلاقات الإنسانية في هذا العصر. يأتي كل هذا ضمن حركة جميلة ومترنة وأداء جميل بإشراف المخرجة والمدرسة في جامعة بيونيس آيريس والمعهد الوطني للتصوير السينمائي ماريا فيكتوريا ضمن ديكور ولغة سينمائية بسيطة، استطاعت أن تحصد أصوات لجنة التحكيم بجدارة.

وبالعودة للجائزة البرونزية، فقد كانت من نصيب الفيلم السوري «علاقات عامة» للمخرج سمير ذكرى. الفيلم كما جاء تعريفه في كراس المهرجان يقول: إنه علاقة خاصة بين امرأة ورجل، المرأة مرشدة سياحية، تقود وفوداً سياحية تضم أناساً من مختلف البلاد لترتيبهم المعالم الأثرية السورية، والرجلان: الأول هو رجل أعمال ذو سلطة وجاه متزوج بالسرم المرشدة السياحية ويطالبها بإسقاط الجني الذي تحمله في أحشائها منه، والآخر تلقى به المرشدة في إحدى جولاتها السياحية، فتقع في حبه، إذ تبدى لها رجلاً خفيف الظل، خدوماً ومتواضعاً، لكنها تكتشف أن هذا الرجل الآخر ليس سوى صورة مصغرة وكاريكاتورية عن زوجها السري رجل الأعمال.

وكما ذكرت في البداية، وباعتباره الفيلم السوري الوحيد الذي تهاقت عليه الجمهورياً أعداد هائلة فسنعرض له حيزاً أكبر.. الفيلم لاقي ما لاقاه من انتقادات حتى من مخرجه الأستاذ سمير ذكرى الذي انتقد الصوت بقوله: «مازلنا نحتاج الكثير في مجال الصوت ومجالات تقنية أخرى كما نحتاج تدريب عناصر عليها».

أما من حيث فكرة الفيلم فقليل من الزملاء توصلوا إلى فهم فكرته الرئيسية ومنهم الزميلة ديانا جبور وعلي الراعي. وهنا أرى بأن المخرج سمير ذكرى ترك الكثير للجمهور والنقاد للاستنتاج حتى عند تقديمه الفيلم في عرضه الأول ذكر بأنها علاقة خاصة جداً، السؤال خاصة جداً كيف؟ البعض انتقد المخرج على الإطالة، وخاصة فيما يتعلق بإبراز الآثار السورية، ولكن مهلاً! لعل المخرج يريد حث السوريين للحفاظ على تراثهم وآثارهم.. ووطنهم.. مذكراً بما حصل في العراق من تدمير للآثار وللمكتبة الوطنية والمتحف الوطني!

ثم وهذا الأهم، ألا تمثل المرشدة السياحية التي تؤدي دورها الفنانة سلافة المعمار سورية بكل مكوناتها «الوطن.. الدولة.. الكيان.. الهوية.. الإنسان...» ألا يمثل الزوج السري القوي الإدارات والعناصر الفاسدة في الحكومة التي همها الوحيد (البلع) للأخضر واليابس، وربما إصراره على التخلص من الجنين معناه إصرار هذه الشريحة الفاسدة على استنزاف كل خيرات البلاد وضرب مستقبل البلاد والثوابت الوطنية التي مازلنا متمسكين بها ولو على دماننا...

أليس الرجل الانتهازي الثاني والذي أبدع في تجسيد الفنان الخلاق فارس الحلو وأعطى نكهة خاصة للفيلم من خلال أدائه الساحر، هو ذلك الليبرالي الجديد المستقوي بالخارج والبائع للأوطان؟ إنها أسئلة كثيرة بحاجة للإجابة عليها لأنها عن أبرزت المستور تحت يافطة السياسي الاجتماعي.

فيلم علاقات عامة جدير

لجنة التحكيم كانت مميزة، وضمت في رئاستها السينمائي السويسري «مورنيس ديها» وعضوية الناقد السينمائي المغربي «حمادي كيروم» والفنانة المصرية «بوسي» والفرنسية «كورين بليري» والفنان السوري «جمال سليمان» والمخرج الإيطالي «جان فرانكو منكوزي» والكاتب السوري المعروف «وليد إخلاصي»، وبغض النظر عن أحقية الأفلام التي حصدت الجوائز في المسابقة الرسمية، سنسلط الضوء في مادتنا هذه على الأفلام الفائزة، ونترك للقارئ حرية الاختيار والحكم على رأي اللجنة.

سنبداً من الأفلام الطويلة، حيث ذهبت جائزة أفضل ممثل «لجيوفاني ريبيسي» عن دوره في الفيلم الأسترالي «شقيق من أحب» إذ أدى دوره بكل إتيقان متمثلاً ما بين المرح والجدية في فيلم لطيف يحكي عن شاب يعقد الأمور بإرسال صورة شقيقه بدلاً من صورته إلى عروس إيطالية بغرض الزواج، هذه كانت الفكرة الرئيسية في الفيلم، ورغم بساطتها إلا أن بطلها استطاع أن يتمتع الجمهور.

أما جائزة أفضل ممثلة فكانت لبنيلوبي كروز عن دورها في الفيلم الإيطالي «لا تتحرك» للكاتبة مارغريت ماترانتي، وقد جسدت فيه دور المرأة القبيحة التي تسكن في أحد البيوت المهجورة المقابلة لأفخم الفيلات على البحر، وهذا الفيلم واقعي يرصد أوضاع طبقتين من البشر شارحاً أوضاع المهشين بكل أوجاعهم ومآسهم من خلال علاقة أحد البرجوازيين الذي يتعرف على فتاة فقيرة عن طريق الصدفة، لتبدأ من خلال ذلك قصة إنسانية حقيقية يرافقتها تصاعدات درامية موازية للزوج المثالي الحقيقي والأب هنا والعاشق هناك.

أما جائزة أفضل فيلم عربي فكانت للفيلم المغربي «أحلام منكسرة» للمخرج عبد المجيد رشيش، سيناريو عبد الله حمدوشي، وهو فيلم ينتمي إلى سلسلة الأفلام الواقعية الكلاسيكية التي تكون نهايتها تقليدية وجاهزة، كما هو الحال في معظم المسلسلات والأفلام العربية والهندية، ومع هذا فقد رصد الفيلم ظواهر التشرد، التسول، العنف، المدن العشوائية، الآدم الأثني... إلخ.

الجائزة الخاصة جاءت من نصيب كل من الممثلة المصرية منة شلبي والتونسية هند صبري لدوريهما في فيلم «بنات وسط البلد» للمخرج محمد خان، هذا الفيلم الذي يحكي عن فتاتين تواجهان الحياة بكل صعوباتها، فهند تعمل في محل ألبسة تملكه سيدة شامية، ومنه تعمل في محل كوافيرة لأسرة مسيحية، وتبدأ المشاكل التي تعاني منها شريحة محددة من الناس. يدخل الفيلم ضمن الفكرة والحلم الذي أرادته الكاتبة «وسام سليمان»، والمخرج ينتمي إلى السينما المخضرمة ويعبر عن نبض وصدى التفاصيل الصغيرة في الحياة.

جوائز الأفلام الطويلة

الجائزة البرونزية نالها عن استحقات الفيلم السوري «علاقات عامة» وسأترك فسحة كبيرة له كونه فيلماً سورياً وسأبدأ بالجائزة الفضية التي جاءت للفيلم التركي «جرح القلب» للمخرج «يا فول توركول» الذي تأخر في الوصول إلى المهرجان وإلى مطبوعاته وخاصة الكراس الذي يزن عشرة كغ! ولكن يبقى أن الفيلم حصد ما أراد من اهتمام، وقد دخل في منافسة حادة مع فيلم الجائزة الذهبية، وهو يتحدث عن قصة تقاعد معلم المدرسة الابتدائية المثالي الأستاذ ناظم الذي يعود إلى منزله في استبول بعد أن أمضى خدمة ١٥ سنة في قرية فقيرة وتكد تكون منسية في شرقي تركيا.

المشكلة هي أن أبناء ناظم يتجاهلون ويحتقرونه ضمناً، لأنه فضل المثاليات على أفراد أسرته منذ فترة طويلة، لذلك يبدأ ناظم حياة جديدة بالعمل كسائق توكسي، فيلتقي خلال عمله الليلي بأم تعيش بمفردها وتعمل كمطربة في ناد ليلى رخيص فيتولى رعايتها مع ابنتها ويحاول حمايتها من زوجها السابق الذي يطاردها وحين يقع ناظم في غرام تلك السيدة ينتهي الفيلم..

الجائزة الذهبية حصل عليها الفيلم الأرجنتيني «سماء صغيرة» للمخرجة ماريا فيكتوريا مينيس. يتحدث الفيلم عن بلدة صغيرة في الأرجنتين تضم مزرعة يملكها زوجان مع ابن لهما يدعى «شانغو» وفجأة يظهر أحد اللصوص الذي

«قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

أغلق تحرير هذا العدد مساء يوم الثلاثاء 2005/12/6

«قاسيون معكم»... «كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار!»

أوراق خريفية

«الكوسى» والديمقراطية...!

يبدو أن المزاجية وبعض الطباع تنتقل إلى الأبناء بالوراثة؛ فأنا مثلاً لا أحب الكوسى أبداً. وقد ورثت عني ابنتي الصغيرة هذا الكره للكوسى. ومنذ أيام تحدّثتي زوجتي قائلة: أشهد بأنك بارعٌ في كثير من الأشياء إلا أنك تعجز عن إطعام ابنتك الكوسى... أجبتها وقد قبلت التحدي: اطبخي كوسى هذا اليوم وسترين أنني أستطيع إطعام ابنتي منها.

عند الغداء وبينما كانت زوجتي تهَيُّ الأطباق على المائدة، جلسْتُ قرب ابنتي وبدأتُ بتقديم عبارات الإطراء لها: مبينا لها أن أكثر ما يعجبني فيها هودمائها وطيبتها، وأنها فتوة غير متطلبة، لا تتغنج على شيء، تقدّر جهود والديها وتثني عليها وتأكّل ما تطبخه من طعام دون أي تذمّر... وبعد أن مسدتُ شعرها بحنان استطردتُ قائلاً: تذكريني يا حبيبتي بفتاة صغيرة في مثل عمرك كانت تكره الكوسى جداً، إلا أنها من شدة حبها لأمّها لم تكن تبدي أي نوع من الاشمئزاز لدى قيام أمّها بطبخ الكوسى، وذلك تقديرًا لتعبها وعرفانا بجميها. ثم إن الكوسى من نعم ربنا ويجب ألا نرفضها أبداً. كما إنها مفيدة جداً يا ابنتي... (في هذه اللحظات كانت زوجتي تضع الكوسى في الأطباق) مددتُ يدي وبدأتُ بإطعام ابنتي لقمة صغيرة من الكوسى وهي مأخوذة بحديثي دون أن تبتّيه...! واستأنفتُ قائلاً بعد أن فرقتُ لساني مستطياً لأحتها على الاستمرار بتناول المزيد: هل تعلمين يا ابنتي أن الكوسى تحتوي من المعادن على الكبريت والفوسفور والبوتاس (وأطعمتها لقمة) والكلس والحديد والمغنيز (وأطعمتها لقمة أكبر من سابقتها) وأنها غذاء رطب، انحداره إلى المعدة سريع (وأطعمتها لقمة أكبر) ويبرّد الجسم ويسكن اللهب (وأطعمتها لقمة)... حتى إن طرزان، تصوري يا ابنتي كان يموت بالكوسى (وأطعمتها لقمة)... وربما يكون هذا أحد أسباب قوته. (بدأتُ علائم النفور والامتعاض تتجلى على محياها وتتمنع بلطف عن فتح فمها) ومن غرائب الأمور وهذا لم يكن في علمي أبداً، أن ساندريلا كانت تفضّل الكوسى على أي طعام آخر. (بدأتُ تكشر ويزداد تمنّعها مبعدة يدي التي تحمل لقمة عن فمها) اجزري يا حبيبتي منّ من الأميرات الشهيرات كانت تهيم حبا بالكوسى؟ وهنا بلغ السيل الزبى لديها وصرخت مستنكرة قائلة: بابا! أرجوك حدّثني عن بنت لا تطيق الكوسى وترفض بشدة تناولها...

قد أطلتُ في سرد هذه الواقعة الحقيقية، لأدلل من خلالها على أن الطبع يغلب التطبع. ولأؤكد من جهة أخرى على أن بعض مدّعي الرقي والمدنية والديمقراطية... يبدو أن طباعهم اللاديمقراطية قد انتقلت إليهم بالوراثة. بفعل القمع المتوارث منذ قرون. إذ سرعان ما يظهرون على حقيقتهم البعيدة كل البعد عن ادّعاءاتهم عندما يُختبرون. وهذا ما حصل معي من خلال مقالة نشرتها بعنوان (جحيم الاستبداد ولا جنة الموساد) انتقدتُ فيها السلطة والمعارضة بأن معا. فقد وصلتي مجموعة رسائل إلكترونية هجومية من شخصيات معارضة، بعضهم أصدقاء لي ويعرفون جميعاً الضريبة الباهظة التي سدّدتها من عمري بسبب موافقي السياسية، ومع ذلك سارعوا لاتهامي بالعمالة للنظام لمجرّد أنني غمزت من قنّة المعارضة. وهم الذين انكروا باتهامات السلطة لهم بالعمالة للخارج لمجرّد خلافهم معها ومعارضتهم لها. وطبعاً لم ينس أصحاب تلك الأقلام المعارضة أن يذكرني بفضائل الديمقراطية والانفتاح والتسامح وقبول الآخر... زاعمين أنهم ديمقراطيون أشاوس حتى العظم، وأن الديموقراطية تسري في عروقهم، لدرجة أنه إذا جرحوا فإن قطرات الديمقراطية ستسيل منهم!... بينما هم في الحقيقة لا يتحمّلون أي انتقاد ومن أية جهة كانت، متخذين مقولة (بوش): «من ليس معهم فهو ضدهم» و «يجب أن لا يعلو صوت على صوت إسقاط النظام...» شعاراً استراتيجياً لهم وأياً تكن النتائج، وعليهم وعلى أعدائهم يا رب!

أيها الأخوة المعارضون! إنني أتساءل بمرارة وأسى: ألمجرّد تقديمي عدة ملاحظات على (إعلان دمشق) والتي أقرّ بها حتى بعض من وقّع عليه، تجعلكم تستلون سيوفكم الصدّة الرعناء؟

هل هذه ديمقراطيتكم التي صرعتونا بها بأحاديثكم ومقالاتكم وندواتكم...؟

إن كنتم صادقين فيما تزعمون، تعالوا نكفّ عن المظاهرات ونتعلم تطبيق الديمقراطية في بيوتنا أولاً، مع أفراد أسرنا، مع جيراننا، مع زملائنا في العمل، مع رفاقنا في التنظيم... مع احتفاظنا بحق مطالبتنا السلطة بالديمقراطية..

يقول لينين: الأممي ليس ذلك الشخص الذي يقسم بأنه أممي، بل ذلك الذي يناضل عملياً.

وفهمكم كفاية...

■ ضيا اسكندر - اللاذقية
d.iskander@mail.sy

في عوالم الفنون.. فصل في الجحيم



اكتسبت أمل عمران خلال عملها في المسرح خبرة عميقة في معرفة الأشكال المسرحية وامتلاك إيقاع النص المسرحي مع نصوص:

تشيوخوف، جان جينيه، سعد الله ونوس، لوركا، جان راسين. واتضح رؤيتها كمخرجة.. في:

(فصل في الجحيم) و (مونتاج نصوص شعرية لأدونيس والحلاج).

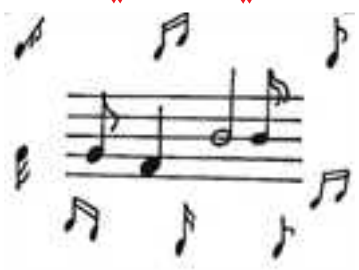
فصل في الجحيم مونودراما مسرحية تجريبية اعتمدت مونولوجاً متواتراً صعوداً وهبوطاً مع تواتر موسيقي (الدرامز) دون ديكور أوزي مسرحي.

وتحاول أمل عمران في صيغتها التجديدية مقارنة مقولة أدونيس:

«إن اختراق عالم الظواهر لا يتم إلا باختراق لغته المؤسسية، هكذا نصل إلى الجديد بلغته الجديدة». هي إذا محاولة لهدم نظام المعاني وبناء تراكيب لغوية مبتكرة وغير منهجية تصنع من الحروف موسيقى رقصاً وغناء.

فصل جديد جسده بعناية حلا عمران. ■■

برلين - سمفونية مدينة عظيمة



يلتقي محمود رفعت مع المخرج الألماني والتر روثمان عبر فيلمه الصامت (برلين - سمفونية مدينة عظيمة ١٩٢٧) يصور الفيلم قصة يوم كامل من أيام برلين وحركة العمال والمواصلات داخل المدينة الكبيرة، مع التركيز على بعض التفاصيل الدقيقة للإلقاء الضوء على التناقض الواضح والتفاوت الكبير بين الفقراء والأغنياء، وذلك في إطار خلق حركة عامة من خلال اللقطات المتفرقة.

ويعد الفيلم من أبرز الأفلام التي تمثل الاتجاه السمفوني في تاريخ الفيلم التسجيلي، عبر تقديم المشاهد في توال حركي شبيه بحركات السمفونية الموسيقية. من هذه النقطة انطلق محمود رفعت ليقوم بنسج موسيقاً إلكترونية حية في خطوط متوازية مع الصورة، مستخدماً تسجيلات كمادة أولية بالإضافة لعناصر ذاتية من أجل تقديم رؤية خاصة به. ■■

طارق الناصر.. موسيقاً تنبض بالحياة



طارق الناصر تغنى بالمدن وغازلها في (جرش)، (نواره كراتشي)، (أندلسية)، وأخيراً (أردن) التي أهداها إلى روح مصطفى العقاد. ■■

يا روح لا تحزني
يا قلب ضلك هني
زوار جينا عالدني
والعمر بحر نهار

كما في: (رقصة ستي) و(يا محلا الفسحة.. على رأس البر). كما ثبت في أذهاننا جملة من المشاهد المميزة لنهاية رجل شجاع مع الكلمات المؤثرة للأديب حسن م. يوسف:

يعد طارق الناصر من رواد حركة التجديد في الموسيقى العربية المعاصرة، وقد تعرف إليه الجمهور السوري مع الموسيقى التصويرية للعديد من الأعمال الدرامية التي لاقت إقبالا جماهيرياً منذ (نهاية رجل شجاع) و (أخوة التراب) وحتى (الحجاج) و (الكواسر) و (آخر أيام التوت).

استطاع طارق الناصر. عازف البيانو. المزج بين الآلات الشرقية والغربية لخلق توليفات موسيقية متناغمة في نموذج قل نظيره. وعن تجربته في إعادة صياغة الموروث الموسيقي يقول:

«إن في إعادة توزيع الموروث الموسيقي مسؤولية تفرض علينا أن نتعامل معها بحساسية وأمانة وحذر، باعتبارها تراكب سلسلة تجارب موسيقية تنتمي إلى عصور متعاقبة وليس لعصر واحد». وهكذا تعامل مع مقطوعات مازالت حاضرة ومشوقة في الذاكرة من التراث السوري

يقدم الفلسطينى شريف واكد أعماله في مجال الفيديو في المهرجانات الدولية حول العالم منذ عام ١٩٩٦.

يجمع الفنان في نقطة تفتيش بين حالتين: الأولى - وعبر صور فوتوغرافية - ترصد الأحوال الفلسطينية على المعابر الإسرائيلية في القدس وغزة وجنين ورام الله وطولكرم، حيث يجبرهم الجنود الإسرائيليون على خلع جزء كبير من ملابسهم لتفتيشهم والبنادق وحتى مدافع الدبابات مسلطة عليهم، ما يفتح الباب للتساؤل - رغم علمنا نحن بالإجابة - لأي مشاهد لهذه الصور: هل المطلوب التفتيش والتأكد من عدم حمل الفلسطينيين لأية أسلحة أو أحزمة ناسفة؟ أم هو مجرد إذلال؟

لذا يقترح واكد في الحالة الثانية صيغة تهكمية لعرض أزياء تمثل:

«آخر صبيحة لنقاط التفتيش الإسرائيلية»، فيمر عارضو الأزياء الواحد تلو الآخر ليعبر عن فكرة جديدة مبتكرة تناسب العرض.

سترة قصيرة تكشف البطن والظهر، قميص يمكن إزالة الجزء الأمامي منه، قميص بقبة عند العنق وأخرى عند الصدر،

قميص بأزرار مفتوحة من الخلف كما من الأمام...

نقطة تفتيش تدفعنا للتفكير في الأخلاقيات والجسد والإهانات والرقابة

■ إعداد: الحسين نعناع

والعري المختار في مقابل العربي المفروض..

زوروا موقعنا على الأنترنت: www.kassioun.org